www.kassioun.org

1270

الاثنين 23 آذار 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

حتى بعد الزيادة: يجب أن ترتفع الأجور 500% لتغطي الحد الأدنى لتكاليف المعيشة!

[14]

الافتتاحية

ما بعد الحرب على إيران!

دخلنا اليوم، الأحد 22 آذار، اليوم 23 من الحرب «الإسرائيلية»/الأمريكية ضد إيران، والتي بدأت كحرب صاعقة تهدف إلى تدمير إيران والنظام الإيراني وصولاً لتفتيت إيران كجزء من «مشروع إسرائيل العظمى»، وتحولت إلى حرب استنزاف ورمال متحركة ومستنقع خطير تغوص فيه القوى المعتدية، ومعها الاقتصاد العالمي بأسره.

في التوصيف

ما يمكن تثبيته في سياق توصيف الوضع الذي وصلته الحرب، هو النقاط التالية:

أولاً: لم تتحقق أي من الأهداف التي وضعها نتنياهو وترامب لحربهما «إسقاط النظام الإيراني، إنهاء المشروع النووي، إنهاء المشروع الصاروخي، إنهاء الدعم والترابط بين إيران والقوى والجماعات المرتبطة بها ضمن المنطقة». وأكثر من ذلك، فإنها كلها باتت أبعد وأصعب منالاً مما كانت عليه قبل الحرب.

ثانيا: إمكانيات مقاومة، ليس «الإسرائيلي» فحسب، بل ومعه الأمريكي، هي إمكانيات واقعية وموجودة وملموسة، وشرطها الوحيد هو وجود الإرادة السياسية.

ثالثاً: حرب استنزاف مفتوحة السقف والمواعيد، مع العجز الأمريكي عن فتح مضيق هرمز، تعني انزلاق الأمريكي إلى ورطة يجري تشبيهها بفيتنام، ولكن آثارها ستكون أكبر وأعظم من نتائج فيتنام.

في النتائج

حين بدأت الحرب في أوكرانيا قبل أربع سنوات، شباط 2022، وفي افتتاحية عدد قاسيون 1059 «عالم ما بعد أوكرانيا» «27 شباط 2022»، وضعنا خمسة اتجاهات عامة للتطورات التي نتوقعها على المستوى الدولي والإقليمي.

هذه الاتجاهات باختصار هي التالية: «1- انتهاء صلاحية المنظومة السياسية الدولية التي تم إرساؤها بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والتي ستتم إعادة النظر في تركيبتها وتوازناتها وطرق عملها، بما يتناسب مع التوازن الدولي الجديد. 2- انتهت الصلاحية التاريخية لحلف الناتو، وآن أوان حله وإنهائه. 3- المنظومة المالية الغربية الأمريكية، وضمناً البترودولار وسويفت والتبادل اللامتكافئ بأشكاله كلها، هي الأخرى دخلت مرحلة الأفول. 4- موجات حراك شعبي عالمي جديدة ستنطلق كنتيجة للأزمات الاقتصادية التي ستتعاظم مع استمرار الحرب. 5- الأزمات الإقليمية المختلفة سينفتح باب حلها بالضد من النظام العالمي القديم، وبعيداً عنه».

أثبتت الحرب الراهنة، بنتائجها التي لم تكتمل بعد، صحة هذه الاتجاهات، وعززتها، وجعلتها أكثر وضوحاً وظهوراً، وفوق ذلك، فإن هذه الحرب قد عززت حظوظ «طوق الطوق» والتحالف الخماسي «تركيا، مصر، السعودية، إيران، باكستان»، اللذين تحدثنا عنهما سابقاً، في وجه «مشروع إسرائيل العظمى»؛ لأن المتضررين والمستهدفين من هذه الحرب، وهم شعوب منطقتنا كلها، وأنظمة منطقتنا كلها، مضطرون للتقارب والتعاون ضد التهديد الوجودي الذي يشكله الكيان الصهيوني ومعه الولايات المتحدة، التي أثبتت بكل طريقة ممكنه أنها لن تدافع عن أحد سوى «إسرائيل» «ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً»، وأنها معادية لكل شعوب المنطقة بكل قومياتهم وأديانهم وطوائفهم... ولعل التصريح الأحمق لوزير الحرب الأمريكي البارحة، الذي أعلن فيه عداءه للمسلمين ككل، سنة وشيعة، خير مثال وموجه لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين شعوب المنطقة بأسرها.

سورية؟

أشرنا في الافتتاحية الماضية إلى أن الآثار المتوسطة والبعيدة ستكون في صالحنا كسوريين، أما القريبة المدى فستكون صعبة وقاسية، على المستوى الاقتصادي والأمني والسياسي، وسيحاول «الإسرائيلي» أن يبطش بنا بأدوات مباشرة أو غير مباشرة، ما أمكنه ذلك. وقلنا إن الحل كان وما يزال، في سياسات مختلفة جذرياً، عبر حكومة وحدة وطنية نتوجه في دعوتنا لها إلى الشعب السوري أولاً وقبل أي أحد آخر، ولا تكون منة من أحد، وتكون حقيقية وصاحبة صلاحيات فعلية، لا ديكوراً لاستمرار السياسات نفسها، وتكون حكومة تتعامل مع الوضع الطارئ بشكل إنقاذي عبر توجهين متلازمين: في الخارج، فهم حقيقة موازين القوى والتوجه نحو علاقات متوازنة بوصلتها الأساسية هي الشرق الصاعد، وليس أمريكا المتراجعة. وفي الداخل، التوجه نحو الشعب السوري، وتحديداً نحو أكثر من 95% من السوريين الذين تحت خط الفقر، سعياً لتوحيدهم والدفاع عن مصالحهم في وجه اللبرلة المتوحشة والفساد والنهب، عبر الاعتماد على المقدرات الداخلية أولاً، بعيداً عن وعود المساعدات الخارجية التي تبخرت مع الوقائع الجديدة، وتعمل لتوحيد السوريين عبر مؤتمر وطني عام كامل الصلاحيات، توضع على طاولته كل المشكلات العالقة والمستجدة، ليتوافق السوريون على كيفية حلها، بإرادتهم الحرة، ودون وصاية من أحد!

شؤون عمالية

رسائل عمالية من الشمال السوري

02

ملف «سورية 2026»

في الصحافة الأمريكية و«الإسرائيلية»: ذعرٌ متصاعد و«فخٌ استراتيجي»!

06

شؤون محلية

أجور المواصلات بين المحافظات، حسابات معقدة تثقل كاهل المواطن...!

10

شؤون عربية ودولية

صواريخ إيران تدكّ ديمونة وصاروخ واحد ينهي حيّاً كاملاً في عرّاد

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

الزيادة الجديدة على الأجور: ترميم لتضخم سابق وسبب لتضخم قادم

ما إن صدر مرسوم الزيادة الجديدة مع بداية عطلة عيد الفطر حتى بدأت النقاشات والأسئلة تدور حولها. وبعيداً عن التحليل الاقتصادي الذي نتركه لأهل الاختصاص، لا بد لنا من جولة بين تلك الطروحات والأسئلة، خاصة أن الزيادة فعّلت كمثيلاتها وبالتسلسل المعتاد نفسه الذي يبدأ بارتياح وترحيب ومباركة مؤقّتة تدوم لأيام قليلة أو ساعات، لندخل بعدها المرحلة التالية والدائمة، التي عنوانها الحذر والتخوف، وصولاً إلى مواجهة نتائجها بشكل واقعي مُعاش. ويمكن تلمُّس ذلك من مضامين الطروحات والأسئلة المفتوحة التي عجّت بها وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها. فموظفو القطاع العام خَبروا كل ذلك. فالبعض اعتبر أن الزيادة مجرد إجراء إسعافي اضطراري يهدف إلى ترميم جزء من القوة الشرائية المفقودة التي تآكلت بالفعل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بشكل جليّ، أي أنّ التضخم المتسارع وارتفاع حدة الاستياء المعيشي والخدمي استدعى الزيادة. في حين رأى البعض أن الزيادة بحد ذاتها ستعود وترفع الأسعار بنسبة أعلى من القيمة الشرائية للزيادة، وأنّ ما أعطي باليد اليمنى سيؤخذ باليسرى، حتى وإن ادّعت الحكومة أن تمويل الزيادة ذاتيٌ وحقيقي وليس من طباعة ورق جديد. وبرزت جملة من الآراء التي ذهبت إلى أبعد من ذلك، والتي اعتبرت أن التضخم تحوّل من دوري إلى بنيوي، وأن أي زيادة على الأجور دون برنامج اقتصادي متكامل معتمد على الإنتاج الحقيقي، سينقل الكتلة النقدية الجديدة إلى جيب الحكومة أولاً من خلال زيادة أسعار المحروقات والخبز وسعر الصرف والرسوم والضرائب وحزمة من رسوم الخدمات الجديدة، وإلى جيب التجار ثانياً من خلال رفع أسعار المواد بنسبة تفوق زيادة كلفة إنتاجها لتوسيع هامش الربح.

إن المفارقات بين حالة الارتياح المؤقت والتوجُس المزمن ومقاومة النتائج التي تصيب العاملين بأجر لم تأت من فراغ. فالحساب البديهي لأي زيادة في ظل السوق السوري المتفلّت من عقاله لن يكون سوى إزاحة لخط الفقر، الذي يصيب الأغلبية الطبقية في البلاد من مكان إلى آخر، إزاحة أكثر حدة. وإنْ كان الهدف من أي زيادة هو تحسين الوضع المعيشي لموظفي القطاع العام من خلال الرقم فقط، فإنّ ذلك شبه مستحيل، إلا إنْ كانت تصحبه مجموعة أخرى من الإجراءات، وعلى رأسها تفعيل دور دولة قوي يطلق الإنتاج الزراعي والصناعيّ والتجارة الداخلية، مع تفعيل مفهوم الأجر غير المباشر بدعم واحتكار السلة الاستهلاكية من غذاء ودواء وطاقة ومواصلات، ويحمي الإنتاج الوطني، ويخفض رسوم الجمارك على كلّ المواد الأولية الداخلة في الصناعة السورية والزراعة، مع إيقاف كل ظواهر التلاعب بسعر الصرف. أما أن نكتفي بزيادة الأجر رقمياً دون حماية لقوته الشرائية، فذلك كصبّ الماء في قِدْر مخرومة.

رسائل عمالية من الشمال السوري

وردتنا خلال الأسبوع الفائت مجموعة من الرسائل المتضمنة جملة من المطالبات والتوضيحات التي تخص العاملين في مناطق الشمال السوري بشكل عام وحلب وريفها بشكل خاص، وسنفرد هذه المادة لنقلها كما وصلتنا مع بعض التعديلات الخاصة بضرورات التحرير الصحفي واللغوي.

■ قاسيون – حلب

مطالب المعلمين بزيادة الأجور وتثبيت عقود الوكلاء

نحن مجموعة من المعلمين الموظفين لصالح المدارس الحكومية في الشمال السوري، كنا أضربنا سابقاً مطالبين بزيادة الأجور التي لا تتجاوز 11 ألف ليرة سورية جديدة، وبتثبيت المعلمين الوكلاء. حيث بدأنا إضرابنا بداية الفصل الدراسي الثاني واستمر لعدة أسابيع، لينتهي بعد أن تم إعلامنا من قبل دائرة التوجيه التربوي بعدم جدوى إضرابنا، وبأن الزيادة لن تتحقق لأن الخزينة فارغة على حد قولهم. وليأتي التعميم من وزارة التربية الذي أوضح بأنه سيتم فصل كل معلم لا يلتحق بدوامه خلال ثلاثة أيام، وهذا ما جعلنا نكسر الإضراب ونعود إلى أعمالنا دون تحقيق مطالبنا، مكسوري الخاطر وفاقدين للرغبة بالتدريس، حتى أن نسبة منهم يمكن القول بأنها عادت شكلياً خوفاً من الفصل. وبالتالي فإن المتضرر الأكبر من ذلك هم الطلاب أنفسهم. وكنا نأمل أن يشارك الطلاب وذووهم في إضرابنا حتى تحقيق مطالبنا العادلة، لكن ذلك لم يحصل بسبب تعميم وزارة التربية وتهديدها لنا بالفصل. ولذلك نطالب من الجميع مؤازرة مطالبنا البسيطة والمحقة.

«ملاحظة: حُرِّرت الرسالة قبل صدور مرسوم الزيادة الأخيرة».

عمال البلدية في عفرين دون رواتب

نحن مجموعة من عمال البلدية في عفرين، قمنا بإضراب لمدة ثلاثة أيام بسبب عدم حصولنا على رواتبنا منذ ثلاثة أشهر، بذريعة عدم وجود سيولة لدى البلدية. وهذا ما جعل المبادرات الأهلية تقوم بتجميع أموال من الأهالي لتوزيعها على عمال البلدية، وآخرها بعض الإكراميات قبل العيد، لنقوم بنقل الأوساخ والقمامة من المدينة بعد امتلاء الحاويات وانتشار الأكياس والقمامة، خاصة أن بعض مناطق الأطراف قاموا بحرق نفاياتهم مما تسبب بانتشار الدخان السام والملوث في المنطقة. ونحن نطلب من البلدية والوزارات المسؤولة صرف أجورنا المتراكمة بشكل فوري ومباشر: «الدنيا عيد وما معنا حق لقمة خبز». ولكم جزيل الشكر.

الكادر الطبي في مشفى الرازي بحلب يذكّرون الوزير بوعوده

نحن مجموعة من أطباء وموظفي مشفى الرازي في حلب.

منذ قرابة الأسبوع، قام السيد وزير الصحة بزيارة مشفى الرازي بحلب في جولة تفقّدية اعتيادية يُشكر عليها، اطلع خلالها على مشاكلنا المتراكمة كأطباء وموظفين. شاركنا الإفطار وقمنا بطرح العديد من الأسئلة، منها ما يخص رواتب الأطباء المنقطعة منذ أكثر من شهرين دون أن نعرف السبب أو المبررات، بل الاكتفاء بمقولة إن التأخر سببه تجديد العقود الروتيني الذي يأخذ وقته. وتفاجأنا حين أكد السيد الوزير بعدم معرفته أصلاً بأننا لم نتلقّ الراتب كل هذه الفترة، ووعدَ بأن الرواتب ستصل خلال مدة أقصاها يومان. وها قد مضى أكثر من أسبوع على ذلك ونحن على أبواب عيد الفطر، وهذا نعتبره تخلّفاً عن الوعد الذي أعطانا إياه. ولكن ربما نقبل مبرراً للتأخر بذلك، لكن ما لا نفهمه ولا نرضاه ألّا يكون على دراية بتوقّف رواتبنا طوال هذه الفترة في مؤسسة من مؤسسات الوزارة، وهذا ما يوحي إما بتقصير قد يكون متعمداً، أو أنه لا يولي الأطباء الاهتمام الكافي الذي أكده خلال زيارته وجولته وحديثه معنا. خاصة أننا أضفنا على ذلك غياب المستلزمات الطبية التي ترهق المريض والكادر الطبي بشكل مخيف.

إن رغبة التغيير والتصريح المستمر عنه يعني إنهاء وتجاوز كل تعقيدات عمل سلطة النظام البائد، لا أن تتفاقم السلبيات إلى الأسوأ. فتجديد العقود أصبح يأخذ وقتاً أطول وأعقد، وهو ما أثر على تردي الواقع الصحي وتهالكه وتحميل الأطباء سبب ذلك.

نطالب بتجديد العقود، وصرف الرواتب المتراكمة، وتأمين كلّ المستلزمات الطبية والدوائية والخدمية للمشفى، وإنصاف الأطباء والكادر الطبي كجزء من أدنى مسؤوليات الوزارة ووعودها. وسيبقى الأطباء عماد المنظومة الصحية، والسلام.

«ملاحظة: حُرِّرت الرسالة بتاريخ 17–3–2026»

العاملون في العيد بين الغياب الاجتماعي والاستغلال المادي

مع حلول عطلة عيد الفطر، تعجُّ الأسواق المحلية الكبرى والمتوسطة والمنشآت الخدمية بالزوار والعائلات التي تقصد المنتزهات والمطاعم والمقاهي والمولات التجارية وأسواق الأكل، للقيام بنشاطها الاجتماعي والترفيهي المعتاد، رغم انكفائها في المناطق المفتوحة بسبب حالة الطقس الماطر وتعويضها بالمناطق المغلقة كالمولات. وخلف هذه الأجواء المزدحمة والمبهجة، يحضر عشرات آلاف العمال بمختلف شرائحهم وفئاتهم في هذا القطاع واقعاً مختلفاً تماماً. فحصتهم من العطلة مجرد عمل شاق ومجهد مضاعف بعلّة الذروة المستمرة لساعات طويلة، ومردود مالي شحيح غير عادل لا يتناسب مع جملة التضحيات الاجتماعية والصحية والنفسية التي يتعرضون لها. في حين ترتفع الإيرادات المالية لصاحب العمل والمستثمر أضعافاً مضاعفة بهوامش ربحية عالية نتيجة رجحان كفة الطلب على المنتجات والخدمات في موسم العيد. وللعمل في كل ذلك «أذن الجمل»، إن لم نقل أقل من ذلك.

■ هاشم اليعقوبي

أرباح مضاعفة والعمال خارج المعادلة

في وقت يفترض أن تتضاعف فيه أجور العمل الإضافي خلال العطل الرسمية بموجب قوانين العمل، حيث تشير المادة 84 من قانون العمل السوري إلى استحقاق العامل أجراً إضافياً لا يقل عن 150% من أجره العادي مقابل ساعات العمل الإضافي، وتصل النسبة إلى 200% في أيام العطل والأعياد – لكن الواقع الميداني يكشف فجوة صارخة بين النص القانوني والتطبيق. فمعظم هؤلاء العمال يؤدون عملهم لساعات تتراوح بين 10 و12 ساعة يومياً طوال أيام العيد، ويوم أو يومين إضافيين، دون أن تحسب ساعات العمل الإضافي وفق النسب القانونية، ويُدفع لهم أجر يومي ثابت لا يختلف عن الأيام العادية. بل إن بعض المنشآت تتذرع بأن «العمل خلال العيد فرصة للكسب» لتبرير رفضها دفع الأجر المستحق. وحين يحاججهم البعض، ستجدهم يقولون جملتهم الشائعة: «ما بقى غير تجي تشاركني برزقي».

غياب قسري عن العائلة بثمن بخس

يضاف إلى الجانب المادي جوانب أخرى، حيث يشكل غياب العامل عن أسرته خلال أيام العيد خسارة معنوية لا تعوَّض. فبينما يقضي أفراد المجتمع أوقاتهم في الزيارات العائلية وصلة الرحم والترفيه والنشاط الروحي، يجد هؤلاء العمال أنفسهم محرومين من أبسط حقوقهم في التواصل الأسري والراحة النفسية التي تتيحها النشاطات الاجتماعية والترفيهية تلك، والتي تشهد تراجعاً بالأساس بسبب ضغوطات الحياة والعمل على مدار اليوم من جهة، وبسبب زيادة الاعتماد على التواصل الاجتماعي الإلكتروني الذي يجتاح المجتمعات لسهولته وانخفاض نفقاته.

سألنا أبا زيد، أحد العاملين في مطعم من مطاعم دمشق الشعبية، على عجالة عن ملخص عمله، فأجاب: «أعمل طوال أيام العيد الثلاثة، وإن استمر الازدحام قد أعمل الرابع والخامس أيضا، من الثامنة صباحاً حتى الحادية عشرة ليلاً. أعود إلى المنزل منهكاً لا أرى أمامي إلا حمام الماء الساخن وفراش النوم، ولا أستطيع مشاركة أطفالي بأي نشاط جدّي كغيري من الآباء، بل أكتفي ببعض الحوارات القليلة ودفع العيديات والاطمئنان عليهم.

إن إنصاف هؤلاء العمال لا يقتصر على الجانب المادي فقط بل يتطلب رؤية أكثر شمولية من خلال منحهم أجوراً مضاعفة وفق القانون «لا تقل عن 200% من الأجر العادي» لساعات العمل خلال العيد

صحيح أني أقبض مالاً إضافياً يعينني على سد بعض متطلبات العائلة، لكنه غير عادل نهائياً. فطبيعة عملنا تستحق ثلاثة أو أربعة أضعاف أجر الساعة الاعتيادي، كوننا نقوم بأضعاف الجهد العضلي والعقلي، فالتركيز العالي ضروري لأنه أساس المصلحة. رغم ذلك، نقول الحمد لله أننا ما زلنا نجد عملاً».

لقد أعطى قانون العمل السوري للعمال الحق في الحصول على إجازات تعويضية إذا تم تشغيلهم خلال العطل الرسمية، شريطة عدم احتساب الأجر المضاعف. وهذا نصف حق لا أكثر. ورغم ذلك، يظل حبراً على ورق في معظم منشآت القطاع الخاص، حيث يُطالب العمال بالعمل دون أي تعويض سواء مادي أو معنوي، في ظل غياب تنظيم هذا القطاع وضبطه ضمن القوانين والأنظمة. ولعل أخطر ما يواجه هؤلاء العمال هو هاجس فقدان العمل بعد انتهاء موسم العيد. فبعض المنشآت، خاصة في المطاعم والمقاهي الكبرى، تلجأ إلى تشغيل عمال بشكل مؤقت خلال فترة العيد تحت ذرائع مختلفة، ثم تستغني عنهم فور انتهاء الإجازة دون سابق إنذار أو منحهم مستحقاتهم. مع وجود بعض الاستثناءات حيث تقوم المولات التجارية الكبرى عادة بطلب يد عاملة لأيام العيد فقط، وخاصة في أقسام ألعاب الأطفال والحضانة، ولكن بأجور مخجلة حقاً لا تتجاوز 60 ليرة سورية جديدة للساعة الواحدة، وفي أحسن الحالات قد تصل إلى 80. وهذه الممارسات تجعل من العمالة في القطاع الخدمي الأكثر هشاشة، إذ يتحولون إلى سلعة موسمية تُستخدم عند الحاجة وتُرمى بعد ذلك، دون أي التزامات قانونية أو إنسانية.

الحلول مستحيلة في ظل غياب دور الدولة

تتركز هذه الظاهرة – كما قلنا – بشكل لافت في القطاع الخدمي الذي يشمل المنتزهات والمولات التجارية والمطاعم والمقاهي. وهي منشآت تعتمد بشكل كبير على العمالة ذات الأجور المحدودة، وتعتبر فترات الذروة الموسمية كالعيد فرصة لتحقيق أرباح استثنائية، غالباً على حساب حقوق العمال الأساسية. وتؤكد متابعتنا الميدانية لها أن ساعات العمل خلال أيام العيد في هذه المنشآت تتجاوز ضعف ساعات العمل القانونية التي حددها القانون بـ 8 ساعات يومياً، لتصل إلى ما بين 10 و12 ساعة، دون أن يترافق ذلك مع زيادة حقيقية في الأجر أو توفير بيئة عمل مناسبة.

إن المشهد الذي يتكرر كل عام – بل كل عيد أو موسم – يعكس حالة من الإفلات القانوني وغياب دور الدولة والنقابات عن ظاهرة استغلال العمالة الهشة في القطاع الخاص. ولا يمكن فهم التزام المجتمع بحقوق العمال دون قيام الجهات الحكومية باتخاذ إجراءات قانونية واقتصادية ومعيشية تشكل سداً منيعاً في مواجهتها.

إن إنصاف هؤلاء العمال لا يقتصر على الجانب المادي فقط، بل يتطلب رؤية أكثر شمولية من خلال منحهم أجوراً مضاعفة وفق القانون «لا تقل عن 200% من الأجر العادي» لساعات العمل خلال العيد، وتوفير إجازات تعويضية مدفوعة الأجر بعد انتهاء العيد، تعويضاً عن الحرمان الأسري والجهد البدني الكبير، مع تخفيض ساعات العمل إلى 6 ساعات يومياً كحد أقصى خلال أيام العيد، أسوة بالمعايير الدولية التي تراعي ظروف العمال في أوقات الذروة.

إن تحقيق هذه المطالب ليس منّة على العمال، بل هو حق يجب أن يكفله القانون نصاً وتطبيقاً. وهذا ما تقتضيه الكرامة الوطنية والإنسانية والعدالة الاجتماعية. ويجب أن تكون الأعياد فرصة للوفاء لعرق الكادحين، ومناسبة للزيادة في إنصافهم، لا لزيادة استغلالهم وحرمانهم من أدنى حقوقهم المعيشية والاجتماعية.

غلازييف: «العدوان على إيران:

يعد سيرجي غلازييف واحداً من أهم المنظرين الاقتصاديين لمجموعة بريكس، وشغل مناصب عديدة سياسية واقتصادية في روسيا وبيلاروسيا، بينها عضوية مجلس الدوما الروسي، ومستشار رئاسي لشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويشغل حالياً منصب سكرتير دولة لدولة الاتحاد، والمقصود بالاتحاد هو الاتحاد بين روسيا وبيلاروسيا، حيث جرى تعيين غلازييف من قبل رئيسي الدولتين ليكون مشرفاً على البرنامج الاتحادي المشترك للدولتين.

«تم نشر هذه المادة في صحيفة زافترا الروسية يوم 13 آذار الجاري، ويمكن الوصول لها عبر الرابط المرفق»

■ سيرجي غلازييف
ترجمة قاسيون

نص المادة:

بعد مرور نصف عام، نواصل شرح الأحداث الدرامية التي تجري في العالم. وحتى الآن، تطورت هذه الأحداث وفقاً للتوقعات القائمة على نظرية التنمية الاقتصادية طويلة المدى، كعملية لتغيير الأنماط التكنولوجية والاقتصادية العالمية، والتي نُشرت قبل أكثر من عقد من الزمان في كتاب «الحرب العالمية الأخيرة: الولايات المتحدة تبدأها وتخسرها».

ما الذي يحدث؟

إن العدوان الأمريكي على إيران يستكمل عملية تغيير الأنماط المعتادة، والتي نتج عنها انتقال مركز الاقتصاد العالمي إلى شرق وجنوب آسيا، حيث تشكل نظام اقتصادي عالمي متكامل يعتمد على اقتصاد السوق المخطط، وحيث تشجع الدولة المبادرة الريادية في اتجاهات نمو الرفاهية الشعبية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، من خلال الجمع بين التخطيط الاستراتيجي والمنافسة السوقية، والرقابة الحكومية على النظام النقدي والنشاط التجاري الخاص.

بعد مرور ثلث قرن على انهيار الاتحاد السوفييتي، يتفكك اليوم «زمن السلام الأمريكي Pax Americana»، متمماً العملية الانتقالية من النظام الاقتصادي العالمي الإمبراطوري إلى النظام المتكامل. وكما هو الحال دائماً، تتم هذه العملية من خلال حرب عالمية، تتخذ في الوقت الحاضر طابعاً هجيناً. ووفقاً للنظرية تماماً، تم شنّ هذه الحرب من جانب الدولة التي تشكل مركز «دورة النظام القرنية» «أي الممتدة لمئة عام» المنتهية من أجل مراكمة رأس المال بهدف الحفاظ على هيمنتها العالمية، وتخسر أمام القائد الجديد الذي يصبح مركزاً لتشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد. لقد أشعلت واشنطن حرباً في أوروبا ضد روسيا، مما أدى إلى إضعاف حلفائها وتعزيز مكانة الصين، التي أصبحت رائدة عالمية ليس فقط في المجال الإنتاجي، بل وفي المجال العلمي والتقني أيضاً. وبموازاة ذلك، دمرت الولايات المتحدة عبر عقوباتها قانون التجارة، والعملة الدولي، الذي كان بمثابة منصة لضمان هيمنتها، كما فقد الدولار مصداقيته، ولم يعد عملة عالمية كاملة الأهلية، تلك العملة التي كان إصدارها يسمح للولايات المتحدة بتمويل عجز ميزانيتها وميزانها التجاري.

لقد كان العدوان على إيران متوقعاً ضمن «عقيدة بريجينسكي» المجنونة، التي لا تزال توجه سياسة واشنطن حتى يومنا هذا. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانطلاقاً من عدائه المتأصل لروسيا، اقترح بريجينسكي خطة من خمس مراحل لفرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة:

المرحلة الأولى: شق «العالم الروسي» عبر إيصال «الباندیریین» إلى السلطة في أوكرانيا، وتحويلها إلى «عدو لروسيا». «الباندیریین، نسبة إلى ستيبان باندیرا، الزعيم الفاشي الأوكراني الذي حارب إلى جانب هتلر ضد الاتحاد السوفييتي».

المرحلة الثانية: فصل أوروبا عن روسيا.

المرحلة الثالثة: تنظيم انقلاب في موسكو بواسطة قوى «الأوليغارشية الكومبرادورية» بهدف إقامة نظام عميل موال لأمريكا.

المرحلة الرابعة: تدمير إيران.

المرحلة النهائية: عزل جمهورية الصين الشعبية من خلال فرض حظر تجاري عليها بهدف التسبب في مجاعة كبرى.

لقد نجحت الاستخبارات الأمريكية في فرض هذه الخطة العبثية على الدمى التابعة لها في أوروبا، مما أدى إلى جر الاتحاد الأوروبي إلى أزمة اجتماعية واقتصادية لا رجعة فيها. أما في روسيا، فقد ساهم التهديد الخارجي– كما هو معتاد– في توحيد الشعب وتعزيز السلطة، التي كبحت جماح الأوليغارشية الكومبرادورية. لكن المستفيد الأكبر من تنفيذ خطة بريجينسكي المغامرة كانت جمهورية الصين الشعبية، حيث تسبب ذلك في إعادة توجيه الروابط الاقتصادية الخارجية لروسيا من الغرب إلى الشرق.

إن العدوان الأمريكي على إيران يستكمل عملية تغيير الأنماط المعتادة والتي نتج عنها انتقال مركز الاقتصاد العالمي إلى شرق وجنوب آسيا

وبعد فشلها في الحملة المناهضة لروسيا، وعدم تحقيق أهداف المرحلة الثالثة، شرعت واشنطن في تنفيذ المرحلة الرابعة من خطة بريجينسكي العقيمة، وهي تدمير إيران. إن الهدف من العدوان الأمريكي الإسرائيلي هو تدمير هذا البلد وتفكيكه، وحرمانه نهائيا من سيادته الوطنية. وفي هذا السياق، يلعب الصهاينة «الإسرائيليون» الدور الأيديولوجي الرائد في تنفيذ هذه المرحلة، تماما كما لعب النازيون الأوكرانيون الدور الرائد في المرحلة الأولى، والحاقدون الألمان في المرحلة الثانية.

وتسعى الإدارة الأمريكية، خوفا من فقدان الدعم الشعبي الداخلي، إلى خوض حرب هجينة بأيدي الآخرين، مضحية بحلفائها. وهذا يفسر الاستفزازات العديدة التي تدبرها الاستخبارات الأمريكية و«الإسرائيلية» بهدف حشد حلفائها المحتملين، بما في ذلك الغارة الجوية على القاعدة العسكرية البريطانية في قبرص، وضرب البنية التحتية للطاقة، وقصف المنازل السكنية في عواصم دول الخليج، وهجوم الطائرات المسيرة على أراضي أذربيجان. إن جر أذربيجان إلى الحرب هو جزء من الاستراتيجية الأمريكية التي تراهن على تقسيم إيران على أساس عرقي وإقليمي من خلال فصل الأقاليم التي يقطنها الأكراد والآذريون.

تدرك القيادة الإيرانية التهديد الوجودي الذي تشكله الحرب الحالية، وهي مستعدة للمضي قدما حتى النهاية في الدفاع عن كيان الدولة الحالي. وكما توقعنا، قامت إيران رداً على العدوان بإغلاق مضيق هرمز، مما تسبب في أزمة طاقة عالمية، ويمكن أن يؤدي إلى قفزات كبرى بأسعار النفط، مما سيؤدي إلى سلسلة من الإفلاسات وحالات التوقف عن الدفع في أوروبا، والتي ستنتقل بدورها إلى الولايات المتحدة، مسببة انفجار فقاعات المشتقات المالية التي تقدر بالكوادريليونات «1 كوادريليون = 1000 تريليون»، وانهيار هرم الديون الأمريكية الذي يقدر بالتريليونات.

وحتى الآن، وبسبب توقف الإمدادات من قطر، ارتفعت أسعار الغاز بشكل حاد، مما فاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا. وإذا توقفت الإمدادات من روسيا أيضاً، فقد تفقد الدمى الأمريكية السلطة في الاتحاد الأوروبي لصالح البراغماتيين، نتيجة تحول أزمة الطاقة والاقتصاد إلى كارثة اجتماعية. لقد تآكل «زمن السلام الأمريكي» بالفعل، بسبب الحرب التجارية والتصريحات الهجومية من جانب ترامب ضد عدد من دول حلف الناتو، الذي قد يتفكك تماما إذا نفذ أمينه العام تهديده بتفعيل مادة الدفاع الجماعي ضد إيران. ولهذا السبب تحديدا، شنت الاستخبارات الإسرائيلية غارة على القاعدة البريطانية في قبرص، متهمة إيران بهذا الاستفزاز.

وبغض النظر عن النتائج، فإن الحرب ضد إيران لا تبشر الاتحاد الأوروبي بخير. ومن المستبعد أن تجلب هذه المرحلة من الحرب الهجينة أي فائدة لواشنطن، التي استفادت بشكل كبير خلال المرحلتين الأوليين من خلال تدفق رؤوس الأموال والعقول من أوروبا. ومن الواضح، أن الرهان على انقلاب في إيران لم ينجح، تماما كما فشلت حتى الآن محاولات تنظيم تمرد الأكراد والآذريين. كما أن محاولات استفزاز دول الخليج للدخول في أعمال عسكرية ضد إيران لم تؤت ثمارها. ومع فقدان واشنطن للمبادرة، ستعمل القيادة الإيرانية على تفعيل نفوذها في الدول الأوروبية، وإحياء التحالف المناهض لإسرائيل في الشرق الأوسط، واللجوء إلى عمليات عسكرية مفاجئة. وبعد التعافي من الصدمة، ستقدم الدول المستوردة للنفط المعتمدة على إيران الدعم لها، بما في ذلك الصين والهند، وكذلك العالم الإسلامي بجالياته الكبيرة في الاتحاد الأوروبي.

إذا صمدت القيادة الإيرانية، فإن الحرب ستخلق مخاطر جسيمة على إسرائيل أيضاً. وستزداد هذه المخاطر سوءاً كلما زادت المحن التي يتعرض لها سكان إيران؛ فإلى جانب القصف الذي يستهدف محطات تحلية المياه، ستحاول إيران تعطيل أنظمة إمدادات المياه في «إسرائيل» ورداً على الهجمات في بوشهر، ستحاول ضرب المنشآت النووية الإسرائيلية، تماماً كما ترد اليوم بشكل متماثل عبر ضرب المنشآت العسكرية والمطارات. ومع إطالة أمد الحرب، وتكشف الكارثة الاجتماعية في إيران في أعقاب الإبادة الجماعية للفلسطينيين، ستتضاعف المشاعر المناهضة للصهيونية في الدول العربية، مما سيدفع حكوماتها نحو التضامن مع إيران.

إن تدهور وضع «إسرائيل» سيفعل الخطة القائمة لنقل جزء من سكانها إلى أوكرانيا، ولهذا السبب يمارس النازيون الأوكرانيون

ما الذي يحدث وما الذي سيحدث؟»

حرب إبادة ضد الروس على الضفة اليمنى لنهر الدنيبر. فمن خلال قتل الرجال في مناطق دنيبروبيتروفسك، ونيكولاييف، وخيرسون، وأوديسا، وإجبارهم فعليا على النزوح، يعمل نظام زيلينسكي النازي على إخلاء المنطقة للاجئين القادمين من «إسرائيل» ونتيجة للعدوان الأول ضد إيران، غادر هذا البلد بالفعل عدة مئات الآلاف من السكان الهاربين من الحرب، ومع إطالة أمدها وتصاعد التهديدات، قد يصل عددهم إلى 2–3 ملايين نسمة.

لقد خلق العدوان الأمريكي الإسرائيلي دوامة من الفوضى تنجذب إليها كل يوم المزيد من الفئات الاجتماعية والدول. وهناك سيناريوهات متوقعة لتوسع هذه الدوامة، لا يمكن لأي منها أن ينقذ «زمن السلام الأمريكي Americana Pax» من الانهيار. وحتى في السيناريو الأكثر تفاؤلا للإدارة الأمريكية الحالية، والمتمثل في وقوع انقلاب وتقسيم إيران، فإن قاعدتها الاجتماعية والاقتصادية والانتخابية ستستمر في التدهور. فالأولى: تتدهور بسبب العجز عن رفع كفاءة الاقتصاد باستخدام أساليب الحروب التجارية والعقوبات النقدية المتبعة ضمن النظام العالمي الأفل، والثانية: نتيجة إحباط الطبقة الوسطى التي تزداد فقرا من سياسات ترامب المتناقضة، والذي يشبه في سلوكه السياسي غورباتشوف ويلتسين في آن واحد. إن التناقض الداخلي للأول، والقوة التدميرية للثاني قد تجسدا بشكل غريب في الإمبراطور الأخير للولايات المتحدة، الذي يختتم بأفعاله التدميرية عملية الانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي جديد بدأت قبل ثلث قرن مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

ماذا سيحدث؟

من المعروف أن شن الحروب أمر سهل، لكن إنهاءها غاية في الصعوبة. وللأسف، فإن من يبادرون باستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافهم غالبا ما يجهلون هذا الدرس التاريخي البسيط.

من الغريب أن هذه الحرب تسير وفق خطة بريجينسكي الطوباوية، التي سينتهي تنفيذها بكارثة على الولايات المتحدة. السؤال يكمن في كيفية حدوث ذلك تحديدا، وماذا ستكون التداعيات على روسيا والعالم؟

لقد تم ذكر بعض العواقب الجلية، وهي تحدث بالفعل، وستستمر حتى نهايتها المنطقية، بغض النظر عن المسار المستقبلي للحرب الأمريكية «الإسرائيلية» ضد إيران. ومن بين هذه العواقب:

أولا: انهيار «زمن السلام الأمريكي Pax Americana»، ويتجلى ذلك بالفعل في غياب التضامن مع الولايات المتحدة في هذه المغامرة من قبل غالبية شركائها في حلف الناتو، بينما كان هذا التضامن كاملا في مغامرات مماثلة ضد العراق وليبيا. وقد ينفرط عقد الحلف إذا طالب سكرتير الناتو الأعضاء بتحرك جماعي للدفاع عن الولايات المتحدة، وهو ما قد يحدث بعد أن تكبد إيران الولايات المتحدة خسائر لا يمكن تحملها، سواء كان ذلك بضرب حاملة طائرات، أو وقوع خسائر بشرية جماعية في صفوف العسكريين، أو هجمات داخل الولايات المتحدة نفسها، وغير ذلك.

ثانيا: انفجار فقاعات الدولار المالية نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز. وعلى الرغم من تراجع الأسعار بعد قفزتها الأولى، إلا أن التكتل المالي الأمريكي الأكبر «بلاك روك» وجد نفسه بالفعل في حالة تعثر فني عن السداد.

ثالثا: انهيار النظام المالي القائم على الدولار، وانتقال عدد من الدول الرائدة إلى التسويات بعملات أخرى. وحتى الآن، لم يقم بذلك بشكل كامل سوى إيران وروسيا، رغم أن البنك المركزي الروسي لا يزال يصر على التسعير بالدولار بدلا من الروبل. لكن الصين أطلقت بالفعل «اليوان الرقمي» للتسويات الدولية، وأجرت أولى صفقاتها مع دول الخليج تحديدا. كما تقترح الهند على دول «بريكس» مناقشة إدخال التسويات بالعملات الرقمية للبنوك المركزية. وحده بنكنا المركزي «أي البنك المركزي الروسي» لا يزال يوجه نظره نحو واشنطن، ولهذا السبب لم يتم إنجاز ذلك في عام 2024 خلال قمة رؤساء دول «بريكس» في كازان.

لنتأمل العواقب المحتملة الأخرى التي تعتمد على سيناريوهات مسار الحرب المستقبلي:

السيناريو الأول: وقوع انقلاب وتفكك إيران، وهو ما كانت تراهن عليه الولايات المتحدة و«إسرائيل» ويبدو أنه أصبح مستبعدا الآن. وحتى لو حدث ذلك، فلن ينقذ الولايات المتحدة من العواقب المذكورة أعلاه؛ فابتعاد الدول المستقلة عن الدولار، وانفجار الفقاعات المالية، والأزمة الاقتصادية، وقفز الدول التابعة من مركب القرصان الأمريكي، كلها أمور ستستمر جنبا إلى جنب مع انهيار نظام القانون التجاري والمالي الدولي، الذي دمرته النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة. وسوف يستمر هذا بغض النظر عما إذا كان ترامب سيحتفظ بمنصبه أو عمن سيخلفه.

السيناريو الثاني «لا سلم ولا حرب»: يبدو حاليا هو الأكثر احتمالا. ومع استنزاف الذخائر وتصاعد المقاومة الداخلية، ستقتصر واشنطن في عملياتها العسكرية على محاولات فك الحصار عن مضيق هرمز. لكن من المستبعد أن تنجح في ذلك سريعا، لذا فإن الارتفاع الذي بدأ بالفعل في أسعار النفط والغاز سيستمر. وفي حال استمرار الارتفاع في أسعار النفط بشكل كبير، فإن انفجار الفقاعات المالية سيحدث بسرعة كبيرة، وستتحول أزمة الطاقة فورا إلى كارثة اجتماعية واقتصادية في أوروبا. وربما يؤدي ذلك إلى تهدئة حمى «الروسوفوبيا» لديهم، وإجبارهم على وقف دعم «البانديريين» في أوكرانيا. أما التحديات الأكبر فتنتظر ملكيات الخليج، التي بدأت مخزوناتها الغذائية بالنفاد، وتكبدت خسائر مالية هائلة بسبب إغلاق المضيق. وفي حال عجزت الولايات المتحدة عن فك الحصار، فإن مواقع إيران في المنطقة ستتعزز بقوة، إذ ستكون قيادتها هي من يقرر السفن التي تمر، وتلك التي تُستهدف.

السيناريو الثالث: استخدام السلاح النووي من قبل القادة «المخبولين» في الولايات المتحدة و«إسرائيل» لتدمير إيران. والسؤال الجوهري هنا: هل تملك الأخيرة القدرة على الرد بالمثل؟ بناءً على الإجابة، قد تتحول منطقة الشرقين الأدنى والأوسط بالكامل، أو جزء منها إلى منطقة كارثة اجتماعية وبيئية. ومن المستبعد أن تصمد ملكيات الخليج الهشة أمام هذه الهزة، حيث سينتظرها هروب المهاجرين والسياح ورؤوس الأموال. ولن يكون حال «إسرائيل» أفضل؛ إذ إن مجرد التهديد برد باستخدام أسلحة الدمار الشامل سيثير الذعر، ويؤدي إلى نزوح نصف السكان، وهو ما بدا واضحا في مشاهد مطار بن غوريون. وسيجري النزوح باتجاه أوكرانيا أيضا، إذا تم التوصل لوقف العمليات العسكرية هناك. وسيكون رد فعل الرأي العام العالمي سلبيا للغاية، وقد تجد الولايات المتحدة نفسها في عزلة، وهو ما لن يزيد من هيبتها، بل سيسرع من عمليات الأزمة المذكورة آنفا.

السيناريو الرابع: مرتبط بإلحاق إيران ضررا غير مقبول بـ «إسرائيل» يؤدي لانسحاب الأخيرة من الحرب. وهذا سيطلق العنان لموجة من الحركات المناهضة لـ «إسرائيل» في المنطقة، مما يضع وجودها نفسه على المحك. وقد يتم التوصل إلى تسوية في هذه الحالة بناءً على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بإنشاء دولة فلسطينية. إن موجة الأعمال المناهضة لـ «إسرائيل» في الشرق الأوسط، وفي أوروبا الغربية المكتظة بالمهاجرين من هذه المنطقة ستفعل خطة إنشاء «الحكم الذاتي اليهودي» في أوكرانيا. ولعل هذا هو المعنى الحقيقي لحرب زيلينسكي ضد الروس «حتى آخر أوكراني»؛ حيث سيتم استبدالهم بمستوطنين من «إسرائيل» في الضفة اليمنى لنهر الدنيبر من كييف إلى أوديسا. وبناءً عليه سيتغير مسار المفاوضات؛ فمن أجل هذه الخطة، سيوافق وفد أوكرانيا «المكون بالكامل من مواطنين أمريكيين ولا يوجد بينهم أوكراني واحد» بسرعة على وقف القتال، وسحب القوات المسلحة الأوكرانية، ليس فقط من دونباس، بل ومن زابوروجيا أيضا.

السيناريو الخامس: متمثل في جر الناتو إلى الحرب ضد إيران، وهذا سيعتمد على تحركات الصين. فإذا قامت ردا على ذلك بفرض حصار على تايوان، فستفقد صناعة الإلكترونيات في دول الناتو معظم الرقائق، مما سيؤدي إلى انفجار فقاعة الشركات الكبرى التي تضخمت بسبب الضجيج حول الذكاء الاصطناعي، وسيفاقم الأزمة المالية والاقتصادية لتتحول إلى كارثة اجتماعية، ليس في أوروبا فحسب، بل وفي الولايات المتحدة نفسها.

السيناريو السادس: تصعيد العدوان الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران إلى حرب نووية عالمية بين الغرب والشرق والجنوب والشمال، وهو سيناريو لا نتطرق إليه لعدم واقعيته ولتبعاته الكارثية العالمية الواضحة على البشرية جمعاء، بما في ذلك جميع المشاركين فيها. وسنترك مناقشة هذا السيناريو الأخروي/القيامي للمتنبئين والصحفيين.

وفي ظل أي من السيناريوهات المذكورة، ونتيجة للقوانين الموضوعية لتغير النظام الاقتصادي العالمي، يُتوقع أن يتعمق الكساد الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ليتحول إلى كارثة اجتماعية ومالية توالياً. وهذا سيضعف ضغطهم المعادي لروسيا، ويعزز مواقعها، مما سيسهم في تحقيق أهداف العملية العسكرية الخاصة في وقت أقرب.

انهيار النظام المالي القائم على الدولار وانتقال عدد من الدول الرائدة إلى التسويات بعملات أخرى وحتى الآن لم يقم بذلك بشكل كامل سوى إيران وروسيا

في الصحافة الأمريكية و«الإسرائيلية»:

تطورت الحرب الدائرة، التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» على إيران قبل ثلاثة أسابيع، لتصبح واحدة من أكثر الأزمات الجيوسياسية زعزعة للاستقرار، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم كلّه؛ لما لها من آثار على جميع المستويات والقطاعات، لا سيما العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتلك المرتبطة بالطاقة. وتأتي هذه الحرب في ظرف دولي، تتراجع فيه الهيمنة الأمريكية من خلال البترودولار، وتصعد قوىً أخرى، مع تحرك المركز العالمي شرقاً.

■ ريم عيسى

خلال ما يقارب أول أسبوع أو أسبوعين، ادعى الخطاب الرسمي الأمريكي و«الإسرائيلي»، السيطرة والتقدم، وإحراز أضرار كبيرة مادية وبشرية في بنية النظام الإيراني، بالتوازي مع التعتيم الإعلامي في الكيان، لنفي أي أخبار تفيد بأن الضربات الإيرانية أحدثت أي ضرر في الكيان. إلا أن هناك فجوة تزداد توسعاً بين ما تقوله واشنطن و«إسرائيل» عن حربهما مع إيران– وما تكشفه أفعالهما.

تشير أدلة متزايدة إلى قلق عميق، إن لم يكن ذعراً صريحاً، داخل واشنطن والكيان. ولا ينبع هذا القلق من هزيمة عسكرية وشيكة، بل من إدراك متزايد بأن الحرب توسّع نطاق المخاطر التي كان من المفترض أن تقضي عليها. بكلام آخر، بدأ هذان الطرفان بإدراك أن هذه ليست حرباً سينتصران فيها، بل باتت حرباً لا يعرفان كيف ينهيانها، ورمالاً متحركة تسحبهما للأسفل مع كل تصعيد جديد.

الذعر من التحولات في الدعم السياسي للكيان في أمريكا

تُظهر ردود الأفعال في الأوساط الأمريكية غضباً متزايداً تجاه السياسات الداعمة للكيان، والأمر لم يعد يقتصر على الجماهير وعامة الشعب، أو هذا الحزب أو ذاك، ولكنها بدأت بالظهور وبشكل واضح بين النخب، وفي الحزبين. وترتفع مع كل ذلك الأصوات المطالبة بوقف الدعم العسكري للكيان، وهذا كاف لنشر الذعر في صفوف الكيان، لإدراكه أن استمراريته تعتمد بشكل كبير على الدعم الأمريكي.

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مقالة في 20 آذار، يقول فيها الكاتب: «كان هاري ترومان، الذي شغل منصب رئيس الولايات المتحدة عام 1948، هو من اتخذ القرار التاريخي بتأسيس دولة إسرائيل. وقد برر ترومان، كغيره ممن تبعوه، دعم أمريكا للدولة اليهودية بأنه سياسة تهدف إلى تعزيز المصالح الأمريكية». ويذكر الكاتب عدداً من رؤساء أمريكا الذين دعموا الكيان خلال عقود مضت، بغض النظر عمّا إذا كانوا من الحزب الديمقراطي أو الجمهوري. ثم يضيف أن «نتنياهو، خلال فترة حكمه الطويلة، ساهم بشكل حاسم في تحويل العلاقات بين إسرائيل والحزب الديمقراطي من رصيد استراتيجي إلى قضية سياسية مثيرة للجدل... عندما اختار نتنياهو التماهي كلياً مع المعسكر الجمهوري وقيادته، نشأت فجوة عميقة بين إسرائيل والحزب... وعزز دعم نتنياهو العلني وغير المشروط للرئيس الجمهوري دونالد ترامب شعور الكثيرين بأن إسرائيل قد انحازت إلى جانب في الصراع السياسي الداخلي للولايات المتحدة... فبعد أن كان الحزب الديمقراطي يدعم المواقف الصهيونية تقليدياً، تحوّل خلال سنوات حكم نتنياهو إلى حزب معاد لإسرائيل بشكل جوهري». وحتى مع الحزب الجمهوري نفسه، يقول الكاتب: «شهدت بنية الحزب الجمهوري تغيراً في السنوات الأخيرة مع صعود التيار الترامبي والانعزالي «MAGA»، الذي ينظر إلى الالتزامات الدولية بعين الريبة. ويرى كثيرون في هذا التيار: أن قاعدة الرئيس ترامب، والدعم الأمريكي الواسع لإسرائيل، ولا سيما الحرب على إيران، التي تتناقض مع وعود ترامب بعدم الانجرار إلى حروب «غير ضرورية»، جزءٌ من سياسة خارجية تتعارض مع المصالح الأمريكية... فمع أن نتنياهو حافظ على علاقات قوية مع بعض أطياف الحزب الجمهوري التقليدي، إلا أنه يساهم في تشكيل جناح في يمين الحزب ينتقد بشدة العلاقات مع إسرائيل».

ادعى الخطاب الرسمي الأمريكي و«الإسرائيلي» السيطرة والتقدم وإحراز أضرار كبيرة مادية وبشرية في بنية النظام الإيراني بالتوازي مع التعتيم الإعلامي في الكيان

يتكلم كاتب مقالة أخرى نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 18 آذار، حول الموضوع ذاته من خلال النظر إلى مدى تأثير اللوبي الصهيوني في المشهد السياسي الأمريكي اليوم، وكيف أدى ذلك إلى تغيير طريقة عمل الـ «AIPAC» من دعم المرشحين المؤيدين للكيان، إلى محاولة التأثير من خلال استغلال المشهد، وتوجيه الدعم بطريقة تؤدي إلى خسارة المرشحين الأكثر عداءً للكيان، أي الاختيار بين «السيئ والأسوأ». بكلام آخر، أصبحت مقاربة «أيباك» كالتالي: «ليس بالضرورة الترويج للمرشح الأمثل، بل منع دخول المرشح الأكثر إشكالية من وجهة نظرهم». ويقول الكاتب: «أصبحت إسرائيل قضية محورية في الخطاب الأمريكي، تتعرض للهجوم من كلا طرفي الطيف السياسي. ليس فقط من اليسار التقدمي، بل أيضاً من أصوات تنتمي إلى معسكر يُعرف تقليدياً بتوجهه الأمني المتشدد». ولفت الكاتب النظر إلى حادثة استقالة جو كينت، مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وما قاله في تصريحه حول أسباب استقالته، «لا أستطيع، بضمير مرتاح، أن أؤيد الحرب الدائرة في إيران. لم تكن إيران تشكل أي تهديد مباشر للولايات المتحدة، ومن الواضح أن هذه الحرب قد اندلعت بسبب ضغوط من إسرائيل وجماعات الضغط الأمريكية القوية التابعة لها». ويرى الكاتب: أن «هذا الادعاء ليس جديداً، لكن صدوره عن شخص ترأس إحدى أكثر الهيئات حساسية في المؤسسة الأمنية الأمريكية يمنحه ثقلاً جماهيرياً وسياسياً غير مسبوق».

الذعر الداخلي في الكيان والخسارات العسكرية

كان الداخل «الإسرائيلي» على مدى عقود شبه محصّن من تداعيات الحروب والاعتداءات التي يشنها الكيان على كل ما حوله. بالتأكيد، كان هناك دائماً مستوى من الخوف لدى «الإسرائيليين» الذين يدركون تموضعهم في محيطهم الذي ينظر إليهم كدخلاء ومحتلين ومستوطنين يعيشون ويزدهرون على حساب معاناة غيرهم، وانتهاك حقوقهم. لكن ذلك تغيّر بشكل كبير منذ بدء العدوان على غزة في تشرين الأول 2023، وبشكل أكبر في الحرب على إيران في حزيران الماضي، والآن بشكل أوضح وأكثر تكثيفاً منذ بدء الحرب الأخيرة على إيران قبل ثلاثة أسابيع. مع هذا كله، تتآكل ثقة «الإسرائيليين» بحكومتهم، التي لم يعد بإمكانها إخفاء الخسارات والإخفاقات العسكرية أو التستر عليها.

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 16 آذار، مقالة يقول الكاتب في بدايتها: «على مدى العامين والنصف الماضيين، برزت فجوة متزايدة في إسرائيل بين توقعات الرأي العام والواقع العسكري. كثيراً ما صدرت تصريحات تفيد بأننا «قضينا» أو «دمرنا» أو «أزلنا

ذعرٌ متصاعد و «فخٌ استراتيجي»!

نهائيا» التهديد الذي تشكله منظمات إرهابية، مثل: حماس وحزب الله. لكن الواقع الأمني أكثر تعقيدا. فالمنظمات الإرهابية ليست مجرد بنى تحتية عسكرية، بل هي في جوهرها فكرة وأيديولوجية وشبكة اجتماعية سياسية. ولذلك، حتى الإنجازات العسكرية الكبيرة لا تؤدي عادة إلى القضاء عليها تماما». وهنا تبرز فكرة تتكرر في عدة مقالات، تحاول بطريقة غير مباشرة إدارة التوقعات بعيدا عن فكرة أن ما يحصل سينتهي في أي وقت قريب. بل إن الخطاب يدفع باتجاه معاكس لما تم تداوله في بداية هذه الحرب حول إنهاء إيران، حيث يقول الكاتب: «لا يمكن للقوة العسكرية وحدها ضمان الإزالة الكاملة والدائمة لأي تهديد أمني. صحيح أن الإنجازات العملياتية قد تُهيئ ظروفا أفضل لإضعاف العدو، والحد من قدراته، ودرء المخاطر، إلا أن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق إلا بترجمة هذه الإنجازات إلى تسوية سياسية. إن وجود أهداف سياسية واضحة، واتفاقيات مستقرة، بل وحتى اتفاقيات سلام في بعض الأحيان، هي الآلية الوحيدة القادرة على تحويل الإنجازات العسكرية المؤقتة إلى أمن دائم... دون هدف سياسي واضح، حتى الإنجازات العسكرية الأكثر إثارة للإعجاب تظل مجرد فصل آخر في حرب الاستنزاف، بل وتُنسى أحيانا بمرور الوقت».

نشرت صحيفة «هآرتس» في 20 آذار، مقالة يقول الكاتب فيها: «لقد تعلمنا الدرس بالطريقة الصعبة، كما هو الحال مع التهديد الصاروخي الإيراني، أنه مهما ضربنا إيران وحزب الله بقوة، فإنهم يستعيدون في غضون بضعة أشهر جزءاً كبيراً من قدراتهم العسكرية، والتي ينشرونها ضدنا دون تردد. كذلك، أظهرت التجربة مع حماس، وهي منظمة أضعف من حزب الله، أنه يمكن إضعافها لفترة محدودة، لكن لا يمكن القضاء على التهديد بشكل كامل». ويضيف، «يجب إخبار الجمهور بالحقيقة: حتى مع انتهاء الحملة الحالية، مهما طالت، لن نحقق نصرا كاملاً على حزب الله، لن نقضي عليه تماما. سيظل التهديد قائما بدرجة أو بأخرى. أي أن الحكومة وقائدها لا ينبغي لهما أن يغرقانا بوعود نصر لا أساس لها من الصحة، كما فعلا عندما أخبرانا قبل بضعة أشهر أن حزب الله قد هُزم».

في السياق ذاته، تتحدث مقالة أخرى نشرتها صحيفة «هآرتس» في 18 آذار، حول الإخفاق العسكري في حرب الكيان مع حزب الله، حيث يقول الكاتب: «عندما انضم حزب الله إلى الحرب، بدا وكأن جيش الدفاع الإسرائيلي على وشك الاحتفال. قال اللواء رافي ميلو، قائد القيادة الشمالية، لقادة السلطات المحلية في الشمال: «وقع حزب الله في فخ استراتيجي». كان هذا هو الخطاب السائد في جميع الإحاطات الإعلامية... وبعد أسبوعين، يبدو الآن أن الجيش الإسرائيلي غير متأكد من أنه لم يكن هو من وقع في الفخ». ويضيف الكاتب: «تدخل القوات الإسرائيلية– مجددا– جنوب لبنان لإنشاء «خط دفاعي إضافي» لسكان شمال إسرائيل. وأضاف وزير الدفاع الرد كذريعة أخرى، قائلا: إنهم «سيدفعون ثمن هجماتهم بالأراضي». ولكن هل سيدفع حزب الله الثمن حقا؟ ألم نتعلم بالفعل أننا سنكون نحن من يدفع الثمن؟»

تتحدث مقالة أخرى نشرتها صحيفة «هآرتس» في 15 آذار حول الآثار النفسية على «الإسرائيليين»، وتقوم بمقارنة مع حرب حزيران الماضي، والآثار التي تركتها وتغيير طريقة التعامل مع الأمور. يقول الكاتب: «تتصدر تل أبيب الآن قائمة المدن الأكثر إطلاقا لصفارات الإنذار من الغارات الجوية. ففي حزيران الماضي، سقطت خمسة صواريخ على المدينة، بينما هذه المرة، لم يسقط سوى صاروخ واحد. إلا أن الضربة المميتة أجبرت 1743 من السكان على مغادرة منازلهم المتضررة». ووفق المقالة، يقول أحد مسؤولي فرق الإنقاذ في الكيان: «حتى الحرب التي اندلعت في حزيران الماضي، عندما كنت ترى موقع اصطدام، كنت تعرف أين بدأ وأين انتهى. كنت تعرف كيف تطوقه وما هو حجم القوات التي يجب إحضارها. أما اليوم، عندما تصل إلى موقع ما، لا يمكنك أن ترى أين ينتهي». على الرغم من أن المقالة تقول: إن الهجمات هذه المرة– على الأقل حتى تاريخ كتابة المقالة– هي أقل مما كان عليه في حزيران الماضي، إلا أنه من الواضح أن الجبهة الداخلية «الإسرائيلية» تعيش حالة من الذعر، وأن هناك صدمة نفسية جماعية داخل الكيان، كما أن المقالة تشير إلى انهيار الافتراض القائل بأن «إسرائيل» قادرة على احتواء التصعيد على أراضيها. وهذا كله قبل الاستهدافين الضخمين في عراد وديمونا، اللذين خلفا عشرات القتلى، ومئات المصابين.

نشرت صحيفة «معاريف» في 22 آذار مقالة شرح فيها الكاتب أوجه القصور في أنظمة الدفاع في الكيان وتكاليفها العالية، ما يزيد الأضرار من استمرار القصف الإيراني الموجه للكيان، وينتقد قصر النظر لدى الكيان أو ربما العنجهية والغطرسة، التي جعلتهم غير قادرين على التوقع بأن تكون هناك قدرة لأي دولة أن تستنزف قدراتهم الدفاعية. ويقول الكاتب في نهاية المقالة: «بسبب قصر النظر هذا، تُركت دولة إسرائيل حاليا دون دفاع مناسب عن جبهتها الداخلية. إننا نتخلى عن مواطنينا حتى في مواجهة إطلاق الصواريخ الباليستية المتقطع الذي يحدث يوميا، وليس فقط في مواجهة القصف الكثيف. هذا إهمال صارخ: القدرة بين أيدينا، لكن القرارات تُتخذ بناءً على أولويات مشوهة، تُبقي الجبهة الداخلية غير محمية بشكل كاف. وبدون ليزر قوي كان بإمكاننا امتلاكه بالفعل، سيزداد الوضع سوءاً في المستقبل».

كان هناك دائماً مستوى من الخوف لدى «الإسرائيليين» الذين يدركون تموضعهم في محيطهم الذي ينظر إليهم كدخلاء ومحتلين ومستوطنين يعيشون ويزدهرون على حساب معاناة غيرهم

ما الذي يحصل في الضفة الأخرى... في الولايات المتحدة؟

تتصاعد الأصوات في الولايات المتحدة ضد هذه الحرب، لا سيما ضمن صفوف النخب السياسية. ويمكن تلخيص المواقف في عدد من النقاط، أبرزها: أمريكا وقعت في فخ حرب لا يمكن تحقيق انتصار فيها، عدم وجود استراتيجية للخروج من الحرب، الوضع في تراجع على عدة مستويات لا سيما العسكرية والاقتصادية، العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي متوترة، وهذه الحرب ستؤدي إلى تدهور جيوسياسي طويل الأمد.

نشرت وكالة «رويترز» مقالة في 21 آذار، يقول الكاتب فيها: «يبدو أن ترامب، الذي تولى منصبه متعهداً بإبعاد الولايات المتحدة عن التدخلات العسكرية «الحمقاء»، لا يملك الآن أي سيطرة على نتائج، أو رسائل الصراع الذي ساهم في إشعاله. ويُشكل غياب استراتيجية خروج واضحة مخاطر على إرثه الرئاسي، وعلى آفاق حزبه السياسية». ويضيف، نقلاً عن آرون ديفيد ميلر، المفاوض السابق لشؤون الشرق الأوسط في إدارات جمهورية وديمقراطية: «لقد وضع ترامب نفسه في مأزق يسمى الحرب على إيران، وهو لا يستطيع إيجاد مخرج منه... ويقول المحللون: إن أكبر خطأ ارتكبه ترامب كان في تقديره لكيفية رد إيران على صراع تعتبره وجوديا... سواء أكان ترامب ومساعدوه قد تنبأوا بالمخاطر أم لا، فقد عجزوا عن مواجهتها بفعالية». ويشكل عدم دعم حلفاء أمريكا المعتادين لها في هذه الحرب شقاً مهماً من المأزق، حيث إنه «بحسب مسؤول في البيت الأبيض... فقد فوجئ بمقاومة أعضاء الناتو الآخرين والشركاء الأجانب الآخرين لنشر قواتهم البحرية للمساعدة في تأمين مضيق هرمز».

نشر موقع «Counter Current» في 8 آذار، مقالة تحدث فيها الكاتب حول دخول الولايات المتحدة حربا دون أن تكون لديها خطة واضحة حول الخروج منها. يقول

الكاتب: «أظهر استطلاع رأي أجرته جامعة ميريلاند في مطلع فبراير أن 21% فقط من الأمريكيين يؤيدون شنّ الولايات المتحدة هجوماً على إيران، بينما يعارضه 49%. وحتى بين الجمهوريين، لم تتجاوز نسبة المؤيدين 40%... شنّ ترامب هذه الحرب في ظل تأييد واحد فقط من كل خمسة أمريكيين، لذا فهو يدرك أنه إما أن يخلق وهم النجاح، أو يواجه رد فعل سياسي كارثي». ويضيف الكاتب: «لا تزال أبسط الأسئلة الاستراتيجية في واشنطن بلا إجابة. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع بيت هيغسيث، والجنرال كين، في الساعات الأولى من صباح الثاني من آذار، طرح أحد الصحفيين الأسئلة التي ينبغي أن تشغل بال الجميع الآن: «ما هي نسبة القدرات الإيرانية بعيدة المدى التي لا تزال فعّالة في القتال؟ وما هي استراتيجيتنا للخروج من هنا، ومتى سيتم نشرها؟». بدا هيغسيث عاجزاً عن الإجابة... لكن لا هيغسيث ولا كين، ولا أي مسؤول أمريكي آخر، تطرقوا إلى السؤال الجوهري المتعلق باستراتيجية الخروج... حتى لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لإنهاء الحرب في غضون أسابيع قليلة، فقد تُصرّ إيران على تقديم تنازلات لها، مثل: رفع العقوبات غير القانونية، وانسحاب القوات الأمريكية من قواعدها في الخليج العربي، قبل أن تُنهي هجماتها على القواعد الأمريكية التي باتت دفاعاتها شبه مستحيلة. هذه شروط تُشجع الحكومة الأمريكية على قبولها».

ضمن هذا المشهد، تزداد المقارنات بحرب فيتنام، كما في مقالة نشرها موقع «Economic Times» في 21 آذار، ويقول فيها الكاتب: «يشير مصطلح «حماقات الساعة الخامسة» إلى المؤتمرات الصحفية العسكرية الأمريكية اليومية التي كانت تُعقد في سايغون خلال حرب فيتنام. كانت هذه المؤتمرات تُقدم تحديثات رسمية عن الحرب. لاحقاً، استخدم الصحفيون المصطلح بطريقة نقدية، لأن المعلومات غالباً ما كانت تُظهر تقدماً لا يتطابق مع واقع ساحة المعركة. أدت الفجوة بين الادعاءات الرسمية والأحداث الفعلية إلى فقدان الثقة. يُستخدم المصطلح الآن لوصف الحالات التي تُقدم فيها الحكومات رواية للحرب، قد تختلف عن الحقائق على أرض الواقع»، وكان وزير الخارجية الإيراني عراقجي قد استخدم هذا المصطلح في سياق الحرب الجارية. ويلمح كاتب المقالة إلى أن المصير ذاته ينتظر الولايات المتحدة في حربها مع إيران، مع ذلك الذي وصلته في حربها في فيتنام، والتي نتج عنها الكثير من الخسائر في صفوف الأمريكان وتكاليف عسكرية عالية، وفي نهاية المطاف، انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام.

كما أن للحرب آثارها الاقتصادية، وأوضح تمظهر للتداعيات الاقتصادية، هو رفع الولايات المتحدة عقوباتها المفروضة على النفط الإيراني في البحر لمدة 30 يوماً «لتخفيف حدة ارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران»، كما ورد في مقالة نشرتها صحيفة الـ «غارديان» في 21 آذار. ويقول الكاتب: «تعكس هذه الخطوة قلق البيت الأبيض من أن ارتفاع أسعار النفط – بنسبة 50% تقريباً لتصل إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2022 – سيضر بالشركات والمستهلكين الأمريكيين... هذه هي المرة الثالثة التي تتنازل فيها الولايات المتحدة مؤقتاً عن العقوبات في غضون أسبوعين تقريباً. وكانت قد خففت سابقاً العقوبات المفروضة على النفط الروسي».

وذكر الكاتب: «أن الولايات المتحدة لم تستورد كميات كبيرة من النفط الإيراني منذ أن فرضت واشنطن إجراءات عقب ثورة عام 1979». وحاول المسؤولونَ الأمريكيون نفي أن هذا يمكن أن يعود بأي فائدة أو ربح لإيران... ولكنه غير واضح ما هي النظريات الاقتصادية التي اعتمدوا عليها للوصول لهذا الاستنتاج.

عن معنى المعارضة: «درس من إيران»

منذ غزو العراق عام 2003، تبلور في دول المنطقة- وسورية ليست استثناءً- نمطٌ هجين من «المعارضة» التي ربطت مشروعها السياسي بقبول التدخل الخارجي، بل والترحيب به كأداة وحيدة لإسقاط الأنظمة. ولم يتوقف الأمر عند حدود «الاستعانة»، بل جرى تخوين وتشويه كل من يرفض التدخل العسكري الخارجي معتبراً إياه «مدافعاً عن الاستبداد» حتى لوكان معارضاً صريحاً، وداعياً إلى التغيير الجذري.. هكذا، تشوّه مفهوم المعارضة في وجدان الشعوب؛ فبدلاً من أن تكون قوة تغيير اجتماعي ووطني نابعة من الداخل، تحوّلت في كثير من الساحات إلى ملحق سياسي للصراعات الدولية، ووظيفة ضمن«مقاولة» عابرة للحدود.

■ رمزي السالم

النموذج الإيراني: كسر الثنائية القاتلة

في خضم التوترات الجارية اليوم في المنطقة، يبرز مشهدٌ مختلف نسبياً في الحالة الإيرانية، يقدم درساً بليغاً في التفريق بين «الخصومة مع النظام» و«بيع البلاد». فجزء واسع من المعارضة الإيرانية، رغم خلافه الجذري والعميق مع بنية النظام وتوجهاته، يتمسك بموقف مركب وشجاع: رفض الاستبداد الداخلي، ورفض الحرب الخارجية في آن واحد. هذا الموقف ليس مجرد شعار، بل هو استراتيجية تتبناها قوى سياسية ومدنية وفكرية كانت- ولا تزال- جزءاً من الاحتجاجات في الشارع الإيراني، وتدفع أثمانا باهظة تحت وطأة القمع، وإن كانت مواقف هذه القوى تتباين في حدته واسبابه.

تيار واسع ضد «التغيير بالوكالة»

تلتقي أطياف متناقضة أيديولوجياً في إيران عند هذه النقطة المركزية؛ فمن أقصى اليسار إلى الحركات القومية والمدنية، إلى الإصلاحيين، ترفض هذه القوى أن تكون «حصان طروادة» لأي عدوان خارجي. ويضم هذا التيار:

أولاً: أحزاب وتنظيمات سياسية: بدءاً من حزب «توده» وحزب اليسار الإيراني «فدائيّ خلق»، وصولاً إلى الأحزاب الكردية كالحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب «كومله»، وبيجاك الذين يدركون أن التغيير تحت القصف لا ينتج ديمقراطية.

ثانيا: منظمات حقوقية ومدنية، مثل: «المجلس الوطني للسلام»، و«مركز المدافعين عن حقوق الإنسان»، وحملة «ارفعوا أيديكم عن الشعب الإيراني».

ثالثا: النخبة الثقافية والفنية: وهي القوة الناعمة الأكثر تأثيراً، ويمثلها مخرجون عالميون مثل: أصغر فرهادي، وجعفر بناهي، ومحسن مخلباف، وفنانون، مثل: شيرين نشأت، الذين يرفضون تحويل معاناتهم مع الرقابة إلى ذريعة لتدمير بلادهم.

رابعاً: الحوزة الإصلاحية والمفكرون الدينيون: قامات، مثل: عبد الكريم سروش، ومحسن كاديفر، ويوسفي إشكوري، والذين يمثلون العقل الفلسفي للتغيير، بالإضافة إلى شخصيات سياسية وازنة، مثل: الرئيس السابق محمد خاتمي.

خامساً: ناشطات النضال النسوي: الحائزات على جائزة نوبل للسلام، مثل: شيرين عبادي ونرجس محمدي، اللواتي يوجهن رسالة للعالم مفادها: «نحن نقاوم القمع داخليا، لكننا نرفض القنابل خارجيا».

التغيير لا يأتي على متن «B-52»

تلتقي هذه القوى، رغم شتات أهدافها، عند حقيقة راسخة: إن التغيير الديمقراطي لا يمكن أن يهبط من الطائرات الحربية. إنهم يدركون، انطلاقاً من دروس التاريخ القريبة «العراق وليبيا وسورية»، أن أي تدخل عسكري لن يجلب الحرية، بل يمزق النسيج الاجتماعي، ويبرر توحش الاستبداد، ويحوّل البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية.

إعادة الاعتبار للمفهوم الوطني

بهذا المعنى، تنجح المعارضة الإيرانية في كسر «الصورة النمطية» التي ترسخت في الخطاب السياسي في العديد من دول المنطقة، بعد تجربة «المعارضة المتأمركة». إنها تعيد الاعتبار لمفهوم المعارضة بوصفها رافعة وطنية للتغيير والتقدم الاجتماعي، لا أداة في يد أجهزة الاستخبارات، أو ملحقاً من ملحقات العدوان.

إن الدرس الذي تقدمه هذه القوى، هو أن «الوطنية» ليست صكاً يمنحه النظام، بل هي ممارسة تظهر في لحظات التهديد الوجودي للدولة، والموقف من السلطة شيء، أما الموقف من الدولة كمعطى تاريخي جغرافي سياسي قانوني فهو شيء أخر، حيث تصبح مواجهة العدوان الخارجي، وحماية استقلال القرار الوطني، هي الوجه الآخر لأي نضال ديمقراطي ناجح في المستقبل.

وبغض النظر عما ستؤول إليه نتائج المعركة العسكرية في إيران، فإن هذا التيار العريض سيكون رافعة لحركة الشعب الإيراني، وترجمة الاستحقاقات التاريخية الداخلية منها والخارجية، التي تفرض نفسها على مستقبل هذه الدولة.

الحرب الإقليمية وأزمة الدول المستوردة: من التبعية إلى الانكشاف البنيوي «سورية نموذجاً»

يتناول بعض السياسيين أفكاراً عن عدم تأثر سورية بالعدوان الأمريكي والصهيوني على إيران وأنها باتت اليوم خارج سياسة المحاور وأنها في مأمن من تداعياتها العسكرية أو الاقتصادية حتى متناسين موقع سورية الجغرافي واقتصادها الذي بات يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد خاصة المواد الأساسية من غذاء ومحروقات.

■ ميلاد شوقي

ولا يمكن فهم هشاشة الاقتصاد السوري اليوم بمعزل عن موقعه كاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد خاصة في مجالات الطاقة والمواد الغذائية والسلع الأساسية ومع أي تصعيد إقليمي كبير كالذي يحصل تتحول هذه الهشاشة إلى أزمة مركبة تتجاوز الاقتصاد لتطال البنية الاجتماعية والسياسية بأكملها.

ففي عالم باتت فيه الاقتصادات مترابطة بشكل غير مسبوق لم تعد الحروب الإقليمية حدثا محليا محدود الأثر بل تحولت إلى ظاهر كونية تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية حتى في الدول التي تقف جغرافيا خارج نطاق الصراع، وتتجلى هذه الحقيقة بوضوح خاص في الدول التي تعتمد على الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها الأساسية، حيث تكشف الحرب هشاشة بنيتها الاقتصادية، وتعري طبيعة تبعيتها للنظام العالمي.

الاستيراد بوصفه تبعية مقنّعة

في الحالة الطبيعية يبدو الاستيراد كخيار عقلاني ضمن تقسيم العمل الدولي حيث تخصص الدول في إنتاج ما تمتلك فيه ميزة نسبية، لكن هذا التصور يخفي حقيقة أعمق: فالدول التي تعتمد بشكل مفرط على الاستيراد خاصة في السلع الحيوية كالطاقة والغذاء لا تمارس خياراً حراً بقدر ما تعيش حالة تبعية بنيوية.

الحرب هنا لا تخلق الأزمة من العدم بل تكشفها إذ يتبين أن هذه الدول لا تملك سيادة اقتصادية حقيقية وفعلية بل تعتمد في بقائها على استقرار خارجي لا تسيطر عليه، ومع اندلاع الحرب يتحول هذا الاعتماد إلى نقطة ضعف حاسمة.

ومنذ سنوات فقدت سورية جزءا كبيرا من قدرتها الإنتاجية سواء بسبب الحرب أو بسبب العقوبات أو بسبب تفكك البنية الصناعية والزراعية نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة قبل سقوط السلطة وبعده حيث عمقت هذه السياسات من الحالة التبعية للاقتصاد السوري وبات الاعتماد على الاستيراد لتأمين المشتقات النفطية والقمح والمواد الغذائية والأدوية والمواد الأولية.

تفكك سلاسل الإمداد كصدمة أولى

تعد سلاسل الإمداد الشريان الخفي للاقتصاد العالمي، وعندما تندلع الحرب في منطقة استراتيجية تتعرض هذه السلاسل لاضطرابات حادة من إغلاق ممرات بحرية وارتفاع تكاليف التأمين والشحن أو استهداف مباشر للبنية التحتية.

بالنسبة للدول المستوردة كسورية لا يعني ذلك مجرد تأخير في وصول السلع بل احتمال انقطاعها كلياً، وهنا يظهر البعد الوجودي للأزمة، فالدولة التي لا تنتج غذاءها أو طاقتها تصبح مهددة في قدرتها على تأمين الحد الأدنى من الحياة لمواطنيها.

التضخم المستورد وتعميم الأزمة

من أبرز آثار الحرب انتقال موجة تضخمية عالمية خاصة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد حيث تنتقل الأزمة من مركزها إلى الأطراف عبر آلية الأسعار.

في هذا السياق لا تملك الدول المستوردة أدوات فعالة للسيطرة على التضخم، لأنها لا تتحكم بمصادره فتجد نفسها أمام معادلة قاسية إما رفع الأسعار داخلياً وتحميل المواطنين الكلفة أو دعم السلع واستنزاف مواردها المالية، وهكذا تتحول الحرب إلى آلية لإعادة توزيع الأعباء على المستوى العالمي حيث تتحمل الدول الأضعف النصيب الأكبر.

الأزمة والانكشاف المالي

مع ارتفاع فاتورة الاستيراد تتزايد الحاجة إلى العملات الأجنبية، في حين قد تتراجع مصادرها مثل الصادرات أو التحويلات وهذا يؤدي إلى ضغط شديد على الليرة السورية ما يخلق حلقة مفرغة وهي انخفاض العملة وارتفاع الأسعار وزيادة الطلب على الدولار ما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض.

في هذه اللحظة تدخل الدولة في حلقة مفرغة فتراجع قيمة العملة يرفع كلفة الاستيراد ما يزيد التضخم ويعمق الأزمة الاجتماعية وهنا يظهر بوضوح الطابع البنيوي للأزمة حيث لا تكون المشكلة مجرد صدمة خارجية بل نتيجة لتراكم طويل لنمط اقتصادي هش.

الحرب كأداة لإعادة إنتاج الهيمنة

من منظور نقدي لا يمكن فهم هذه الديناميات بمعزل عن بنية النظام الرأسمالي العالمي حيث تهمين دول المركز على موارد الإنتاج والتكنولوجيا بينما تدفع دول الأطراف نحو أدوار استهلاكية.

في زمن الحرب تتعزز هذه الهيمنة فالدول المستوردة تضطر للبحث عن بدائل بسرعة، وغالبا ما تقبل بشروط سياسية أو اقتصادية مجحفة مقابل تأمين احتياجاتها وهكذا يتحول الاستيراد من علاقة تجارية إلى علاقة تبعية سياسية.

الأزمة التي تعيشها الدول التي تعتمد على الاستيراد ليست طارئة بل هي تعبير عن خلل بنيوي في موقعها داخل النظام العالمي

الأثر الاجتماعي تعميم الهشاشة نحو مزيد من التفكك

لا تتوزع آثار الأزمة بالتساوي داخل المجتمع فالطبقات الفقيرة والمتوسطة هي الأكثر تضررا من ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية ومع الوقت تتآكل هذه الطبقات وتتسع فجوة اللا مساواة.

النتيجة المباشرة لكل ما سبق ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وتراجع مستوى المعيشة وتوسع الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الهجرة الداخلية والخارجية، وفي مجتمع أنهكته الحرب فإن أي صدمة إضافية قد تدفع نحو توترات اجتماعية وازدياد الجريمة وتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع.

في هذ السياق لا تكون الحرب مجرد حدث خارجي بل تتحول إلى عامل داخلي يعيد تشكيل البنية الاجتماعية ويعمق التفاوت ويهدد السلم الأهلي.

من الأزمة الاقتصادية إلى الأزمة السياسية

عندما تعجز الدول عن تأمين السلع الأساسية أو ضبط الأسعار تتآكل شرعيتها السياسية وقد يؤدي ذلك إلى احتجاجات أو اضطرابات داخلية خاصة في الدول التي تعاني أصلاً من هشاشة مؤسساتية وانقسامات حادة في المجتمع كما في الحالة السورية.

وهكذا تنتقل آثار الحرب من الاقتصاد إلى السياسة لتصبح عاملاً في زعزعة الاستقرار الداخلي رغم أن الدولة لم تكن طرفا مباشرا في الصراع.

هل تفتح الأزمة أفقاً للتحول

رغم قتامة الصورة قد تحمل هذه الأزمات إمكانية لإعادة التفكير في النموذج الاقتصادي إذ قد تدفع نحو تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع الشركاء التجاريين وتقليل الاعتماد على الخارج لكن هذه الإمكانية ليست حتمية بل مشروطة بوجود إرادة سياسية وقدرة مؤسساتية وفي كثير من الحالات تؤدي الأزمة إلى تعميق التبعية بدل تجاوزها.

وتكشف الحالة السورية بوضوح أن الدول التي تعتمد الاستيراد لا تقف على هامش الحروب الإقليمية بل في قلب تداعياتها، فالعدوان على إيران لا يهدد التوازنات الإقليمية فقط، بل يضرب بشكل مباشر أسس الحياة اليومية في سورية من الوقود إلى الخبز إلى العملة.

وأن الدول لا تعيش في اقتصاد عالمي فقط، بل في نظام من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، ففي زمن السلم قد يبدو الاعتماد على الاستيراد مستقراً لكنه في زمن الحرب يتحول إلى مصدر تهديد وجودي.

وبهذا المعنى فإن الأزمة السورية ليست فقط نتيجة عوامل داخلية بل هي انعكاس لموقعها في نظام إقليمي يجعلها عرضة لامتصاص الصدمات دون أن تملك أدوات ردها.

وعليه فإن الأزمة التي تعيشها الدول التي تعتمد على الاستيراد ليست طارئة، بل هي تعبير عن خلل بنيوي في موقعها داخل النظام العالمي فالحرب لا تصنع التبعية، بل تكشفها وتعمقها لتضع هذه الدول أمام خيارين إما الاستمرار في نموذج هش يعيد إنتاج الأزمات أو السعي نحو بناء أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي وهو خيار محفوف بالصعوبات لكنه وحده الكفيل بتقليل الانكشاف في عالم مضطرب.

أجور المواصلات بين المحافظات، حسابات معقدة تثقل كاهل المواطن...!

بعد سقوط السلطة ارتفعت أجور المواصلات بين المحافظات السورية ولا سيما بعد تحرير أسعار المحروقات وارتباطها بسعر الدولار، ورغم محاولة وزارة النقل وضع تعرفة رسمية لمختلف شركات النقل إلا أنها ما زالت مرتفعة، فقد أصبح التخطيط لزيارة الأهل في المحافظات الأخرى عبئاً إضافياً أمام الفجوة بين تكاليف السفر ومستويات الدخل، فالتعرفة أخذت بالحسبان أسعار المحروقات وتكاليف التشغيل والصيانة وغيرها، علماً أن الأسعار تختلف من شركة إلى أخرى، لكن هذه المعادلة أغفلت متغيراً أساسياً، وهو القدرة الشرائية للمواطن الذي أثقلته الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الخانقة، ليقف حائراً بين ضرورة السفر وارتفاع التكلفة!

■ منية سليمان

جولة على الأسعار

من خلال رصد ميداني لأجور النقل من دمشق إلى باقي المحافظات عبر مراكز الانطلاق في العباسيين وحرستا، تراوحت أجور النقل إلى حلب بين 135–150 ألف ل.س، وإلى إدلب 110 آلاف ل.س، أما حماة بين 75–100 ألف ل.س، وإلى حمص 50–70 ألف ل.س، أما إلى اللاذقية 135 ألف ل.س وإلى طرطوس 90 ألف ل.س، بينما المحافظات الشرقية «الحسكة، دير الزور والقامشلي» فتتراوح الأسعار بين 150– 200 ألف ل.س، فمع عودة الحياة تدريجيا إلى طبيعتها في هذه المناطق، عاد السوريون يحلمون بزيارة ذويهم فيها بعد غياب، لكن هذا الحلم ثمنه باهظ يحبط فرحة اللقاء.

أما في كراجات «الهوب هوب» فلا تختلف الأسعار كثيرا لكن مع اتساع الهامش الاستغلالي، فالتسعيرة تتفاوت بحسب نوع وسيلة النقل وعدد الركاب ومع ذلك تبقى مرتفعة بالنسبة للمواطن.

معادلة تثقل كاهل المفقرين

المشكلة لا تكمن في سعر التذكرة الفردية بل في تأثيرها التراكمي على الأسرة وعدد مرات السفر، فمثلاً تكلفة نقل أسرة مكونة من أربعة أشخاص من دمشق إلى اللاذقية مع أجرة الراكب 135 ألف ل.س، فالإجمالي 540 ألف ل.س، وتصبح عند الذهاب والإياب 1080 مليون ل.س، دون احتساب تكاليف المواصلات الداخلية أو أي نفقات أخرى، وهي تكلفة تتجاوز الحد الأدنى لأجور موظف حكومي.

وفي حال كان هذا المواطن طالباً جامعياً، فالتكلفة الشهرية لن تقل عن 540 ألف ل.س في حال الاضطرار للانتقال مرتين في الشهر دون تكاليف أخرى، وهي بلا أدنى شك مرتفعة وتفوق إمكانات المواطنين بغالبيتهم المفقرة!

حين تتحول حاجة الناس إلى فرصة

المشكلة بالنسبة للمفقرين لا تقف عند حدود التكلفة المرهقة فقط، بل بعدم الالتزام بالتعرفة من قبل غالبية شركات النقل وخاصة خلال أيام الذروة في الازدحام مطلع ونهاية كل أسبوع وفي الأعياد، نهباً واستغلالاً، ضاربة عرض الحائط كل التحذيرات الرسمية التي تمنع ذلك «افتراضا»، وهنا، على سبيل المثال، يتحول مشوار العيد إلى كابوس مالي، فترتفع الأسعار دون أي رادع ليبقى المواطن رهينة في يد الشركات التي تبحث عن تعظيم أرباحها على حساب الجيوب المفقرة أساسا.

بين المعايير الفنية والعدالة الاجتماعية

عندما تصدر التعرفة تأخذ بعين الاعتبار كل التفاصيل فيما يخص حيثيات التكلفة والأهم تحقيق رغبات أصحاب الأرباح بضمان هوامش أرباحهم السهلة والسريعة والاستغلالية، ويبقى تفصيل وحيد خارج الاهتمام دائما وأبدا يتمثل بواقع الأجور التي فقدت تناسبها مع الأسعار منذ زمن طويل!

لتتراكب الهموم على المواطن المضطر للانتقال من محافظة إلى أخرى وتأتي عليه من كل حدب وصوب سواء بالتعرفة أو الهامش الاستغلالي المضاف من بعض شركات النقل، وباللا مبالاة الرسمية بواقعه المعيشي والخدمي المرتبط بأجره الهزيل الذي بات تأثيره وفعله شبه صفري مقارنة بالأسعار.

ما دور الدولة؟

صحيح أن وزارة النقل تعمل على دراسة التسعيرة «العادلة»، لكن المطلوب إعادة النظر في سياسة التسعير لتأخذ بعين الاعتبار معيشة المواطن ومستوى دخله، فلا يكفي أن تكون مُنصِفة لأصحاب شركات النقل، بل ويجب أن تكونَ في متناول المواطن، وهذا يجب أن يشمل: تسعيرة متوازنة، ملزمة ومراقبة.

استعادة النقل الحكومي ولو جزئياً لكسر الاحتكار وخلق نوع من المنافسة.

النظر في إمكانية تقديم دعم جزئي للشرائح الأكثر ضعفا «طلاب– ذوي الدخل المحدود– متقاعدين...».

مراسيم زيادة الأجور في سورية... خطوة إيجابية ناقصة العدالة

شهدت سورية في 20 آذار 2026 صدور مراسيم تقضي بزيادة رواتب العاملين في الدولة، في خطوة منتظرة لتحسين الأوضاع المعيشية التي تدهورت بشكل كبير خلال الفترة الماضية. ولا شك أن هذه الزيادة تمثل تطوراً إيجابياً من حيث المبدأ، إذ تعكس إدراكاً رسمياً لحجم الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الموظفون، ومحاولة للتخفيف من آثار الغلاء المستمر.

لكن، ورغم أهمية هذه الخطوة، فإن تقييمها لا يمكن أن يكون كاملاً دون النظر إلى شرطين أساسيين: أولهما عدم استنزاف هذه الزيادة عبر التضخم وارتفاع الأسعار، وثانيهما تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة تجاه الفئات الأكثر ضعفاً.

بين الزيادة والتضخم

من المعروف أن أي زيادة في الرواتب، إذا لم تترافق مع إجراءات رقابية واقتصادية موازية، قد تؤدي إلى أثر عكسي.

فزيادة السيولة في السوق دون ضبط الأسعار يمكن أن تؤدي إلى موجة جديدة من التضخم، ما يفرغ الزيادة من مضمونها الحقيقي.

وعليه، فإن الفائدة الفعلية لهذه المراسيم تبقى مرهونة بقدرة الجهات المعنية على:

ضبط الأسواق ومنع الاحتكار.

مراقبة الأسعار بشكل فعّال.

الحفاظ الجاد على استقرار سعر الصرف.

فبدون هذه الإجراءات، قد يجد المواطن نفسه بعد فترة قصيرة أمام واقع معيشي لا يختلف كثيرا عمّا كان عليه قبل الزيادة.

غياب المتقاعدين... الثغرة الأكبر

ورغم الإيجابية النسبية لهذه المراسيم، إلا أن استبعاد شريحة المتقاعدين بشكل كامل يشكل ثغرة كبيرة لا يمكن تجاهلها. فهذه الفئة تُعد، بلا مبالغة، الأكثر هشاشة في المجتمع، للأسباب الآتية:

اعتمادها على دخل ثابت هزيل ومحدود.

عدم قدرتها على العمل أو تحسين دخلها.

ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بالتقدم في السن.

معاناتها الطويلة من تآكل القوة الشرائية لمعاشاتها.

إن تجاهل هذه الشريحة في أي سياسة لتحسين الدخل يطرح تساؤلات جدية حول مدى شمولية العدالة الاجتماعية في هذه الإجراءات. فالمتقاعد، الذي أفنى سنوات عمره في خدمة الدولة، يجد نفسه اليوم خارج نطاق أي دعم فعلي، في وقت هو بأمسّ الحاجة إليه.

الحاجة إلى معالجة متوازنة

إن معالجة هذا الخلل لا تتطلب الاعتراف به فقط، بل تستدعي خطوات عملية وعاجلة، في مقدمتها:

إصدار مرسوم خاص بزيادة المعاشات التقاعدية.

ربط هذه المعاشات بمؤشرات غلاء المعيشة.

إقرار خدمات التأمين الصحي للمتقاعدين.

فمثل هذه الإجراءات لا تُعد مجرد استجابة مطلبية، بل هي ضرورة لضمان الحد الأدنى من العيش الكريم لهذه الفئة.

خطوة إيجابية منقوصة

يمكن القول إن مراسيم زيادة الأجور تمثل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، لكنها تبقى ناقصة من حيث الشمول والعدالة. فنجاحها الحقيقي لا يقاس بحجم الزيادة فقط، بل بقدرتها على تحسين الواقع المعيشي بشكل فعلي ومستدام، وبمدى شمولها لجميع الفئات، وخاصة الأكثر ضعفاً.

وفي هذا السياق، يبقى إنصاف المتقاعدين أولوية لا تحتمل التأجيل، ليس من منطلق اقتصادي فقط، بل من منطلق إنساني وأخلاقي أيضا، يضمن لهذه الشريحة حقها في العيش بكرامة.

إعمار القابون وجوبر... الشركات الخاصة بوابة لمصادرة الحقوق؛ والدولة «شريكٌ تجاري»!

يكشف الاجتماع الذي عقدته محافظة دمشق مع لجان وممثلين عن أهالي القابون وجوبر في 14 من آذار عن تحول جوهري في «خطط» إعادة الإعمار في هذه المناطق.

■ فرح شرف

فما جرى ليس عرض خيارات متعددة، بقدر ما هو إعلان مباشر للسياسة الاقتصادية الجديدة، التي تضع الدولة في موقع «الشريك المستثمر» بدلاً من كونها الداعم والضامن للحقوق.

فالطرح الرسمي الذي استبعد القروض الدولية والمنح والإعمار الأهلي بحجج موضوعية «شروط سياسية، بطء، عجز مالي»، لم يترك مجالاً أمام الحضور سوى الموافقة على مسار الشركات الاستثمارية، ما يؤكد أن «الخيار الأوحد» كان محسوماً سلفاً، والاجتماع جاء لتسويغه لا لمناقشته.

العجز المالي وجاذبية الاستثمار

اللافت في خطاب المحافظ هو الجمع بين خطاب العجز وخطاب الإغراء، مع لهجة تهديدية أيضاً. فمن جهة أكد أن ميزانيات إعادة الإعمار «خيالية» وتفوق قدرة الدولة. ومن جهة أخرى، كشف عن عروض استثمارية بقيمة 21 مليار دولار، تقدمها شركات تبدو مستعدة بالكامل.

أي إن الدولة بدل حماية المواطنين وتوفير التمويل، تحولت إلى وسيط عقاري ضخم، يتفاوض بالنيابة عن آلاف المُلاك، ويقرر نسب الأرباح والحصص.

فالشركات ستحصل على 50% من المساحات المبنية، وهي نسبة مرتفعة بمعايير شراكات التطوير العقاري، خاصة أن الأرض مؤمّنة، وهي أغلى عنصر في التكلفة.

والطلب من المالك دفع نصف قيمة الشقة، يعني أن قيمة الأرض قد استُخدمت لتمويل حصة الشركة، ولكن مع تحميل المالك عبئاً مالياً إضافياً، ليستعيد أقل من نصف ما كان يملكه فقط!

يحوّل هذا النموذج إعادة الإعمار من آلية تعويض إلى عملية تمويلية تستنزف مدخرات المتضررين وتصب في جيوب مستثمرين خارجيين. وبالتالي المطروح لا يبني مدينة، بل يخلق سوقاً عقارية جديدة، حيث الأولوية للكثافة العالية «كالحديث عن أبراج بارتفاع 14 طابقاً» لتعظيم الربح.

كما كشف الاجتماع عن غياب آليات واضحة للإجابة عن أسئلة مصيرية: من سيقيّم الملكيات؟ بأية معايير؟ كيف ستُحسب الحصص في العقارات متعددة المُلّاك؟ من يحدد الكثافة السكانية؟ ماذا عن الخدمات والغطاء الأخضر؟

غياب هذه التفاصيل يفتح الباب أمام اجتهادات نتائجها كارثية!

فخ الطابو الزراعي

الإشكالية الاجتماعية تكمن في تصنيف الممتلكات إلى درجات، فتم تهميش الفئة الأكثر ضعفاً، أي أصحاب الطابو الزراعي والمناطق العشوائية، وهم الشريحة الأكبر في جوبر والقابون.

ولكن المشكلة ليست في التمييز القانوني بين الملكية النظامية والزراعية، بل في استخدام هذا التمييز لمعاقبة مجموعات سكنت هذه المناطق لعقود في ظروف سياسية وقانونية معينة.

فالطابو الزراعي في عهد السلطة الساقطة كان أداة للتحكم بالسكان وترسيخ العشوائيات، واليوم يتحول إلى سبب «قانوني» لحرمانهم من الحق المتساوي في السكن.

فالسيناريو المتوقع لصاحب 100 متر، هو أن يصبح مالكا لـ 25 أو 30 مترا فقط، ولا سيما بوجود عدة ملاك. وهذه المساحة لا تكفي لتأمين غرفة، ما يعني أن التعويض يصبح بلا جدوى، ويدفع بالمالك إلى بيع حصته الضئيلة للشركة.

وهذا هو «التهجير القسري الثاني» الذي يتخوف منه الأهالي، ولكن هذه المرة تحت غطاء التنظيم وإعادة الإعمار.

ومن هنا تصبح المقارنة مع مشروع «ماروتا سيتي» ليس أكثر من تعمية وتشويش على ما يُخطط لباقي المناطق؛ فهناك حصل المتضررون على تعويضات اسمية وصلت إلى 80%!

لِمن يُعاد الإعمار؟

تهديد المحافظ بنقل «المشروع» إلى مناطق كالقدم والعسالي في حال رفض الأهالي هو أسلوب تفاوضي غير معهود مع مواطنين فقدوا منازلهم!

ويحول السكان من شركاء في الإعمار إلى عائق يجب تجاوزه، ويعكس رؤية ترى أن الأرض الفارغة، حتى مع وجود مالكيها، هي فرصة استثمارية يجب استغلالها سواء وافق الأهالي أم لا.

إذا، لمن هذه المشاريع؟

إذا كانت الإجابة للمواطنين فكان يجب أن تبدأ العملية بحصر الملكيات، وتثبيت الحقوق، ثم تقديم مخطط تنظيمي معاصر، يحافظ على حقوق الجميع، مع توفير تمويل حكومي وقروض ميّسرة.

أما إذا كان الجواب لسوق العقارات والشركات، فالنموذج «الكارثي» المطروح هو الأنسب فعلاً!

وبالتالي الدولة لا تؤدي وظيفتها الاجتماعية في حماية المواطن، بل تؤدي وظيفة تيسير لرأس المال، حتى لو كان الثمن تكريس تهجير آلاف العائلات!

ما الحل؟

البديل الجذري يبدأ من مسلّمة بسيطة، «السكن حق وليس استثمارا».

والمناطق المنكوبة ليست قطع أرض تصلح لمشروع عقاري مُربح لقلّة مَن المستثمرين.

والبديل ليس تفاوضا «أفضل»، بل رفض لمنطق التفاوض على الحقوق. والمطلوب اليوم هو تحويل رفض الأهالي إلى تغيير شامل يرى في السكن حق، تكون فيه الدولة ضامنة، وقادرة على تمويل إعادة الإعمار عبر مشاريع إنتاجية «صناعية وزراعية»، عندها فقط يمكن الحديث عن «إعادة إعمار» يعيد الحقوق لأصحابها.

فهل ستتحول الدولة إلى «شركة عقارية كبرى» تتعامل مع المواطنين كمساهمين يمكن تهميشهم؟ أم ستعيد تعريف نفسها كضامن للحقوق الاجتماعية والاقتصادية؟

فما جرى في الاجتماع أشبه بإعلان حرب على المُهجَّرين قسرا لصالح رأس المال الكبير باسم إعادة الإعمار. فالمحافظة لم تكن حتى حَكما محايدا، بل باتت الطرف الذي يصوغ القانون والمخططات التنظيمية لصالح «المستثمر» تحت غطاء العجز المالي!

صهاريج المياه... قطاع مواز وريع مائي

أينما ذهبت في سورية اليوم، لم تعد المياه تصل عبر الأنابيب بشكل منتظم؛ وحلت محلّها شبكة «البراميل» و«الصهاريج»، وأصبح الوصول إلى مياه الشرب معادلة بسيطة: من يملك المال يملك الماء!

■ سلمى صلاح

وما تشهده إدلب من أزمة مياه هو نموذج لتحول مياه الشرب من خدمة عامة إلى سلعة في السوق السوداء، وإذا أردنا تعميم الحالة الخاصة بإدلب على عموم سورية، يمكننا القول إن ما يحدث فيها هو صورة مصغّرة ومكثفة لانهيار شامل لقطاع المياه.

فمع خروج أكثر من 68 محطة عن الخدمة، بحسب المدير العام لمؤسسة المياه والصرف الصحي في إدلب، إبراهيم اليماني مطلع آذار 2026، انهارت شبكة التوزيع العامة. ما أوجد فراغاً خدمياً سارع أصحاب الآبار والصهاريج لملئه، وأصبح المواطن تحت رحمة مالكي المياه.

فغياب إدارة قوية قادرة على إعادة تفعيل المضخات، وإصلاح المعطّل منها، واكتفاؤها بالاعتماد على ما تقوم به بعض المنظمات الإنسانية من إعادة تأهيل للبنى التحتية، حول إمدادات المياه إلى أداة بيد مافيات محلية ومتنفذين، باتت تسيطر على مورد أساسي وحيوي.

فتجارة المياه لم تعد نشاطا هامشيا، والاستثمار في حفر الآبار الخاصة، وغير المرّخصة، وشراء الصهاريج أصبح قطاعا اقتصاديا مستقلاً، بينما تحول الفقراء إلى مستهلكين أسرى لهذا الاحتكار.

وبنظرة على الأسعار، نرى أن سعر خزان 5 براميل عبر الصهريج في بعض الأرياف والقرى في إدلب مثلاً قد وصل إلى 198 ألف ليرة، بحجة تكاليف النقل، فيما لا يقل سعره في ريف دمشق على سبيل المثال عن 100 ألف ليرة.

فاستهلاك المياه يلتهم جزءا كبيرا من دخل الأسرة، ويُضعف قدرتها الشرائية، المنهارة أصلاً؛ فعندما تدفع الأسرة ما لا يقل عن 100 ألف ليرة أسبوعيا للمياه، هذا يعني خفض استهلاكها لسلع أساسية أخرى كالغذاء والدواء.

والأسوأ أن هذه الآبار الخاصة لا تخضع لرقابة، ما يخلق أزمة صحية صامتة. فتحول المياه إلى سلعة يغري التجار بتقديم أقل تكلفة– أي مياه غير معالجة– لتحقيق هامش ربح أعلى، وهذا ينذر بتفشي الأمراض، ويحول أزمة توزيع المياه إلى كارثة صحية عامة.

فالمقتدرون يستطيعون شراء المياه المفلترة والنظيفة، فيما يلجأ الفقراء إلى مياه مصادرها غير موثوقة. ويكرس هذا النظام لا مساواة عميقة، ويحوّل حقا أساسيا إلى سلعة كمالية، ويجعل مستقبل سورية المائي مرهونا بقدرة الدولة على استعادة دورها.

فلم تعد المياه مرتبطة بتوفر البنية التحتية فقط، بل أصبحت مرتبطة بالقدرة الشرائية. وأزمة مياه الشرب هنا هي مرآة لأزمة الدولة والمؤسسات الغائبة. فالحلول المؤقتة «الصهاريج» تديم الأزمة وترسّخ مصالح اقتصادية ضيّقة تستفيد من استمرار ضعف الشبكة العامة.

ومن دون تدخل جذري لإعادة تأهيل المحطات والبنى التحتية، ستتحول إدلب وعموم المناطق المفقرة إلى ساحة صراع عنوانها الأساسي «قطرة ماء»!

إعادة صرف رواتب المتقاعدين... العدالة التصالحية والمماطلة التي لا تنتهي...!

بعد مرور سنة وثلاثة أشهر تقريباً من الانتظار، وبعد المعاناة من الجوع والفقر، جاء الإعلان «التاريخي» لوزير المالية، الذي على الرغم من تأخره ولكنه أتى وأخيراً، ففي 12 آذار أعلن أن الدولة ستباشر تسديد الرواتب التقاعدية لبعض الفئات التي توقفت معاشاتها سابقاً، مؤكداً أن الخطوة جاءت انطلاقاً من حرص الدولة على الإنصاف والعدالة والسلم الاجتماعي والمساهمة في تحسين الوضع المعيشي لجميع السوريين!

■ رشا عيد

مع العلم أن قرار إيقاف الرواتب لو لم يتخذ من البداية، أو لو حُسم أمره بعد فترة من إقراره، لأنقذ آلاف الأسرَ من الجوع والفقر والمرض، لكنه يأتي اليوم حاملاً في طياته من المرارة والتناقضات ما يضيف شكلاً جديداً من الإهانة إلى سلسلة طويلة من طرق سلب الكرامة التي عاناها هؤلاء.

فالمفارقة الصادمة أن الحكومة، التي تحتفي بهذا القرار وكأنها تمنح المتقاعد «منّة» تستحق الشكر عليها، هي نفسها التي أوقفت الرواتب تعسفيا دون أدنى تفكير بحال ومعيشة هذه الفئات، وهي التي تدّعي سعيها إلى تحسين وضعهم المعيشي!

وفي الوقت نفسه هي التي تضع اليوم شروطاً واعتبارات تحول «الحق المكتسب» إلى «استجداء» عبر جهات مختصة ولجان.

15 شهراً، يبدو رقماً بسيطاً عند لفظه وسلساً على المسامع الحكومية ومرّ كلمح البصر أمام أعينها بلا رحمة، مقابل قهر معيشي أحكم الخناق على المتقاعدين الذين باتوا غير قادرين على تأمين أبسط متطلبات الحياة ويبيعون ما تبقى لديهم من أثاث منازلهم لتأمين لقمة العيش التي لا تسد الرمق.

وقد كان بإمكان الحكومة من وقتها، كما فعلت الآن، أن تحيل المشتبه بتورطهم للقضاء ليقوم بدوره ويتخذ الإجراء اللازم، لكنها آثرت سياسة «العقاب الجماعي»، فأوقعت الجميع في المحظور.

فبعد أن دفع عشرات الآلاف ثمن ارتجالية القرارات وظلمها تحاول تصويب الخطأ بخطأ أكبر منه عندما تحيل أمر هؤلاء مجدداً إلى جهات مختصة ولجان، وليس إلى السلطة القضائية، مع مساع جادة للإسراع في البت بأمر حقهم في أجورهم المتوقفة خارج القانون.

فهذه الإحالة تعني هامشاً زمنياً إضافياً من المماطلة، وتثير تساؤلاً ملحاً حول العدالة والمساواة والإنصاف «الحاكم الفصل»، خاصة مع معيار من تلطخت يديه أو لم تتلطخ بدماء السوريين!

فهذا المصطلح فضفاض وذو بعد «سياسي» ولا يشكل مفهوماً قانونياً محدداً حسب حقوقيين، خاصة أنه من المفترض أن يكون من مخرجات كشف الحقيقة كمسار للعدالة الانتقالية والذي لم يبدأ فعلياً كمنظومة قانونية شاملة.

وعليه، فقد كان الأجدر بالحكومة إحالة الملف كاملاً إلى القضاء المختص، فمصير الناس وحقوقهم ليس لعبة في يد القاصي والداني ولجان مبهمة جملة وتفصيلاً.

والأكثر استفزازاً، تصريح وزير المالية بقوله «من يعتقد أنه يستحق فعليه أن يتقدم بطلب وستتم دراسة الملفات بشكل ممنهج».

فمن قضى عمره في خدمة المؤسسة التي يعمل بها، يطلب منه أن يثبت استحقاقه لمعاشه التقاعدي، الذي سبق أن تم اقتطاعه من أجوره طوال سنوات عمله!

فهل الحكومة غير مُدركة لحجم الكارثة الإنسانية الناجمة عن قرار إيقاف الرواتب من البداية، وصولاً إلى الشروط الحالية المستجدة؟

أم إنها تضخ إبرة بنج ستأخذ مفعولها عبر اللجان وتقديم الطلبات الفردية لينام الملف أشهراً إضافية، وينال مزيداً من الانتظار في المماطلة، ليموت هؤلاء المفقرون وأسرهم جوعاً ومرضاً وفقراً؟!

ما يجب تأكيده هنا أن الراتب التقاعدي ليس هبّة أو مكرمة من الحكومة، بل حق مكتسب لا يَسقط إلا بصدور حكم قضائي قطعي، وهذا يطرح تساؤلاً جوهرياً حول دور اللجان الإدارية مقابل القضاء في تقرير البراءة أو الإدانة التي تستوجب حجب الراتب؟!

فالفقه القانوني الدولي يصنف المعاش التقاعدي «كحق ملكية خاصة» ومَصلحة مالية محمية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وعليه، فإن إيقافه أساساً كان إجراءً تمييزياً تعسفياً، وإعادته الآن بهذه الصورة المبهمة هو استمرار لسياسة الاضطهاد الاقتصادي التي مارستها السلطة الساقطة، لتعود اليوم بثوب جديد مع السلطة الحالية، التي تدعي أنها «الأفضل» والواقع خلاف ذلك.

فقوت الناس ليس ملفاً للمماطلة، والعيش بكرامة ليس ورقة مسلوبة، والاستمرار بهذه السياسات، المماطلة والتمييزية وغير العادلة، قنبلة موقوتة لا أحد بمنأى عن شظاياها، والسخط الشعبي المتصاعد لا تطفئه البيانات الرنانة ولا التصريحات الفضفاضة والمقتضبة إذا اشتعل!

مخلفات الحرب... كارثة مستمرة وحلول غائبة

في مشهد يتكرر كشريط مصور، يتحول السوريون كل بضعة أيام، والأطفال بصورة خاصة، إلى رقم إحصائي جديد في قائمة الضحايا، لكن ليس برصاصة طائشة فقط، بل بقذيفة قديمة خلّفتها المعارك.

■ نور الإبراهيم

والسؤال الأكثر إيلاماً هو لماذا تبقى هذه القنابل الموقوتة متناثرة في الحقول والمنازل، وحتى في الثكنات المهجورة، من دون أن تلتفت إليها أي جهة مسؤولة؟

المأساة وأرقامها

شهد العام الماضي وبداية هذا العام عدة حوادث أودت بحياة عشرات الأشخاص؛ ففي 1 كانون الأول 2025 توفي طفل وأصيب آخران بانفجار قنبلة عنقودية في أراضي تلمنس بريف إدلب.

وفي 14 كانون الثاني 2025، قضى طفلان بعد عبثهما بقنبلة يدوية في قرية عياش بدير الزور.

أما الكارثة الأكبر فكانت في 13 آذار 2026، حيث قضى 6 أشخاص في انفجار معدات صواريخ بمنزل في الأتارب في حلب، بالإضافة إلى إصابة 31 شخصاً على الأقل في انفجار صاروخ قديم بثكنة مهجورة للدفاع الجوي في العباسية بحمص.

وهذه الأمثلة بالكاد تغطي قائمة سوداء طويلة، لكنها تكشف عن نمط مرعب؛ فالضحايا في الغالب هم مَن الأطفال، والحوادث تتوزع جغرافياً في مناطق ريفية مهمّشة كانت مسرحاً للمعارك، والوقت يمضي من دون أن تتحرك الدولة جديًّا لإنهاء هذا الكابوس.

سلع قاتلة!

في زاوية مظلمة من الاقتصاد المنهك، ولد اقتصاد الخردة كأحد أخطر الأنشطة التي أفرزتها الأزمة. فتحولت آلاف الأطنان من مخلفات الحرب إلى «منجم متنقل».

فبعد عمليات التنحيس وتجميع الخردة ضمن شبكات محلية تجمع المخلفات من الأراضي الزراعية والمنازل المهجورة والمدمّرة، تظهر شبكات وساطة تشتري من الجامعين بأسعار زهيدة، ثم تبيعها إلى تجار كبار، يصدرون النحاس والخردة خارج البلاد.

وفي خلفية هذا المثلث، هناك من يتغاضى أو يُسهل هذه العمليات!

فعلى الرغم من تواتر الحوادث، لا توجد حتى الآن خريطة واضحة للمناطق الملوثة بالمخلفات الحربية، ولا برامج وطنية للتعامل معها، ولا ميزانيات مخصصة لهذا الملف الخطر، ولا وجود حتى لحملات توعيةَ واسعة النطاق!

فيبدو أن الأولويات الرسمية تركز على ملفات أخرى، بينما تركت الأرواح لمصيرها مع القنابل القديمة؛ إما لأن الضحايا أغلبهم في مناطق نائية ولا يُثير مستقبلهم الاهتمام الرسمي، وإما أن هناك من يستفيد من بقاء الوضع على ما هو عليه، سواء عبر تجارة الخردة أو عبر تهريب المعادن.

حلول غير قابلة للانفجار

مخلفات الحرب في سورية ليست مجرد حديد صدئ متناثر هنا وهناك، بل هي قنابل موقوتة تهدد حياة الآلاف. ومع استمرار الإهمال الرسمي وازدهار تجارة النحاس والمعادن الأخرى الدموية، ستظل قوائم الضحايا تطول، وسيظل الأطفال يدفعون الثمن الأغلى.

والمطلوب اليوم هو الكفّ عن إصدار بيانات الاستنكار والتعاطف، والتوجه نحو خطة وطنية تربط بين أمن الناس والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد؛ وهذا يشمل إجراء مسح كامل للمناطق الملوثة؛ وتوفير بدائل اقتصادية للفئات الأكثر هشاشة لتقليل حاجتها للبحث عن أعمال خطرة لتوفير لقمة عيشها؛ وتشديد الرقابة على تجار الخردة والنحاس ومنع تداول أي مواد قابلة للانفجار.

مهزلة سنوية تتكرر مع كل زخة مطر، والمحافظة تغرد خارج السرب...!

في كل موسم للأمطار، يعيش السوريون لياليَ ثقيلة ومفزعة خوفاً من فيضانات متوقعة تغمر الأنفاق والمنازل أو تتسبب بأزمات مرورية خانقة نتيجة السيول في الشوارع وصولاً إلى شبكات الكهرباء والاتصالات وغيرها.

■ رهف ونوس

فالمنخفض المطري الذي ضرب البلاد اعتباراً من يوم السبت 14 آذار، أثبت مرة أخرى التوقعات رغم التحذيرات السابقة بقدوم الأمطار وغزارتها، ليكون المواطن وحده من يتلقى الصفعات على حساب معيشته وأمنه واستقراره، وهنا لسنا بوارد الحديث عن الغضب أو الرحمة الإلهية بقدر الإشارة إلى انعدام الرحمة على المستوى الحكومي، لتسقط هنا مشاريع التحسين «التجميلية» أمام أول اختبار حقيقي لتتكشف هشاشة البنية التحتية سواء في دمشق أو في بقية المحافظات.

أُطلقت التحذيرات والاستعدادات صفرية

المؤلم في الأمر أن دائرة «الإنذار المبكر» في وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث كانت قد حذرت قبل عدة أيام من المنخفض، وتوقعت حدوث فيضانات وسيول قارعة جرس الإنذار، لكن المشهد على الأرض كان كارثة بانتظار الوقوع.

فما حدث أنه مع أولى زخات المطر غرقت الشوارع والمنازل والأقبية كما الأسواق والمحال التجارية في بعض المناطق لتتكشف البنية التحتية المتهالكة من الشوايات المطرية إلى قنوات التصريف والخنادق المطرية والريغارات وغيرها من أدوات تصريف الاختناقات المطرية، لتستنفر على إثرها فرق «دوائر الخدمات» في محافظة دمشق في استجابة متأخرة كمن «يطفئ حريقا».

لا شك أن الأمطار الهاطلة كانت غزيرة إلا أن ذلك لا يمكن اعتباره مبررا لعجز المطريات الطرقية وشبكات الصرف الصحي، لتتحول الأمطار من بشائر خير إلى كوارث بسبب إهمال المعنيين لواجباتهم وإتمام المهمات والمسؤوليات مسبقاً على أكمل وجه.

فهذا استهتار ولا مبالاة رسمية تضيف هموما جديدة إلى أعباء الهموم اليومية للمواطنين، وأن أياما سوداء سيكونون في مواجهتها تضاف إلى الأيام السوداء التي يعيشونها إفقارا!

وهم «الصيانة التجميلية»

تكاثر الحديث الرسمي حول إنجازات المحافظة عن مشاريع إعادة تأهيل وصيانة شبكات الصرف الصحي منذ العام الماضي، وحتى منذ أسابيع قليلة في منطقة «شارع الحمراء والشعلان» وغيرها، فلماذا كانت حتى هذه المناطق التي روجت المحافظة فيها لمشاريعها التطويرية والتجميلية والتحسينية ضمن قائمة الغرق بالسيول؟!

وكأن البنية التحتية في سورية مجهزة لفصل الصيف فقط، والمشاريع المنجزة لم تحقق الغاية المنشودة منها أمام طوفان الأمطار وفيضان المياه الآسنة لتشي وكأنها أتت ضمن صفقات فساد وهدر للمال العام ليس إلا!

هذا الحال في بعض المناطق التي خُصصت لها الاعتمادات وصُرفت عليها الكثير من الأموال، وهكذا تكون النتائج عندما يتم التركيز على المظهر العام بمشاريع «للبهرجة والربح» لا «للحاجة والضرورة»، فكيف الحال في مناطق السكن العشوائي وأحزمة الفقر داخل المدن وفي محيطها، وهي التي تعاني مشكلات متراكبة ومتشابكة ومزمنة مسبقا؟!

المواطن يدفع الثمن

بعيداً عن الأرقام التي تحدثت عن 100 استجابة في دمشق وحدها و55 في حلب لمواقع تعرضت لفيضانات، فالصور ومقاطع الفيديو المتداولة عبر وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، على كثرتها، لم تعكس حجم المأساة الحقيقية التي ألمت بالكثيرين، ولا سيما بآثارها على المفقرين «وهم الغالبية» المقيمين في مناطق الفقر، حيث السيول الجارفة التي حملت الطين والصخور من المرتفعات ودخل جزء منها إلى بيوتهم لتغرقها مرورا بانفجار شبكات الصرف الصحي فيها وليس آخرا بالبيوت المتضررة التي أصبحت أكثر تهالكا مما مضى مع عدم إغفال الضرر على المستوى الحياتي كضحايا وإصابات أو خسائر في الممتلكات بما في ذلك وسائل النقل التي تعتبر مصدر رزق للبعض.

فما حدث مثلاً في «وادي السفيرة» بركن الدين في دمشق والأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة والمحال والسيارات، مع تأكيد مصدر في قيادة الشرطة إصابة ثلاثة أشخاص بجروح، وكذلك خسارة بضائع لمحال تجارية في سوق الحميدية وغرق مستودعات بمحتوياتها في مناطق أخرى «كساروجة والقنوات» تقدر بآلاف الدولارات، وحتى في محافظات أخرى كغرق المخيمات في إدلب وأضرار مشابهة في حلب والرقة التي توفي فيها أربعة أطفال لانهيار غرفة طينية بفعل الأمطار، ومع ذلك لم نسمع أية أخبار رسمية عن إمكانية تعويض هؤلاء المتضررين لما تكبدوه من خسائر جسيمة رغم فقرهم وقلة حيلتهم وحاجتهم.

الاستجابة الطارئة ضرورة غير كافية

رغم استنفار فرق المحافظة ولساعات متأخرة من الليل لتصريف المياه وتخفيف الاختناقات المطرية للتعامل مع الأزمة بمنطق الحلول الجزئية الطارئة، إلا أن المطلوب تبني مقاربة شاملة تعالج فعلا الأسباب الجذرية لتلافي الآثار السلبية للفيضانات والسيول وتوفر حلولا مستدامة، بدلا من أن يقتصر الاهتمام على الاستجابة الطارئة بعد وقوع الكارثة.

فالمساعدة العاجلة للتخفيف من المعاناة اللحظية تبدو إيجابية لكنها حلول صيانة ترقيعية لا تساهم في تأهيل البنى التحتية أو إعادة إنشائها لتعمل بشكل مستدام بلا مشكلات، ولا توفر بيئة آمنة، وكذلك لا تعوض الخسائر، لتظهر الفجوة العارية بين التصريحات والوعود أمام الواقع الفعلي.

ففي الوقت الذي يعلن فيه عن مشاريع خدمية «تجميلية» بالمليارات يظل الواقع على الأرض صادما ما يؤجج مشاعر اليأس والإحباط لدى المواطنين ويزيد الشكوك حول جدية الالتزامات الرسمية لتحسين خدماتهم، فالخيارات واضحة إما الاستمرار بدورة المعاناة والاستهتار أو اعتماد رؤية استراتيجية وطنية شاملة تضع مصلحة الناس فوق كل اعتبار.

أما آن الأوان للتغيير الجذري والخطط الاستباقية بدلا من ردود الفعل اللحظية، لتنتهي هذه المهزلة السنوية وليعيش المواطن بكرامة بلا خوف أو توجس مع كل زخة مطر؟!

مستثمرٌ «غامض» لمول الأعظمية في حلب... مساحةٌ ضخمة «بتراب المصاري»!

بين ليلة وضحاها تحولت المؤسسة السورية للتجارة من أكبر مزود للسلع شبه المدعومة إلى مكتب تشغيل عقاري.

■ سارة جمال

وأحدث تجليات هذا التحول كان الإعلان عن توقيع عقد استثمار لمدة 12 عاماً لتشغيل «مول الأعظمية» في حلب، بقيمة إجمالية 4,5 مليون دولار.

ووفق ما نشرته وزارة الاقتصاد والصناعة عبر قناتها على «تلغرام»، فإن العقد يهدف إلى «إعادة تفعيل المول وتنشيط الحركة التجارية فيه من خلال استثماره... بما يسهم في دعم الأسواق المحلية وتوفير بيئة تسوق مناسبة للمواطنين».

وتتزامن هذه الخطوات مع أوضاع معيشية شديدة الصعوبة. حيث يبدو الحديث عن «بيئة تسوق مناسبة» منفصلاً عن واقع أن الغالبية العظمى من السوريين غير قادرة أصلاً على الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

التقييم المالي

يتألف المول من طابقين، تزيد مساحة كل طابق عن 400 متر مربع، بالإضافة إلى مستودع ضخم تبلغ مساحته أضعاف مساحته الطابقية.

وعند مقارنة قيمة الإيجار الشهري للمول «31 ألف دولار شهرياً» مع إيجارات المحال التجارية في البناء المقابل للمول على سبيل المثال، نجد أن استثمار المتر الواحد في المول لا يتجاوز بضع دولارات شهرياً، بينما يبلغ الإيجار السنوي لمحل تجاري بمساحة 12 متراً 6000 دولار سنوياً؛ أي إن بدل إيجار المتر تتجاوز 41 دولار شهرياً!

هذا التفاوت الكبير في المنطقة نفسها يثير تساؤلات حول آلية التقييم المعتمدة، ومعايير تحديد القيمة الاستثمارية لأصل عام بهذه المساحة والموقع الحيوي!

غياب الشفافية

ربما الأكثر إثارة للقلق في الإعلان هو ما لم يقله؛ فلم تمنّ علينا الوزارة بذكر اسم المستثمر، ولم توضح إذا كانت «الصفقة» تمّت عبر مزاد علني أم تفاوض مباشر، ولم تقدم أي تفاصيل عن بنود العقد أو آليات الرقابة.

ما يطرح بالإضافة إلى ذلك مجموعة من الأسئلة التي تنتظر إجابات واضحة:

– من هو المستثمر «المحظي» وما هي ملاءته التجارية؟

– هل هناك ضمانات تلزم بالصيانة والتشغيل طوال فترة العقد وإعادته لاحقًا صالحا للاستثمار؟

– كيف ستستثمر الإيرادات المحققة؟

فما يحدث هو اعتماد كامل على تأجير العقارات كمصدر للإيرادات، ما يعزز النمط الريعي في إدارة المال العام، بدلا من تطوير أنشطة إنتاجية أو خدمية حقيقية.

إشكالية التحول في دور المؤسسة

بين منطق «تفعيل الاستثمار» كحل لأزمة الاقتصاد والبحث عن الموارد، وبين واقع أن الدولة تتخلى عن دورها الاجتماعي في لحظة هي بأمس الحاجة إليه، تُعيد الحكومة الانتقالية إنتاج أنماط ريع الأصول العامة، وتحول مؤسسات الدولة إلى شركات استثمار، وكل هذا في ظل غياب البديل عن دعم السلع الأساسية!

والمعضلة الحقيقية أن هذا النموذج من «الاستثمار» لا يحقق لا تغييرا اقتصاديا، ولا حماية اجتماعية، ولا شفافية مؤسسية.

والأدهى أن هذا التحول يتم من دون نقاش أو رؤية واضحة لدور الدولة في المرحلة الانتقالية، ما يعيد إنتاج كوارث نموذج السلطة الساقطة؛ حيث يتم التعامل مع الأصول العامة «كغنيمة» تُوزع بدلا من التعامل معها كأداة للتنمية.

حتى بعد الزيادة: يجب أن ترتفع الأجور

في 20 آذار 2026، صدر المرسوم الرئاسي رقم 67 القاضي برفع الأجور والرواتب بنسبة 50%، في خطوة جرى ترويجها رسمياً على أنها جزء من مسار إصلاحي يستهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطنين السوريين. كما رفع المرسوم الحد الأدنى الرسمي للأجور من 750 ألف ليرة سورية إلى 1,256,000 ليرة «أي ما يعادل نحو 114 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي». ظاهرياً، يبدو القرار استجابة مباشرة للضغوط المعيشية المتزايدة، ومحاولة لإعادة التوازن بين الأجور والأسعار بعد سنوات من التدهور المستمر في قيمة العملة وارتفاع تكاليف المعيشة. إلا أن السؤال الجوهري لا يتعلق بنسبة الزيادة بحد ذاتها، بل بمدى قدرتها على إحداث تغيير فعلي في حياة السوريين. حيث إن تجربة السوريين المرة مع السياسات الاقتصادية خلال العقود الماضية تظهر أن زيادات الأجور غالباً ما كانت شكلية، سرعان ما تلتهمها موجات التضخم وارتفاع الأسعار. وبالتالي، فإن تقييم هذه الزيادة لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق الاقتصادي العام، ولا عن المؤشرات الواقعية لتكاليف المعيشة. حيث إن الأجر في الجوهر هو ضمانة العيش الكريم، وإذا فقد هذه الوظيفة، يصبح مجرد قيمة أسمية لا تعكس أي تحسن حقيقي في مستوى المعيشة.

■ أحمد الرز

رغم ترحيب السوريين نسبياً بأي زيادة في الدخل، إلا أن التجربة السابقة تدفع إلى مقاربة أكثر حذراً. فرفع الحد الأدنى للأجور إلى ما يعادل 114 دولاراً شهرياً يطرح تساؤلات عميقة حول مدى كفايته لتغطية الاحتياجات الأساسية، في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات عميقة، وارتفاعات حادة في أسعار الغذاء والطاقة والخدمات. لهذا، فإن تصوير هذه الزيادة كحل فعلي للأزمة المعيشية يتجاهل الفجوة الهائلة بين الدخل وتكاليف الحياة، وهي فجوة لم تعد قابلة للردم عبر إجراءات جزئية أو ترقيعية.

تشير الأرقام المتوفرة إلى أن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة يتجاوز بأضعاف الحد الأدنى للأجور، ما يعني أن العامل السوري، حتى بعد الزيادة، لا يزال عاجزاً عن تأمين أساسيات الحياة. تفرض هذه الحقيقة إعادة طرح السؤال الضروري: هل الهدف من سياسات الأجور هو مجرد مراضاة الناس مؤقتاً، أم بناء نظام اقتصادي يضمن العدالة والاستقرار على المدى الطويل؟ تحدد الإجابة عن هذا السؤال ما إذا كانت هذه الزيادة خطوة أولى في مسار إصلاح حقيقي، أم مجرد تكرار لنمط اقتصادي أثبت فشله أكثر من مرة.

الفجوة الصادمة بين الأجور وتكاليف المعيشة

لفهم الأثر الحقيقي للزيادة الأخيرة في الأجور، لا بد من مقارنتها بمؤشرات تكاليف المعيشة الفعلية. وفق تقديرات «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» في بداية عام 2026، بلغ الحد الأدنى لتكاليف المعيشة في سورية نحو 7,26 مليون ليرة شهرياً، أي ما يعادل نحو 660 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي، بينما بلغ وسطي التكاليف أكثر من 11,6 مليون ليرة، أي نحو 1,055 دولاراً «علماً أن تكاليف المعيشة قد ارتفعت خلال الشهور الثلاث الأولى من هذا العام بنسب كبيرة، وسننشر تفاصيلها في العدد القادم».

وبالمقارنة مع الحد الأدنى الجديد للأجور «1,256 مليون ليرة»، يتضح أن الأجر لا يغطي أكثر من 17% من الحد الأدنى لتكاليف المعيشة للمعيشة و10% من وسطي هذه التكاليف.

تكشف هذه الأرقام عن فجوة هائلة في الأجور، فحتى لتغطية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة فقط، يحتاج الحد الأدنى الرسمي للأجور – بعد الزيادة الأخيرة – إلى الارتفاع بنحو 500%. أما لتغطية وسطي تكاليف المعيشة، فإن الفجوة تتسع أكثر لتتطلب زيادة بأكثر من 820%.

يأتي ذلك في حين تشهد أسعار الغذاء، التي تشكل العمود الفقري لتكاليف المعيشة، ارتفاعات متواصلة، في حين بقيت الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن خارج متناول شريحة واسعة من السكان. كما أن تكاليف الطاقة، وخاصة الكهرباء، شهدت قفزات هائلة، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من 7000% «مثل حالة العائلات التي تستهلك 400 كيلوواط كل شهرين»، ما يضيف عبئاً إضافياً على الأسر. وهو ما يعني في العمق أن ما دفعته الحكومة لبعض السوريين اليوم على شكل زيادة في الأجور، كانت قد قبضته أضعافاً مضاعفة من جميع السوريين مسبقاً.

ما دفعته الحكومة لبعض السوريين اليوم على شكل زيادة في الأجور كانت قد قبضته أضعافاً مضاعفة من جميع السوريين مسبقاً

إلى جانب ذلك، لا تأخذ الحسابات الرسمية بعين الاعتبار التغيرات في بنية الأسرة السورية، حيث تعتمد العديد من الأسر على مصدر دخل واحد فقط، في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتراجع فرص العمل. كما أن عمليات «التطفيش» والتسريح المباشر وغير المباشر التي شهدها القطاع العام خلال السنوات الماضية، أدت إلى تقليص عدد المستفيدين من الأجور أساساً.

بمعنى آخر، فإن المشكلة ليست فقط في انخفاض الأجور، بل في انهيار العلاقة بين الأجر وتكاليف المعيشة. وهذا الانهيار يعكس خللاً أعمق في بنية الاقتصاد، حيث لم يعد العمل المنتج قادراً على تأمين الحد الأدنى من العيش. وبالتالي، فإن أي نقاش حول الأجور يجب أن يبدأ من هذه الحقيقة، لا من نسب الزيادة الاسمية.

لماذا تفشل زيادات الأجور دائماً في سورية؟

يعود السبب الرئيسي لفشل زيادات الأجور في تحقيق أثر ملموس على حياة الناس إلى غياب الربط بين الأجور والأسعار. ففي اقتصاد يعاني من تضخم مرتفع وغير مستقر، تصبح أي زيادة نقدية عرضة للتآكل السريع. وهذا ما حدث مراراً في سورية، حيث كانت الزيادات تترافق غالباً مع موجات جديدة من ارتفاع الأسعار، ما يلغي أثرها خلال أشهر قليلة.

وفوق ذلك، فإن تمويل زيادات الأجور غالباً ما يتم بطرق غير مستدامة، مثل تقليص الدعم ورفع أسعار السلع الأساسية وزيادة الضرائب على الفقراء. وهذا يعني أن المواطن يدفع ثمن الزيادة بشكل غير

500% لتغطي الحد الأدنى لتكاليف المعيشة!

مباشر، من خلال ارتفاع تكاليف المعيشة. وبالتالي، تتحول الزيادة إلى عبء إضافي بدل أن تكون تحسنا حقيقيا.

كما أن غياب الإنتاج الحقيقي يشكل عائقا أساسيا. فالأجور لا يمكن أن ترتفع بشكل مستدام دون زيادة في الإنتاج. وفي ظل تراجع قطاعات الإنتاج الحقيقي، مثل الزراعة والصناعة، يصبح تمويل الأجور معتمدا على مصادر غير مستقرة، مثل المساعدات أو طباعة العملة، ما يؤدي إلى تضخم إضافي.

وعامل آخر وهو الأهم يتمثل في غياب العدالة في توزيع الثروة. حيث إن نسبة صغيرة من السكان لا تتجاوز 10% تستحوذ على أكثر من 90%، بينما تعاني الأكثرية الساحقة من السوريين من التهميش. في هذا السياق، تصبح زيادات الأجور غير كافية لمعالجة الفجوة الاجتماعية، ما لم تترافق مع سياسات إعادة توزيع حقيقية للثروة.

كذلك، فإن غياب آليات دورية لتحديث الأجور يجعلها متأخرة دائما عن الواقع. فحتى إذا تم رفع الأجور إلى مستوى معين، فإن عدم تعديلها بشكل دوري يؤدي إلى تآكل قيمتها مع مرور الوقت. وهذا يخلق حالة من «الركض خلف الأسعار» دون القدرة على اللحاق بها.

بالتالي، فإن المشكلة ليست في مبدأ زيادة الأجور، بل في الطريقة التي يتم بها تنفيذها. فدون إصلاحات عميقة تشمل دعم الإنتاج، وإعادة توزيع الثروة، وضبط السياسات المالية، ستبقى أي زيادة مجرد إجراء مؤقت لا يغير الواقع بشكل جوهري.

نحو سياسة أجور عادلة تخدم السوريين

إذا كان الهدف الحقيقي هو تحسين مستوى معيشة السوريين، فإن سياسة الأجور يجب أن تعاد صياغتها بالكامل، انطلاقا من مبدأ أساسي: الأجر يجب أن يضمن حياة كريمة، لا مجرد البقاء على قيد الحياة. وهذا يتطلب تبني مقاربة شاملة تتجاوز الزيادات الشكلية.

أولا: يجب ربط الأجور بشكل مباشر بتكاليف المعيشة الفعلية. وهذا يعني اعتماد سلة استهلاك واقعية تشمل جميع الاحتياجات الأساسية، وليس فقط الغذاء. كما يجب أن يكون الهدف هو الوصول إلى مستوى معيشي كريم، وليس مجرد تغطية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة.

ثانيا: يجب إنشاء آلية دورية «ربع أو نصف سنوية» لتحديث الأجور، بحيث يتم تعديلها بشكل منتظم وفق تغيرات الأسعار. ويجب أن تكون هذه الآلية شفافة ومبنية على مؤشرات واضحة، وأن تعتبر حقا للعاملين، وليست «مكرمات» استثنائية.

ثالثا: يجب أن يأتي تمويل زيادات الأجور من مصادر حقيقية ومستدامة وغير تضخمية. حيث أن أي زيادة في الأجور تصبح غير مجدية إذا كان تمويلها يعتمد على تحميل المواطنين أعباء إضافية، كما يحدث عند إلغاء الدعم أو رفع الضرائب بطريقة غير عادلة. لهذا، يجب أن يأتي التمويل الحقيقي لزيادة الأجور من مصادر اقتصادية غير تضخمية، أهمها: تعزيز الإنتاج الوطني، عبر رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة، مما يساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من مصادر حقيقية وليس عبر الاستدانة والمساعدات الخارجية أو التضييق على المواطنين. واستهداف كبار الناهبين للثروات الوطنية الذين يستحوذون على النصيب الأكبر من موارد البلاد، بينما يعاني 90% من السكان من التهميش الاقتصادي. واجتثاث الفساد الكبير بشكل فعلي يمكننا من تحرير موارد ضخمة لدعم الأجور وتحقيق العدالة على الصعيد الاقتصادي.

رابعا: فرض ضرائب تصاعدية عادلة تستهدف الثروات الكبيرة والأرباح غير المنتجة، بدلا من تحميل العمال والمنتجين عبء الضرائب غير المباشرة.

وأخيرا، يجب النظر إلى الأجور كجزء من منظومة أوسع تشمل الخدمات العامة. فحتى لو ارتفعت الأجور، فإن غياب التعليم والصحة والسكن اللائق يجعل الحياة الكريمة غير ممكنة. وبالتالي، فإن تحسين مستوى المعيشة يتطلب استثمارا في هذه القطاعات، إلى جانب إصلاح الأجور.

في المحصلة، فإن رفع الأجور بنسبة 50% هو خطوة إيجابية لكنه لا يقترب بشكل جدي من معالجة المشكلة الحقيقية. حيث أن ردم الفجوة بين الحد الأدنى الرسمي للأجور والحد الأدنى لتكاليف المعيشة يتطلب زيادات جذرية تصل إلى 500% على الأقل، ضمن إطار إصلاحي شامل. ودون ذلك، ستبقى الأجور في سورية عاجزة عن أداء دورها الأساسي، وسيبقى المواطن السوري يدفع ثمن اختلالات اقتصادية لم يكن مسؤولا عنها.

دون إصلاحات عميقة تشمل دعم الإنتاج وإعادة توزيع الثروة وضبط السياسات المالية ستبقى أي زيادة مجرد إجراء مؤقت لا يغير الواقع بشكل جوهري

الركود القادم: كيف تُسرّع حرب الشرق

حتى قبل بداية الحرب الحالية في الشرق الأوسط، كان الخبراء يقولون: إن الغيوم تتجمع في الأفق، منذرةً بعاصفة أزمة اقتصادية عالمية. وكان الجدل يدور فقط حول الدولة التي قد تبدأ منها، وكذلك حول توقيت بدء الأزمة. كان معظم الخبراء يحددون التاريخ عند عام 2027. أما إذا أخذنا بتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن هذا العام كان ينبغي أن يكون أكثر أو أقل استقراراً. فقد قدّر صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي «بالقيمة الحقيقية، أي مع أخذ التضخم في الحسبان» في عام 2026 بنسبة 3,8%، بينما قدره البنك الدولي بنسبة 2,6%. وقد تم الإعلان عن هذه التقديرات في بداية هذا العام. أما الآن، فمن الواضح أنه يجب إعادة كتابتها، مع الأخذ في الاعتبار الحرب التي بدأت. لكن حتى الآن لا تزال الأرقام القديمة موجودة على مواقع تلك المؤسسات، وذلك لأن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لا يملكان منجمين يعرفون متى وكيف ستنتهي الحرب، أو حتى ما إذا كانت ستنتهي هذا العام أصلاً.

■ فالنتاين كاتسانوف

الأزمة هي الركود، أو بلغة أبسط: الانخفاض. أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق. وقد حدث ذلك بالفعل مرتين في القرن الحادي والعشرين. ففي عام 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2,2%. أما في عام 2020، فقد بلغ الانخفاض 3,25%.

أما الانخفاض الأول المذكور في الناتج العالمي، فقد كان سببه أزمة الرهن العقاري في أمريكا التي بدأت في عام 2007، والتي تحولت في عام 2008 إلى أزمة مالية عالمية، وفي عام 2009 أصبحت ركوداً اقتصادياً عالمياً.

أما ركود الاقتصاد العالمي في عام 2020، فقد بدا للوهلة الأولى أنه ناتج عمّا سمّي «جائحة كوفيد»، التي أدت إلى عمليات إغلاق جماعية في جميع أنحاء العالم. لكن بعض الخبراء المتعمقين يؤكدون أن «جائحة كوفيد» لم تكن سوى ستار دخاني يخفي الاختلالات المتراكمة في اقتصادات الدول، وفي الاقتصاد العالمي. وبالتالي، ولأول مرة في تاريخ الرأسمالية، لم تنسب أسباب الأزمة الاقتصادية إلى جشع الرأسماليين، بل إلى فيروس غير مرئي.

أما الآن، فإن الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المختلفة، فقد تراكمت فيها أيضاً أنواع مختلفة من الاختلالات، التي قد تتحول إلى ركود واسع النطاق. وأهم هذه الاختلالات، هو التفاوت بين الإنتاج «العرض» من السلع والخدمات، وبين الطلب القادر على الدفع بالمجتمع. وهذا هو التناقض الكلاسيكي في الرأسمالية، الذي كتب عنه كارل ماركس قبل أكثر من قرن ونصف في كتابه «رأس المال». يُضاف إلى ذلك اختلالات في موازين المدفوعات والتجارة، وكذلك اختلالات في الميزانيات العامة. أما الاختلالات المزمنة في الميزانيات، أي العجز في ميزانيات الدول، فإنها تظهر بشكل واضح في نمو الديون الحكومية.

أما بالنسبة للحروب، والأوبئة، والقرارات الذاتية للسياسيين «مثل: أوامر ترامب بفرض رسوم حمائية»، فهي لا تعمل إلا كعوامل، تزيد من حدة الاختلالات والتناقضات في الاقتصادات الوطنية والعالمية.

الحروب والأوبئة والقرارات الذاتية للسياسيين مثل أوامر ترامب بفرض رسوم حمائية فهي لا تعمل إلا كعوامل تزيد من حدة الاختلالات والتناقضات في الاقتصادات الوطنية والعالمية

حتى لو لم تكن هناك حرب في الشرق الأوسط، فإن الركود العالمي كان سيبدأ على أي حال. لكن الحرب التي اندلعت في الشرق الأوسط لم تفعل سوى تسريع اقترابه. وقد قام العديد من الخبراء بنقل تاريخ بدايته من عام 2027 إلى عام 2026. ولم يتغير فقط تاريخ البداية، بل أصبح من المعترف به أيضاً أن الحرب ستجعل الركود أكثر طولاً وعمقاً.

وبالطبع، فإن العامل الرئيسي «المحفز» أو «الزناد» الذي يمكن أن يطلق الأزمة، والذي يجمع عليه جميع الخبراء دون استثناء، هو ارتفاع أسعار مصادر الطاقة. ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو 20% من إجمالي النفط المنقول بحراً في العالم. قبل الحرب، في نهاية شهر شباط، كان سعر نفط «برنت» يقارب 70 دولاراً للبرميل. أما في منتصف شهر آذار، فقد وصل إلى مستوى 100–105 دولارات. أي أنه خلال أسبوعين فقط ارتفع السعر بمقدار 50 بالمئة. وهذا ارتفاع أكثر حدة حتى من ذلك الذي حدث في عام 2022، عندما كانت الأسعار في شهر آب أعلى بحوالي 35% مما كانت عليه في بداية العام. ولم تحدث في تاريخ سوق النفط سوى حالة واحدة، كان فيها الارتفاع أكثر حدة. وقد حدث ذلك في عام 1973، عندما كان الارتفاع أيضاً نتيجة حرب في الشرق الأوسط «حرب تشرين/أكتوبر». فقد ارتفع السعر من 3 دولارات للبرميل في شهر تشرين الأول إلى 13 دولاراً بحلول بداية شهر كانون الأول، أي زيادة بمقدار أربعة أضعاف. وبعد ذلك تم «تصحيح» السعر قليلاً، لكنه لم يعد حتى قريباً من مستواه الأصلي.

ولا أحد يعرف إلى متى ستستمر عرقلة الملاحة في مضيق هرمز. وغالباً ما يقول الخبراء بشكل غير محدد: حتى صيف هذا العام. ولكن حتى لو انتهت الحرب بشكل «سعيد» وأعيد فتح المضيق أمام جميع الناقلات، فإن الأسعار لن تعود إلى مستوياتها الأصلية. والسبب الرئيسي في ذلك، هو أن إنتاج النفط في ممالك الخليج قد تضرر بشدة بسبب الحرب، ومن غير المرجح أن يعود إلى مستواه السابق حتى نهاية هذا العام.

ويجب أن نضيف إلى ذلك، أن عرض النفط في السوق العالمية قد يتقيَّد أيضاً بسبب احتمال حدوث تعطيل جزئي للإمدادات عبر «عنق زجاجة» آخر، وهو مضيق باب المندب، الذي يقع عند مدخل البحر الأحمر من جهة بحر العرب. ويمر عبره، بحسب التقديرات، نحو 12% من تدفقات النفط العالمية. وقد بدأت جماعة الحوثي في اليمن، التي تقف بحزم إلى جانب إيران، بالفعل في تقييد مرور السفن عبر «عنق الزجاجة» هذا.

إن التعطيل الكامل أو الجزئي لهذه المضائق لا يؤثر فقط على أسعار النفط. بل ترتفع أيضاً أسعار سلع، مثل: الألمنيوم، والأسمدة الآزوتية، والمنتجات النفطية، والغاز المسال. وبسبب الارتفاع الحاد في تكاليف النقل البحري، كأجور الشحن وتأمين البضائع، وترتفع أسعار كل ما يمر عبر «عنقي الزجاجة» في الخليج العربي والبحر الأحمر. وأنا أتحدث عن ذلك بالتفصيل، لأن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن «عامل مضيق هرمز» سيؤدي إلى موجة تضخم في معظم دول العالم. ففي عام 2022، وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ التضخم العالمي 8,8%. أما هذا العام، فإذا استمر إغلاق مضيق هرمز، فمن المتوقع أن نشهد تضخماً سنوياً من رقمين، أي أكثر من 10%.

كيف ستتفاعل الدول مع هذا التسارع في

الأوسط انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية؟

التضخم؟ على الأرجح، من خلال تشديد السياسة النقدية للبنوك المركزية. أي أن السلطات النقدية ستضطر إلى رفع سعر الفائدة الأساسي. ومثل هذا الرفع قد يصبح «الزناد» المباشر الذي يطلق الركود.

كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال ولايته الأولى في البيت الأبيض، يسعى إلى خفض سعر الفائدة الأساسي إلى أدنى مستوى ممكن. وهو في ولايته الثانية يواصل السعي إلى تحقيق سعر فائدة منخفض أو حتى صفري. وهو يحتاج إلى ذلك من أجل تقليل نفقات الميزانية على خدمة الدين العام، وكذلك من أجل منع ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الاحتياطية الأخرى، كوسيلة للحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي.

لكن، على ما يبدو، فإن كيفن وورش، الذي من المتوقع أن يتولى قريباً «في أيار–حزيران» منصب رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلفاً لجيروم باول، سيتصرف بشكل معاكس تماماً. فهو سيرفع سعر الفائدة. ذلك لأن الرئيس الأمريكي، مع خططه ومشاريعه الطموحة، يحتاج ليس إلى مليارات، بل إلى تريليونات الدولارات. وهذه التريليونات لا يمكن جذبها إلى خزينة الدولة إلا من خلال رفع سعر الفائدة، لأن سعر الفائدة الأساسي للاحتياطي الفيدرالي هو المرجع لأسعار الفائدة على سندات الخزانة التي تغطي عجز الميزانية الأمريكية.

وفي المستقبل القريب، سنشهد في الاقتصاد الأمريكي عمليتين متوازيتين ناتجتين عن رفع سعر الفائدة. فمن جهة، ستؤدي الأموال مرتفعة التكلفة إلى إبطاء الاقتصاد، مما سيدفعه أولاً إلى حالة من الركود الجزئي «الجمود»، ثم إلى الركود الكامل «الانكماش». ومن جهة أخرى، ومن أجل منع انزلاق الاقتصاد إلى الركود، ستضخ السلطات النقدية كميات هائلة من الأموال الحكومية لدعمه وإنقاذه، كما حدث خلال ما يسمى جائحة كوفيد. سيتم الحصول على جزء متزايد من هذه الأموال ليس من الضرائب أو الرسوم، بل من خلال إصدار المزيد من سندات الخزانة. وسيتم الحفاظ على الطلب عليها، كما ذكر، بفضل ارتفاع سعر الفائدة.

كان دونالد ترامب قد صرّح في عام 2016، خلال حملته الانتخابية، بأنه قلق جداً بشأن الدين العام الأمريكي. ففي خريف عام 2016، كان الدين العام يبلغ 19,5 تريليون دولار، أي ما يعادل 106% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد وعد آنذاك ليس فقط بوقف نمو الدين، بل وحتى بخفضه، سواء بالقيمة المطلقة أو النسبية. لكن بحلول نهاية عام 2020، أي عند انتهاء ولايته الأولى، ارتفع الدين إلى 27 تريليون دولار.

أما ولايته الثانية، فقد بدأها والدين العام يبلغ 36 تريليون دولار «120% من الناتج». وفي 18 آذار، وردت أخبار بأن الدين العام الأمريكي وصل إلى 39 تريليون دولار «130% من الناتج». وهذا يعني أنه خلال سنة واحدة وشهرين تقريباً من وجود ترامب في منصب الرئيس، زاد الدين بمقدار 3 تريليونات دولار. وهذه وتيرة ارتفاع لم يشهدها الدين العام في عهد أي رئيس أمريكي آخر. وإذا استندنا إلى معدل النمو في السنة الأولى، فإن الدين قد يرتفع حتى نهاية ولايته بحوالي 8 تريليونات دولار إضافية. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار الحاجة المتزايدة للإنفاق الحكومي على السياسة الخارجية الإمبريالية، وكذلك على دعم الاقتصاد الأمريكي المتباطئ، فمن الممكن أن يزيد الدين حتى نهاية عام 2028 أو بداية 2029 بنحو 10 تريليونات دولار، وقد يصل إلى مستوى 50 تريليون دولار. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذه الحسابات افتراضية بحتة، لأن الاقتصاد الأمريكي قد يدخل في الركود في وقت أبكر بكثير.

الوضع في الاقتصاد العالمي أكثر خطورة لأن هناك أيضاً ديوناً غير حكومية مثل ديون الشركات والبنوك والمؤسسات المالية وديون الأسر أي الأفراد

نتحدث الآن عن الاقتصاد الأمريكي، لكن وضع الدين العام مشابه في دول أخرى. فمن حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تتصدر اليابان القائمة «نحو 240%». وفي أوروبا تبرز اليونان «أكثر من 150 %» وإيطاليا «نحو 140 %». أما في الاتحاد الأوروبي ككل، فتتجاوز النسبة 80%. وبالنسبة للصين، تتراوح التقديرات بين 90 و100 % من الناتج المحلي الإجمالي.

إن معدلات النمو الاقتصادي ومستوى الدين العام مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. فلكي تتمكن الدولة من خدمة ديونها «أي دفع الفوائد»، يجب أن ينمو اقتصادها. وإلا فإن الاقتصاد سيتعرض للاستنزاف، أو سيتم تمويل خدمة الدين من خلال اقتراض جديد، مما يؤدي إلى تضخم «هرم الديون». فإذا افترضنا أن الدين يعادل 100% من الناتج المحلي، وأن سعر الفائدة يبلغ 5% سنوياً، فإن الدولة تحتاج إلى نمو اقتصادي لا يقل عن 5 % سنوياً لخدمة هذا الدين. ومثل هذا النمو لا تستطيع تحقيقه اليوم لا أمريكا ولا أوروبا، وربما بصعوبة تستطيع الصين فقط تحقيقه.

لكن الوضع في الاقتصاد العالمي أكثر خطورة، لأن هناك أيضاً ديوناً غير حكومية، مثل: ديون الشركات، والبنوك، والمؤسسات المالية، وديون الأسر «أي الأفراد». وإذا جمعنا كل هذه الديون، فإن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في المراكز الثلاثة الرئيسية للاقتصاد العالمي– أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين– تصل إلى نحو 300%. وهذا يعني أن خدمة هذه الديون تتطلب نمواً اقتصادياً سنوياً بنحو 15 %، وهو أمر غير واقعي. وبالتالي، فإن هذه الاقتصادات قد وقعت في «فخ الديون»، الذي يصعب الخروج منه.

نظرياً، هناك ثلاث طرق للخروج من هذا الفخ.

الطريقة الأولى: أن تعلن الدولة عجزها عن السداد «الإفلاس»، ويتم شطب بعض الديون، وسداد بعضها الآخر من خلال الأصول الوطنية، «مثل: الموارد الطبيعية والممتلكات الحكومية». لكن هذا الخيار يؤدي إلى فقدان السيادة الوطنية، حيث تخضع الدولة لرقابة الدائنين.

الطريقة الثانية: تقليص قيمة الديون من خلال التضخم المرتفع، عبر تشغيل «المطبعة» النقدية للبنك المركزي بأقصى طاقتها.

الطريقة الثالثة: الدخول في حرب كبرى ضد الدول الدائنة، بحيث يتم إلغاء الديون في حال الانتصار، وقد تحصل الدولة المنتصرة أيضاً على تعويضات من الدول المهزومة.

ويرى الكاتب، أن ترامب قد يسعى إلى حل مشكلة الدين العام «وربما الديون بشكل عام» من خلال الطريقة الثالثة. فكيف يمكن تفسير أن ترامب، الذي يُقدّم كـ «صانع سلام»، قرر الدخول في حرب في الشرق الأوسط؟ لكن هذه مجرد ملاحظة، على سبيل التلميح للرئيس السابع والأربعين، الذي لا يستطيع أن يقدّم تفسيراً واضحاً لسبب إدخاله أمريكا في مغامرة عسكرية في الشرق الأوسط.

وبالطبع، لن يتمكن ترامب من إلغاء، أو حتى تقليص الدين العام الأمريكي من خلال هذه الحرب. بل على العكس، فإن النفقات العسكرية ستؤدي إلى زيادة هذا الدين بشكل كبير. لكن هذه الحرب ستؤدي حتماً إلى تفجير أزمة في الاقتصاد الأمريكي، ثم في الاقتصاد العالمي. وعلى الأرجح، قد يحدث ذلك بالفعل خلال هذا العام.

استراتيجية الدفاع الفسيفسائي الإيراني وتركيبها مع نظريات كلاوسفيتز وغيفارا وإنجلس «1»

تشير كثير من التحليلات العسكرية والأكاديمية إلى أنّ مبدأ «الدفاع الفسيفسائي»Mosaic Defense هو ابتكار إيراني محلّي، نشأ من رحم التجارب بعد غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق. ويتلخص هذا المبدأ فيما يمكننا اعتباره صيغة خاصة من العلاقة بين اللامركزية والمركزية في المجال العسكري، عبر تفويض الصلاحيات بشكل كامل إلى 31 قيادة إقليمية «في كل محافظة إيرانيّة» لتتمكن من شن حربٍ بشكل مستقل إذا تم تدمير القيادة المركزية في طهران. بعد 3 أسابيع من الحرب يتجلّى بوضوح أكبر نجاح هذه الاستراتيجية، كما يتبيّن تكاملها مع التحالف الأوسع للمقاومات في المنطقة، في تركيب لعدة دروس من تاريخ العلوم العسكرية، من كلاوسفيتز وإنجلس مروراً بغيفارا ووصولاً إلى أحدث نظريات وممارسات الحرب اللامتكافئة والاستنزافية، في وقتٍ ما زال فيه الأمريكي و«الإسرائيلي» عالقاً في إخفاقات الهجوم القصير السريع مع وهم «الحسم» عبر «قطع الرؤوس» وهو أسلوب تمتد جذوره بشكلٍ أو بآخر إلى «الحرب الخاطفة Blitzkrieg» النازيّة، وينسجم مع الجوهر الفاشي الذي يحرّك العدوان الأمريكي-الصهيوني المعاصِر، ولا سيّما تحت ضغط الهامش الزمني الضيق على شفا الانهيار الاقتصادي.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

يتفق عدد من الخبراء على أن الجذور الفكرية لمبدأ «الدفاع الفسيفسائي» أو «الموزاييكي» تعود إلى أوائل العقد الأول من الألفية الثانية، وتحديداً بعد العام 2003. حيث استخلصت إيران العبر من الانهيار السريع لنظام صدّام حسين في العراق الذي كان يتصف بتركيزه الشديد للقيادة والسيطرة، مما جعله ينهار عند التعرض لضربات «قطع الرأس» الأمريكية.

تمت صياغة مبدأ الدفاع الفسيفسائي وتحويله إلى هيكل عسكري رسميا عام 2009 على يد الجنرال محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني آنذاك، كخطة دفاعية استباقية. وفلسفة هذا المبدأ هي تفادي الوقوع في «نقطة فشل مفردة» «Single Point of Failure» من خلال تفويض الصلاحيات بشكل كامل لـ 31 قيادة إقليمية «في كل محافظة إيرانية» لتتمكن من شن الحرب بشكل مستقل تماما إذا تم تدمير القيادة المركزية في طهران.

وبحسب ما كتب راهول باوا في 9 آذار 2026 «وهو مدير مركز الدراسات المتكاملة والشاملة في نيودلهي»: «إنّ ما يُخطئ مهندسو هذه الحملة الجوية في تقديره هو أنّ إيران لم يتم بناؤها لتنجو من هذه الحرب من الأعلى، لقد تم بناؤها للبقاء على قيد الحياة من الأسفل. هذا هو الدفاع الفسيفسائي، ويمكن القول إنه الإطار العسكري الأكثر أهمية الذي ظهر في الشرق الأوسط في العقدين الماضيين».

الهندسة المعمارية للفسيفساء العسكرية

ويتابع الباحث الهندي راهول باوا موضحا: «يعمل كل من قادة الحرس الثوري الإيراني الإقليميين البالغ عددهم 31 قائدا، كلّ منهم بترسانة أسلحته الخاصة، وسلاسل الخدمات اللوجستية، وأجهزة الاستخبارات، وميليشيات الباسيج، المدربين بشكل واضح على اتخاذ قرارات عسكرية مستقلة، والتخطيط للهجمات، وشن حرب العصابات دون استشارة طهران. تشير اللغة الرسمية داخل الثقافة التشغيلية للحرس الثوري الإيراني إلى هذا باسم «بروتوكول الاستقلال التشغيلي»، الذي يتم تشغيله تلقائيا عندما تصبح القيادة المركزية غائبة. وأكد نائب وزير الدفاع الإيراني رضا تالاينيك علنا أن كلّ شخصية في هيكل القيادة قامت بتسمية خلفاء يمتدون ثلاث مراتب إلى الأسفل. إذا قتلت الجنرال، فإن عميده لديه أوامر مسبقة بالفعل. أنت تقتل العميد، ثم يستمر العقيد بالعمل...».

وفي الأول من آذار 2026، بعد أن أدت الضربات «الإسرائيلية» إلى مقتل المرشد الأعلى، علي خامنئي، نشر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي على منصةX :

> **الدفاع الفسيفسائي صيغة خاصّة من العلاقة بين اللامركزية والمركزية في المجال العسكري صمّم للصمود أمام ضربات «قطع الرؤوس» الخاطفة**

«التفجيرات في عاصمتنا ليس لها أي تأثير على قدرتنا على شن الحرب. يتيح لنا الدفاع الفسيفسائي اللامركزي أنْ نقرّر متى وكيف ستنتهي الحرب».

دور «الباسيج» والتوليف بين كلاوسفيتز وغيفارا

الباسيج هو «النسيج البشري الذي يجمع هذا الكائن معا» بحسب وصف باوا. أنشأها آية الله الخميني عام 1979 كقوة تطوعية شعبية، وتعمل الآن كذراع فرعي للحرس الثوري الإيراني، ويشكل أعضاؤها الذين يقدر عددهم بمليون عضو العمود الفقري شبه العسكري تحت قوات الحرس الثوري المحترفة البالغ عددها 150 ألف جندي. وفي المقاطعات الساحلية، يتم تنظيم كتائب «عاشوراء» و«الإمام الحسين» في المدن للعمل بشكل مستقل، والدفاع عن المناطق الجغرافية المحددة، والاستفادة من القرب من المراكز اللوجستية وشبكات الطرق الساحلية لضمان حركة مرنة وسريعة للأصول القتالية بين القطاعات. هذه ليست جيوشا مجندة تنتظر أوامر عبر الراديو، بل لديهم حزم المهام المعينة مسبقا. إنهم يعرفون تضاريسهم بالطريقة التي يعرف بها المزارع حقله، ويعزّزون وجود 31 جيشا منفصلاً ومتحمسا «ومعبأً أيديولوجيا» ومدمجا جغرافيا في وقت واحد.

إذا بحثنا عن قراءة لتنظيم الباسيج من منظور كلاوسفيتز، ربما يكون أقرب لمفهومه عن «الشعب المسلّح». إنّ كلاوسفيتز، في تحليله للحرب الأهلية الإسبانية ضد نابليون، رأى أنّ الشعب المُسلّح يمكن أن يكون قوة فعالة إذا توفرت شروط محددة: 1- أن تكون الحرب دفاعية وليست هجومية. 2- أن تغطي مساحات شاسعة من الأراضي. 3- أن يكون الطابع الوطني للشعب متحمساً للقتال. 4- أن تكون التضاريس وعرة وصعبة على جيشٍ نظامي.

الباسيج يحقق هذه الشروط الأربعة: فالباسيج يستدعى للدفاع عن إيران، لا للهجوم. وينتشر في كل المدن والقرى الإيرانية. ولديه طابع وطني وأيديولوجي حماسيّ، حيث إنّ أعضاءه مدفوعون بولاية الفقيه والأيديولوجية الثورية المرتبطة بها. كما أنّ جبال زاغروس والمناطق الوعرة هي بيئة طبيعية لعملياته.

لكن كلاوسفيتز في زمانه أضاف تحذيرا مهما: «لا يمكن الاعتماد على حرب العصابات كبديل عن الجيش النظامي. فدورها مساعد وليس أساسيا». وهنا يكمن اختلاف، حيث في العقيدة الإيرانية، الباسيج ليس مجرد «مساعد» للجيش النظامي، بل هو جزء لا يتجزأ من الهيكل الدفاعي الأساسي، ويُعتبر في بعض السيناريوهات «مثل الدفاع الحضري» العنصر الأكثر أهمية.

هل يمكن قراءة دور الباسيج من منظور تشي غيفارا عن «الطليعة الشعبية المقاتلة»؟ لقد رأى غيفارا أن حرب العصابات تعتمد على «النواة المسلحة الطليعية» التي تنبثق من الشعب وتقوده. قد يكون في الباسيج شيء من هذا ولكن هناك فروقا جوهرية: فالباسيج رغم الانتشار ليس مستقلًا عن أيّ سلطة مركزية، فهو تابع للحرس الثوري، منضبط في هيكل قيادة مركزي «رغم اللامركزية التكتيكية»، وهنا نلاحظ توليفة خاصة بين المركزية واللامركزية. إنه يعمل في المناطق الريفية والنائية، ومنتشر في المدن والأرياف، لكن تركيزه الأكبر في المراكز الحضرية والمناطق الفقيرة. من حيث التسليح يحمل الباسيج أسلحة غير ثقيلة، ويمتلك ترسانة متنوعة «صواريخ، طائرات مسيرة، أسلحة خفيفة» بدعم من الحرس الثوري. وباختصار يمكن اعتبار الباسيج أحد التطبيقات العملية لفكرة غيفارا عن «اندماج المقاتل في الشعب»، لكنه للحفاظ على النظام وليس للانقلاب عليه.

صواريخ إيران تدكّ ديمونة وصاروخ واحد ينهي حيّاً كاملاً في عرّاد

الحرب الخاطفة التي تمناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبنيامين نتنياهو، تحوّلت سريعاً إلى مستنقع خطر! بعد 23 يوماً من العدوان الأمريكي-«الإسرائيلي» ضد إيران تنجح الجمهورية الإسلامية في توجيه ضربات مستمرة ونوعية، وتكشف عن قدرات عسكرية كبيرة تتميز بقدرتها على العمل حتى ضمن ظرف القصف المعادي المتواصل.

■ علاء ابوفرّاج

الحرب تتطور بسرعة شديدة، وحملت معها الكثير من المفاجآت، فإلى جانب قدرات إيران الكبيرة التي كانت تبدو غير قابلة للتصديق بنظر البعض، أظهر حزب الله في لبنان حضوراً صادماً، بعد أن كانت الدعاية «الإسرائيلية» تروج أنّه انتهى، ظهر بقوة في المعركة، وهو قادر على تنفيذ 50 عملية في اليوم الواحد، مستهدفاً المستوطنات والآليات والدبابات وجنود الاحتلال!

ترامب يظهر تخبطاً أكبر، ولم يعد قادراً على تسويق أكاذيبه، ففي ردّه على تقرير نشرته نيويورك تايمز، يكشف حجم الأكاذيب التي يقولها للشعب الأمريكي، قال في دفاعه عن نفسه: إن «الولايات المتحدة مسحت ايران عن الخريطة» لكنّه كان بالواقع يثبت ما جاء في التقرير، إذ كانت إيران في الوقت نفسه تنفذ واحدة من أعنف وأخطر الهجمات حتى الآن على «إسرائيل» إذ نجحت الصواريخ باختراق واحدة من أكثر المناطق تحصيناً، وضربت مدينة عرّاد ومدينة ديمونة، وتقول الأنباء عن استهداف مبنى مرتبط بالبرنامج النووي «الإسرائيلي» وإلحاق أضرار كبيرة وعشرات الإصابات، ليكون الاستهداف التالي في مدينة عـرّاد في حي سكني، وسبب أضـراراً فادحة في أكثر من عشرين مبنى سكني، بعضها انهار تماماً، فيما هرعت فرق الدفاع المدني إلى موقع الحادث، وكان عدد العناصر المتواجدة يفوق الألف، ما يشير إلى حجم الضربة!

ردّ إيران المتماسك

يتميز الرد الإيراني حتى اللحظة بكونه متواصلاً وبعيداً عن العشوائية، فهو من جهة رد بالمثل على الضربات التي تنفذها «إسرائيل» والولايات المتحدة، ومن جهة ثانية توسيع لطبيعة الأهداف، فإيران في كثير من الأحيان لا تكتفي برد مماثل، بل تصعّد الاستهداف، فحين تستهدف منشأة لإنتاج الطاقة مثلاً في إيران، لا يكون الرد استهداف منشأة في الطرف المقابل، بل في استهداف عدد من المنشآت في عدد من الدول، ما يظهر أن قدرات إيران لا تتمثل فقط بوجود صواريخ ومسيرات قابلة للإطلاق من المدن المدفونة في الجبال، فهذه مسألة مفروغ منها، بل ما يجري فعلياً هو أن هناك قيادة عسكرية وسياسية متماسكة، وهو بالضبط جوهر أزمة «إسرائيل» والولايات المتحدة، فإذا كانت الخطة تعتمد فعلياً على خلق صدمة بعد اغتيال القيادات الأساسية، واغتيال من ينوب عنهم فوراً، فيمكننا القول: إن الخطة تفشل، وهو ما يدفع الأمور إلى أماكن خطرة جداً، فإن كانت الحرب هي في الواقع حرب مصيرية بالنسبة للكيان الصهيوني تحديداً، فإن فشل الخطة قد لا يقود إلى إنهاء الحرب، بقدر ما يمكن أن يقود إلى توسيعها، وهو ما يحاول بنيامين نتنياهو فعله، فعندما تستهدف «إسرائيل» حقل غاز في إيران، فهي تفتح المجال لنقل الحرب إلى استهداف كل البنى التحتية للطاقة في المنطقة، وتل أبيب تعلم بالطبع أن إيران قادرة على توجيه ضربات من هذا النوع، ما يمكن أن يتحول أيضاً إلى تهديد وجودي بالنسبة لدول الخليج، خصوصاً تلك التي فشلت في تنويع مصادر دخلها الوطني ولا تزال تعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط الخام. معنى هذا أن الكيان يعمل بشكل حثيث ومتواصل على زيادة قائمة الدول المشاركة في الحرب، وهذا وإن لم يكن كافياً لحسم النتائج لصالح «إسرائيل» لكنّه قادر على إطالة أمد الحرب أكثر.

إيران تخوض حرباً مصيرية وتفكر بشكلٍ عميق واستراتيجي فهذه الضربات الموجعة ليست إلا جزءاً من استراتيجية شاملة فطهران تجد مساحة للتفكير بشكل وطبيعة المنطقة بعد الحرب،

لكن ضربات إيران وتحديداً تلك في 21 آذار، قادرة أيضاً على فرض معادلة جديدة، فإن كان استمرار الحرب مطلوب «إسرائيليا» فيجب أن تكون تكلفة ذلك كبيرة إلى درجة تهدد بقاء «إسرائيل»، فإن تصريحات المسؤولين «الإسرائيليين» كانت تقول: إن الصاروخ الذي أصاب عراد ليس استثنائياً، وإن ما جرى كان «فشلاً في اعتراض الصاروخ» لكن الواقع يقول: إن اعتراض الصواريخ لا يتطلب فقط مهارة فنية! بل يتطلب فعلياً وجود كمية كافية من صواريخ الاعتراض، التي يجري استنزافها بشكل كبير جداً، وهذا ما يعني أن ضربات مثل تلك التي جرت في عراد وديمونة، ليست إلا بداية لمرحلة جديدة، فالصواريخ الإيرانية لن تجد ما يمنعها من الوصول إلى أهدافها سواء أكانت «الاستثنائية» أو «عادية»، وإن كان صاروخ واحد غير استثنائي ووزن المادة المتفجرة فيه 450 كغ قادر على تدمير حي سكني بأكمله، فكيف سيكون المشهد خلال الأيام القليلة القادمة؟ فصحيح أن «إسرائيل» قادرة على توجيه ضربات كثيرة داخل إيران، لكن ما يجب أن يظل حاضراً هو أن مساحة الكيان الصهيوني اليوم تقارب 22 ألف كم^2 بينما تمتد مساحة إيران إلى أكثر من 1,6 مليون كم^2 وتصل الكثافة السكانية داخل «إسرائيل» إلى 446 نسمة في كم^2 بينما لا تتجاوز 57 نسمة في كم^2 داخل إيران، مع وجود مناطق ريفية كبيرة يتوزع فيها عدد كبير من السكان. هذه بالإضافة إلى أن المستوطنين يظهرون حماساً أقل اتجاه البقاء في «إسرائيل» وخصوصاً أنّهم يرون فرصاً أفضل للعيش بعيداً عن منطقة ملتهبة.

تخطيط استراتيجي واضح

إيران تخوض حرباً مصيرية، وتفكر بشكل عميق واستراتيجي، فهذه الضربات الموجعة ليست إلا جزءاً من استراتيجية شاملة، فطهران تجد مساحة للتفكير بشكل وطبيعة المنطقة بعد الحرب، وتضع ثوابت أساسية مرتبطة بمصير القوات الأمريكية في المنطقة، فالرئيس الإيراني خرج في 21 آذار بمناسبة عيد النوروز، وقدَّم اقتراحاً بإنشاء تكتل إقليمي موحد، يجمع دول المنطقة، لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، كما اقترح إنشاء برلمان يضم الدول الإسلامية، ليكون منصة للتنسيق والتشاور وحل النزاعات داخلياً دون تدخل خارجي، كما دعا الرئيس مسعود بزشكيان إلى رفض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وبناء منظومة أمنية مشتركة تعتمد على قدرات دولها نفسها لتحقيق الاستقرار. إن هذا الطرح قد يبدو بنظر البعض مجرّد حديث للاستهلاك الإعلامي، إلى انّه ينطلق من وقائع، وتحديداً بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، فإن تلقي الولايات المتحدة هزيمة بهذا الحجم، سيكون مدخلاً لإنهاء تواجدها في هذه المنطقة، وإن تقديم إيران مبادرة من هذا النمط للدول الإسلامية، يعني فعلياً تأمين مخرج آمن بأقل الخسائر الممكنة، فإن وجود القوات الأمريكية في المنطقة سيكون العائق الأهم في بناء أي تكتل إقليمي حقيقي، وإن إنهاء هذا الوجود سيفتح المجال لذلك.

إن أي حرب مع «إسرائيل» هي في الحقيقة مطلب حقيقي للغالبية العظمى من شعوب المنطقة، حتى لو كان للأنظمة العربية حساباتها، فإن اندلاع هذه المواجهة، أعاد تصويب البوصلة إلى الخطر الحقيقي، وأظهر أمام شعوب المنطقة، أن الولايات المتحدة لن تجر المنطقة إلا للخراب، بعد أن كان الكثير منهم يظن أن الضمانة الوحيدة للأمن هي التحالف مع الولايات المتحدة، أظهرت إيران أن العكس هو الصحيح! فإيران المحاصرة تقاتل اليوم بشراسة أعتى جيوش العالم، وتربك صفوفهم، بينما تحاول دول الخليج التي كانت تعيش في بيئة منفتحة تحت مظلة الأمن الأمريكية طرق الأبواب لتحصيل صواريخ للدفاع الجوي، تبين أنّها غير متاحة في أكثر اللحظات خطورة!

كيف استعدت الصين للاضطراب في أسواق النفط العالمية؟

تُشكل التداعيات المتصاعدة للحرب الأمريكية-«الإسرائيلية» على إيران اختباراً استراتيجياً حقيقياً لأمن الطاقة الصيني، حيث تجد بكين نفسها في قلب المعادلة العالمية كأكبر مستورد للنفط في العالم، أمام تهديد مباشر يتمثل في احتمال انقطاع التدفقات عبر مضيق هرمز الذي يعبره ثلث النفط الخام المنقول بحراً و20% من الاستهلاك العالمي. ورغم الخطورة البالغة لهذا السيناريو، الذي وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه قد يتسبب في «أكبر تعطل للإمدادات في تاريخ سوق النفط العالمية»، فإن الصين لم تنتظر الحدث، بل سبقته بعقدين من الاستثمار المكثف في بدائل الطاقة، وبناء مخزون استراتيجي هائل.

■ معتز منصور

نجحت بكين في تجميع احتياطي نفطي قياسي يتراوح بين 1,1 و1,3 مليار برميل، تشمل الاحتياطي الاستراتيجي والمخزونات التشغيلية، وهو ما يعادل المخزون الاستراتيجي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريبا، إذ يبلغ أعضاء المنظمة 32 دولة ولديهم أكثر من 1,2 مليار برميل في مخزونات الطوارئ العامة، وهو ما يمنح الصين هامش أمان يغطي الانقطاع الكامل لواردات النفط من الشرق الأوسط لمدة تقارب ستة أشهر، وفقا لتقديرات خبراء معهد الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة البترول الوطنية الصينية. ولم تعتمد الصين على التخزين فحسب، بل عملت على تنويع مصادر وارداتها لتقليل الاعتماد على الممرات البحرية المحفوفة بالمخاطر، حيث ارتفعت مشترياتها من النفط الخام في بداية عام 2026 بنسبة 16%، مع تحول ملحوظ نحو روسيا التي باتت مصدرا لـ 17,4% من وارداتها، بالإضافة إلى الاعتماد على خطوط الأنابيب البرية والتنويع في الطاقة المتجددة. إلى جانب أن النفط لا يمثل سوى 18,2% من استهلاك الطاقة الكلي في الصين. هذا التحول المدروس جعل اعتماد الصين على مضيق هرمز يقتصر الآن على حوالي 40% إلى 50% من واردات النفط المنقول بحرا، ولا يمثل سوى 6,6% من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد، مدعوما بتفوق تكنولوجي في صناعة السيارات الكهربائية التي تشكل 70% من إنتاج العالم، مما يقلل من حدة الصدمة. ومع ذلك، تظل التحديات قائمة، فاعتماد الصين على المصادر الأجنبية لا يزال يتجاوز 70% من احتياجاتها النفطية، وتبقى عرضة لتقلبات الأسعار وتكاليف الشحن، وهو ما يجعلها في حالة تأهب دائم رغم مناعتها النسبية مقارنة بأوروبا وآسيا.

تايوان واستقرار امدادات الطاقة

في خضم هذه التطورات، تبرز قضية تايوان كإحدى الأوراق التي تسعى الصين لتوظيفها ضمن استراتيجية أمن الطاقة، وإن لم تكن مبادرة حكومية رسمية معلنة بوضوح، إلا أن الفكرة المطروحة تدور حول ضمان تدفق الطاقة للجزيرة مقابل قبولها الانضواء تحت الحكم الصيني. ورغم أن هذا الطرح اصطدم برفض تايواني متوقع، وتصميم على الاستقلالية في أمن الإمدادات، حيث أمنت تايوان إمدادات بديلة تكفي لأشهر مقبلة من مصادر، منها: الولايات المتحدة.

تكمن أهمية هذه المقاربة في أن تايوان تعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد لتأمين احتياجاتها من الطاقة، وكانت تستورد ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال من قطر. التلويح الصيني بهذه الورقة يظهر هشاشة أمن الطاقة بالنسبة للجزيرة، وكذلك يبعث بإشارة، أن حصار الصين، أو محاولة خنقها من خلال قطع امدادات الطاقة سيشمل أيضا تايوان.

الموقف الصيني من الحرب

أما على الصعيد السياسي والاستراتيجي المباشر للحرب، فإن موقف الصين يتسم بالتوازن الدقيق والواضح في جميع القضايا العالمية، وهو الدعوة الى خفض التصعيد والتفاوض، ولكن هذا لا يعني مساواة بين أطراف الصراع، فالصين ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها العالمية لا تساهم في الاستقرار والتعاون، ولذلك فإن من مصلحة الصين استنزاف قدرات واشنطن العسكرية، وانكشاف نقاط ضعفها أمام خصم بحجم إيران، بل وتعرضها لخسائر. والحديث عن مساعدة الصين غير المباشرة في الحرب في هذا الإطار أمر منطقي جدا، وهذا ما قد يلجم الأمريكيين عن التورط في حماقة عسكرية مباشرة مع الصين، كذلك فإن الصين ترى بسقوط إيران وتفتيتها– أو تحولها إلى دولة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية– كخسارة استراتيجية كبرى، نظرا لأهمية إيران كشريك في مبادرة الحزام والطريق، وكعضو فاعل في منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة «البريكس» منذ 2024 و2023 على التوالي. وتعتبر الصين الشريك الاقتصادي الأهم لإيران، حيث تشتري نحو 90% من الصادرات الإيرانية التي تبلغ 1,6 مليون برميل يوميا «هناك تقارير تفيد بان الرقم أكبر من ذلك، ولكن يجري بيعه عبر وسطاء تفاديا للعقوبات»، مما يوفر لطهران عشرات المليارات من الدولارات سنويا، ويدعم حليفا استراتيجيا في وجه العقوبات. لذا، فإن الموقف الرسمي الصيني يدعو بوضوح إلى وقف العمليات العسكرية، والعودة إلى طاولة المفاوضات، لإيجاد حلول سلمية، مع التأكيد على تثبيت حقوق إيران بما في ذلك حقها في تخصيب اليورانيوم الذي تعترف به بكين.

وتكمن أهمية الموقف الصيني ليس فقط من أجل الحفاظ على استقرار تدفقات الطاقة العالمية، ولكن يمتد إلى مساعيها المشتركة مع موسكو لضرب المخططات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي تدفعها التطورات الموضوعية– ومصالح دول وشعوب المنطقة– للذهاب إلى تحالفات أوسع، بين دول المنطقة وبينها، وبين القوى الصاعدة، وهذا بالضبط ما تسعى الولايات المتحدة و«إسرائيل» لتعطيله وصولا– إن استطاعوا– إلى تدمير المنطقة، ونشر الفوضى في عموم آسيا الوسطى، الممتدة إلى حدود الصين وروسيا، لذلك فان الموقف الصيني ينطلق من المستوى القريب، وصولا إلى المخاطر الاستراتيجية، ويبدو أن القوى الصاعدة قد أعدّت نفسها للتعامل مع هذه الأزمات، كما أن الصين استعدت لأزمات تدفقات النفط.

الاتحاد الأوروبي: قمّة «هلعٍ» في بروكسل

تعكس القمة الأوروبية الأخيرة في بروكسل صورة قارة تعيش تحت ضغط تداعيات حرب لا تسيطر عليها، لكنها تدفع ثمنها بشكل مباشر، وترفع من حدة التهديدات عليها، فالحرب الأمريكية–«الإسرائيلية» على إيران ليست مجرد ملف خارجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، بل تحولت إلى عامل تفجير داخلي يطال الاقتصاد، والطاقة، والسياسة، وحتى التماسك بين الدول الأعضاء.

■ ملاذ سعد

في صلب النقاشات، برز ملف الطاقة كأولوية أولى، فارتفاع الأسعار منذ بداية الحرب كشف هشاشة البنية الأوروبية، واعتمادها المستمر على الخارج، وسط انقسام واضح بين دول تدفع نحو تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة، وأخرى تطالب بإصلاحات عاجلة في سوق واردات الطاقة التقليدية، لكن خلف هذا الجدل التقني، يكمن قلق أعمق: أي تصعيد إضافي في الخليج، أو تعطيل طويل لمضيق هرمز، يعني ضربة مباشرة للاقتصاد الأوروبي الذي يعاني أصلًا من تباطؤ في الإنتاج والنمو. في موازاة ذلك، حضرت هواجس الهجرة بقوة، فالقادة الأوروبيون لم يخفوا تخوفاتهم من تكرار سيناريو 2015 في حال توسعت الحرب، وتدفقت موجات لجوء جديدة من غرب آسيا، وهذا القلق سياسي خالص، لما يحمله من تداعيات على صعود اليمين، وتفكك ما تبقى من إجماع أوروبي، فضلاً عن عدم قدرة الدول الأوروبية على تمويل واحتواء موجات لجوء جديدة.

أما الملف الأوكراني، فظهر كضرر جانبي لهذه الحرب: تراجع الزخم الأوروبي لدعم كييف، وتعثر حزمة تمويل ضخمة، إثر موقف الرئيس المجري فيكتور أوربان، يعكسان تحوّل الأولويات، فأوربان، المدفوع بحسابات الطاقة، واستئناف تدفقات النفط الروسي، يبدو أنه يضع مصالحه الوطنية في مواجهة الخط الأوروبي العام، ما يكشف حدود «الوحدة» داخل الاتحاد، وهو ما يضعف موقف أوروبا بمواجهة روسيا بالمحصلة.

مهلاً... «الانشقاقات» لم تحدث في إيران، بل بدأت في واشنطن نفسها!

كان الرهان في واشنطن وتل أبيب منذ اللحظة الأولى لانطلاق الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» على إيران في 28 شباط يقوم على تفجير الداخل الإيراني، عبر دفعه نحو انطلاق موجة من التظاهرات والانقسام السياسي وانهيار النظام، لكن ما حدث فعلياً، وما تُظهر مؤشراته حتى الآن، أن الأمور تمضي في الاتجاه المعاكس تماماً: تماسك في البنية الإيرانية، مقابل مؤشرات لتصدعات واضحة داخل البنية السياسية والأمنية الأمريكية نفسها، وداخل إدارة ترامب وقاعدته، وهذه المفارقة لا تعد تفصيلاً عابراً، بل تشكل أحد أهم مفاعيل الحرب الجارية حتى الآن.

■ يزن بوظو

صراع حاد في الكونغرس

الحرب الجارية تحولت سريعاً إلى أزمة سياسية مفتوحة داخل الولايات المتحدة، فالقرار الذي اتخذه دونالد ترامب بشن ضربات واسعة على إيران، دون تفويض جديد من الكونغرس، صدّر إلى الواجهة سؤالاً عن «صلاحيات الحرب» كعنوان لمواجهة سياسية– دستورية في آن واحد، وصولاً لإجراء تصويت داخل الكونغرس على مشروع قرار يهدف لتقييد صلاحيات الرئيس عسكرياً، ورغم أن القرار لم يمرر أثناء التصويت بفارق ضئيل، 912 صوتاً مقابل 212، كان الأهم، هو ما كشفه من انقسام فعلي داخل الحزبين التقليديين الجمهوري والديمقراطي، وليس فقط بينهما.

الديمقراطيون تبنوا موقفاً شبه موحد ضد الحرب، واعتبروها «حرباً اختيارية» غير دستورية، فيما بدأ عدد من الجمهوريين، وإن كان بشكل بحدود، بإظهار مواقف تململ من تعدٍّ للسلطة التنفيذية على التشريعية، ومن غياب استراتيجية خروج واضحة من الحرب، وعدم وضوح أهدافها، وهذا التململ لا يزال في بدايته، لكنه مرشح للتصاعد مع ارتفاع الكلفة البشرية والمالية للحرب.

اعتراض من داخل البنية الأمنية

الحدث الأبرز والأكثر دلالة، كان استقالة جو كينت، مدير مركز مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، وهي خطوة غير مسبوقة من داخل قلب المؤسسة الأمنية... كينت لم يكتف بالاستقالة، بل قدم رواية مضادة بالكامل للرواية الرسمية: فإيران، وفقاً له، لم تكن تشكل «تهديداً وشيكاً»، ويؤكد أن الحرب جاءت نتيجة ضغوط خارجية، وإشارة واضحة ومباشرة إلى الدور «الإسرائيلي» واللوبي الصهيوني داخل واشنطن، وخطورة هذه الاستقالة لا تكمن فقط في مضمونها، بل في موقع صاحبها، الذي ينتمي أصلًا إلى معسكر ترامب السياسي، وهو الذي كان قد عيّنه في منصبه أساساً، ما يعني أن التصدع بات داخل «المعسكر الواحد»... وإذا ما أردنا استخدام لغة الأمريكي نفسه في التوصيف، فهذه الاستقالة تمثل أول «حالة انشقاق أمنية عن النظام الأمريكي»! فضلاً عن «الانشقاقات السياسية».

هذا التصدع يتجلى بشكل أوضح داخل حركة «ماغا» نفسها، فالحرب فتحت انقساماً بين جناحين: جناح تقليدي يميل إلى التدخل العسكري، ويبرر الحرب باعتبارها ضرورة أمنية، وجناح «أمريكا أولاً» الذي يرى فيها خيانة مباشرة لوعود ترامب وحملته بإنهاء الحروب الخارجية، والتركيز على الشؤون الداخلية، وخرجت شخصيات بارزة، مثل: مارجوري تايلور غرين، وتاكر كارلسون، اللذان كانا جزءاً أساسياً من حركة ماغا، وداعماً إعلامياً كبيراً في انتخابات ترامب، بانتقادات حادة، وصلت إلى حد اعتبار ما يجري «حرباً لغير مصلحة أمريكا» وتضع «إسرائيل» أولاً.

هذا الانقسام داخل «القاعدة الترامبية» قد يكون الأخطر سياسياً عليه، لأنه يضرب الأساس الذي بني عليه المشروع السياسي لترامب نفسه، فالرجل الذي قدم نفسه كـ «رئيس السلام» يجد نفسه اليوم يقود حرباً مفتوحة في غرب آسيا، بما يعنيه ذلك من تناقض بنيوي مباشر مع خطابه السابق، فضلاً عن فشل العديد من الأهداف السابقة المعلنة، ومنها: إنهاء الحرب في أوكرانيا، والعملية العسكرية في فنزويلا.

الانقسام في الكونغرس التصدع داخل ماغا الاستقالة من داخل المؤسسة الأمنية والسخط الشعبي المتزايد كلها مؤشرات على أزمة مرشحة للتفاقم لتطال البنية السياسية الأمريكية كلها

استقطاب شعبي واسع

على المستوى الشعبي، الصورة لا تقل تعقيداً، فاستطلاعات الرأي تظهر دعماً محدوداً للحرب مقارنة بحروب سابقة، ربما هو الأدنى تاريخياً، فالأغلبية تميل إلى رفضها والتشكيك بجدواها بالنسبة للولايات المتحدة، والأهم، أن هذا الرفض لا يقتصر على الديمقراطيين، بل يمتد إلى شريحة واسعة من الجمهوريين، والناخبين الذين صوتوا لترامب نفسه، وهذه الشريحة، حتى وإن كانت أقلية، قد تكون حاسمة في انتخابات التجديد النصفي المقبلة.

العامل الاقتصادي يزيد من حدة هذه التداعيات، فارتفاع أسعار الوقود بشكل سريع، وعودة الضغوط التضخمية، يضعان الحرب في صلب الحياة اليومية للأمريكيين، لا كحدث خارجي غير معنيين به، بل كعبء داخلي مباشر، مما دفع لخروج عدة مظاهرات متفرقة وجزئية تنديداً بالحرب الجارية، ومع الحديث عن طلب تمويل قد يصل إلى 002 مليار دولار، بدأت أصوات داخل الكونغرس، من الحزبين، بطرح سؤال عن الكلفة بجدية أكبر، مع ضغوط ومحاولات لعدم تمرير المبلغ.

ضمن كل ذلك، وبالتوازي معه، يتصاعد أيضاً الحديث حول دور «إسرائيل» داخل القرار الأمريكي منذ بدء الحرب، ليأتي موقف كينت وتصريحاته، وترددها داخل بعض أوساط اليمين، لتعكس اتساع مساحة الشك في أن واشنطن تنجر إلى صراعات لا تخدم مصالحها المباشرة، ورغم أن هذا لا يعني انقلاباً شاملاً في الموقف من «إسرائيل» بعد، لكنه مؤشر على تآكل تدريجي ومتصاعد في الإجماع التقليدي لدعمها، خصوصاً داخل الأجيال الأصغر، وبعض التيارات الشعبوية، بما يعنيه الأمر من ارتدادات خطيرة على «إسرائيل» نفسها من قبل أهم وأكبر حلفائها التقليديين.

جبهتان: خارجية وداخلية

إجمالاً، يمكن القول: إن الحرب على إيران لا تعيد فقط رسم خرائط القوة في غرب آسيا، خصوصاً أنه من الواضح أن هذه الخرائط لا تسير لمصلحة الولايات المتحدة، بل تعيد أيضاً تشكيل التوازنات داخل الولايات المتحدة نفسها: الانقسام في الكونغرس، التصدع داخل «ماغا»، الاستقالة من داخل المؤسسة الأمنية، والسخط الشعبي المتزايد، كلها مؤشرات على أزمة مرشحة للتفاقم لتطال البنية السياسية الأمريكية كلها.

وإذا استمرت الحرب، وارتفعت كلفتها، فإن هذه التصدعات قد تتحول إلى شرخ سياسي أعمق، يضعف قدرة الإدارة على الاستمرار، ويجعل من الداخل الأمريكي ساحة موازية للصراع، لا تقل أهمية عن الجبهات العسكرية في الخارج، بل قد تكون الجبهة الحاسمة في نهاية المطاف.

الحرب كجرعة واقعية لترتيب علاقة الذات والموضوع

في قلب الحرب القائمة يمتلئ الفضاء العام اليوم بنقاشات حول مدى «الجنون» الذي وصل إليه عالمنا، وتجري مقاربة «الترامبية» والموقف منها على قاعدة هذا «الجنون» إما في نقاشها كظاهرة معزولة أو دون تأطير تاريخي كاف لأبعادها والمدى الذي تؤسس له خاصة لناحية أي عالم ضروري يجب تقديمه في وجهها.

■ د. محمد المعوش

الحرب-الأزمة مدخلاً تاريخياً للواقعية

على الرغم من أن الحرب الحالية ذات الجوهر العالمي والممتدة منذ عقدين تقريبا وتتصاعد، تختلف في الشكل عن سابقاتها، الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى الأحداث الثورية في القرن التاسع عشر كثورات 1848 عالمية الطابع في جوهرها، إلا أنها كما سابقاتها أيضا، أطلقت، وما زالت، موجة من الواقعية تفعل فعلها في حقول السياسة والفكر والوعي والعلوم وتعيد ترتيب العلاقة بين الذات والموضوع، والتي بدأنا نلمس نتائجها تدريجيا.

في الانفصال والثنائية المتطرفة

في مواد سابقة حاولنا الاستعانة بالفلسفة وتطورها التاريخي، كحقل من النشاط البشري عالي التجريد، من أجل الخروج بأدوات تعينها على فهم التحولات التاريخية الحاصلة. وفي هذه الاستعانة تتمثل أداة منهجية استعملها ماركس والمعروفة بمنهجية التفكير العكسي. وتقوم المنهجية على دراسة مستويات التطور العليا من أي ظاهرة من أجل فهم مستوياتها الأقل تطورا، ففي مستويات التطور العليا يظهر الاتجاه العام الكامن في الظاهرة. وإذا استعرنا هذه المنهجية وطبقناها على الفلسفة نفسها كأقصى شكل من التطور التاريخي متمثلا في حركة الفكر المجرد كنشاط بشري، يمكن فهم مسار الحدث التاريخي اليوم. هذه الاستعارة المنهجية وتطبيقها المقارن بين حقلي الفلسفة وحقل التطور التاريخي الاقتصادي السياسي الاجتماعي تستند إلى خلاصة أخرى وهي أن المرحلة الراهنة هي تعبير عن وصول التناقضات في الرأسمالية إلى أعلى مستوى من تطورها التاريخي، ومعها المجتمع الطبقي ككل. هذا يسمح للمرحلة بأن تكون كاشفة عن جوهر الانقسام الطبقي تاريخيا، وبالتالي يؤسس إلى اقتراب الواقع الفعلي من شكله الفلسفي الذي يتكشف في تاريخ الفلسفة بالذات، وفي معادلة انقسام الذات والموضوع بشكل خاص.

مفاعيل ما بعد الحداثة

بعد التقارب الكبير بين الذات والموضوع نتيجة لتضييق الهوة بين رأس المال والعمل كمفاعيل لثورات النصف الأول من القرن الماضي بشكل خاص، جاءت مرحلة ما بعد الحداثة لتعيد توسيع الانقسام بين الذات والموضوع وتدفعه إلى مستوى متطرف. هذا التوسيع أخذ مثلاً شكل النموذج الفرداني ومعه كل النموذج الليبرالي في الاقتصاد والثقافة والسياسة، والذي توحّش لاحقاً ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فكان انحداراً كبيراً للعقلانية نحو اللا عقلانية، ومنها دفع العقل والوعي التاريخي بعيداً عن الواقع وقطع الممارسة الفاعلة، والتي تأخذ شكل الاستهلاك المفرط السلبي، وتتمثل في حقل السياسة بقتل الفعل السياسي للشعوب. هذا التوجه نحو اللا عقلانية والتطّرف في ثنائية الذات والموضوع، بدأ بالتصاعد نتيجة أزمة 2008 وبداية الانغلاق التاريخي أمام الإمبريالية والرأسمالية بشكل عام. ومع تصاعد الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شهد الحقل التاريخي تحقيقاً للانقسام الفلسفي بين الذات والموضوع آخذاً شكل المادية المتطرفة والمثالية المتطرفة، حيث يجري من ناحية المثالية المتطرفة نفي الموضوع «تدمير المجتمع بحد ذاته والطبيعة والوجود المادي للإنسان» ومن ناحية المادية المتطرفة بنفي الذات «تدمير العقل». وهذان التطرفان يتحركان جنباً إلى جنب كما في تاريخ الفلسفة التي يتطلب فيها قطبا الانقسام المتطرف المادي-المثالي بعضهما البعض. وهذا التطرف نراه في شكله الأقصى في دفع الكوكب نحو الدمار المحقق والتأسيس للفناء البشري وتدمير المجتمعات، كتعبير عن نفي الموضوع وتناقضاته، ومن ناحية ثانية، في انفصال العقل عن الواقع وتحوله إلى حالة نكران للواقع وهلوسات وكذب وهذيان هو نفسه تدمير للعقل كنشاط فاعل واقعي تحويلي للتناقضات الموضوعية. وما الترامبية والسلوك الغربي والأمريكي خاصة إلا تكثيف لهذا التطور التاريخي الآخذ شكل «الجنون» هو اللا عقلانية في فعلها الإجرامي التدميري.

قطاعات شعبية في الغرب تخرج من قوقعتها الفردانية التاريخية إلى رحاب الألم الواقعي الذي يترافق مع انهيار العالم الوهمي الذي اعتادوا عليه

خلخلة المعادلة المتطرفة

وإن كانت كل أزمة خلال السنوات الماضية تدفع نحو تعميق الانقسام بين الذات والموضوع في العالم المهيمن، فهي قد كانت على العكس تؤسس لتقاربهما في العالم الجديد الذي يولد في قلب العالم القديم. هذا نراه مثلاً في الحقل السياسي في الاختلاف بين مقاربات عقلانية لحل القضايا المنفجرة، والتي بدأت دول العالم بالتقارب أكثر فأكثر حولها، وبين مقاربات لا عقلانية في حلها تدفع الكوكب نحو كارثة اقتصادية غذائية اجتماعية طاقوية وبيئية. ونرى أيضا التقارب بين الذات والموضوع في إطلاق حيوية وفعالية سياسية تاريخية في المجتمعات تتمثل في ارتفاع المبادرة الشعبية السياسية لدى القوى التي أخرجت في العقود السابقة من حقل الفعل التاريخي أو في ولادة قوى جديدة تتجاوز الأطر والأجسام التي فقدت قدرتها على المبادرة والفعل، ليس في دول الأطراف فقط، بل في دول المركز الغربي خاصة «وهذا له بوادر كبرى بدأت بالظهور تدريجيا».

في هذا السياق تتحرك الحرب الحالية، في وجه إيران شكلاً، وجوهراً كحرب في وجه العالم الجديد. هذه الحرب تمدّ الموجة المتصاعدة من الواقعية بطاقة كبيرة في علاقة طردية مع البعد التاريخي لهذه الحرب والتناقضات التي تفجرها في قلب العالم القديم، إن كان على مستوى مراكز الطاقة ومصادرها وأشكال نهبها مثلاً، أو في هشاشة اقتصاد السوق غير العقلاني الذي يمكن له أن ينهار على حساب إغلاق مساحة بحرية لا تتجاوز الـ54 كيلومترا في أضيق نقطة، ونقصد بذلك مضيق هرمز، أو في تركز القوة العالمية لدى طرف هو الأقلية التي لا تزال تحاول إدارة العالم لصالحها وتقامر بمصير البشرية.

الحرب الراهنة في كونها مدخلاً إلى الواقعية تؤسس للعقلانية التاريخية بمعناها الواسع، أي للنموذج الحضاري للبشرية. وهذا لا ينحصر في المستوى السياسي فقط وإدارة الثروة وعلاقات الانتاج وتقسيم العمل على المستوى الدولي، بل يتجاوزها نحو تحويل في شكل المجتمعات ككل، وإطلاق أقصى الطاقات الحية في وجه «الجنون» التدميري ولاعقلانية النموذج الحضاري المأزوم. وإطلاق تلك الطاقات يتطلب تجاوزاً في الانقسام التاريخي الذي طبع المجتمع الطبقي، أي الانقسام بين قوة العمل ورأس المال الذي يتخذ شكل القمع التاريخي لقوة العمل، ما ينتج الشكل السياسي للديمقراطية البورجوازية في المركز وفي شكلها المشوه في الأطراف. أليس الكلام اليوم عن الصمود الداخلي وتجاوز الاقتتال والتقسيم الأهلي هو تعبير غير مباشر عن الحاجة لتغيير في النموذج الاقتصادي والسياسي لكل دولة تواجه خطر التدمير؟!

الحيوية التي أطلقتها الحرب ستتصاعد مع كل تعمق في أزمة العالم القديم وتطور شكل الاشتباك. الحرب بهذا المعنى هي جرعة واقعية «مفرطة» لتوليف الانقسام التاريخي ورد العقل إلى حقل الواقع وتناقضاته. الحرب ببعدها الوجودي اليوم هي في المصطلح الفلسفي حقل للممارسة التي تفرض نفسها على العامل الذاتي أمام موضوع منفجر.

خلاصة عامة

هذه الحيوية الواقعية بدأت تظهر مفاعيلها في إعادة ترتيب التوازنات الدولية، وجذب أوسع القوى الاجتماعية إلى المبادرة، من أصغر قرية في دول المواجهة، إلى فنانين ومواقفهم الفردية وصولاً إلى حد السلوك الانتحاري لدى البعض، ووصولاً إلى قطاعات شعبية في الغرب تخرج من قوقعتها الفردانية التاريخية إلى رحاب الألم الواقعي الذي يترافق مع انهيار العالم الوهمي الذي اعتادوا عليه، ووصولاً إلى سلوك الدول التي تخرج من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم الاستراتيجي كالسلوك الإيراني المدعوم من القوى الدولية كروسيا والصين. ولهذا فإن مصير هذا المسار التاريخي لن يتوقف عند حدود فهم وإحداثيات العالم القديم بالمعنى الاصلاحي بل يفتح الأفق نحو التجاوز الجذري لإحداثيات المجتمع الطبقي ككل. هذا ما يجب الدفع نحوه في حقل الفكر السياسي وجدول الأعمال العام.

زمن القتلة

في خمسينيات القرن الماضي عندما بدأ الحديث عن القنبلة النووية نشر الكاتب الأمريكي هنري ميللر كتابه «رامبو وزمن القتلة»، واصفاً عصره «بزمن القتلة»، بعد أن انتشرت المخاوف حول ما سيؤول إليه تقدم التكنولوجيا والتقنية، ومعها التساؤل حول ما سيؤول إليه مصير الإنسان لاحقاً.

■ إيمان الذياب

ثمة من وضع الأدب والعلوم الإنسانية في وجه «الآلة» حينها، خاصة بعد أن أيقن كثيرون من هؤلاء أن استمرار تطورها وتسارعه يمكن أن يقضي على البشرية، النظرة التي ما زالت منتشرة إلى حد الآن. في روايته، يعود ميللر إلى الشاعر الفرنسي أرتور رامبو وإلى زمنه؛ القرن التاسع عشر أي فترة صعود الرأسمالية وانفجار التوسع الاستعماري والعنف المرافق له، وحيث كانت «الحضارة الغربية» التي تتغذى على القتل والتدمير. يعود ميللر إلى هذا الشاعر الملعون «صاحب الروح المتعطشة أبدا» كما يصفه، ويدعونا إلى الامتثال بهذه الروح لتجنب الدمار الشامل. يتساءل«هل صدمت قصيدة العالم، مثلما فعلت القنبلة الذرية، أخيرا؟»، ويضيف: «أي أسلحة يمتلكها الشاعر، مقارنة بهذه؟ وأي أحلام؟».

في حروبها السابقة والحالية، لم تقتصر استهدافات الولايات المتحدة الأمريكية، و«إسرائيل» على البنية العسكرية أو السياسية، بل امتدت لتطال الذاكرة الحضارية نفسها. من سورية إلى العراق ولبنان وإيران، وكان استهداف المواقع الأثرية بشكل مباشر أحد أساليبها المتعددة لطمس النور القادم من الشرق عبر آلاف السنين من تراث وحضارة ومعالم وانجازات بشرية لسكان هذه المنطقة.

أدوات متعددة لمهمة واحدة

ما زال يوم سقوط بغداد في يد البرابرة الجدد ماثلًا بالأذهان عندما صورت الشاشات ووثقت أكبر عملية سرقة للآثار جرّاء الفوضى المتزامنة مع السقوط. في سورية أوكلت هذه المهمة لداعش، ويتذكر السوريون أيضا كيف نهبت الآثار وأكثر من ذلك كيف دمرت المواقع الأثرية أمام عيون الناس وجرى توثيق هذا التدمير وتصويره وعرضه على الشاشات، وفي لبنان كذلك الأمر، قام جيش الاحتلال الصهيوني هذه المرة بالعملية بنفسه، تعدى على مجموعة من المناطق الأثرية ويكفي أن مراجعة وثائق المؤسسات الدولية اليونيسكو وغيرها ومناشداتها لحماية الآثار في فترة العدوان. وهو ما تكرر وبشكل مضاعف وممنهج أكثر في فلسطين المحتلة، التي لم يتوقف الكيان يوماً عن محاولة تدمير وطمس كل الإرث الفلسطيني التاريخي والحضاري والإنساني وكل ما صنعته يد الإنسان الفلسطيني وأبدعته على مر الزمان فيها.

اليوم أيضاً في الحرب التي يقودها الأمريكان والصهاينة بشكل مباشر على إيران يتكرر العدوان والهمجية ذاتها ليس بحق شعوب هذه المنطقة الحاليين فقط، بل بحق البشر الذين عاشوا في هذه المنطقة سابقاً وكل ما أنجزوه وتركوه للأجيال اللاحقة. لم يكتف الصهاينة بقصف البنى التحتية المدنية، بل يشنون حربا ممنهجة ضد حضارة متجذرة في عمق التاريخ تقودها «إسرائيل» التي لا تاريخ لها.

تدمير ممنهج

أدّت الضربات العسكرية على مدن عدّة إلى تدمير أو إلحاق ضرر كبير بمجموعة من أبرز المعالم التاريخية في إيران، ما أثار موجة قلق واستنكار واسعة في الأوساط الثقافية والدولية. فالمواقع التي صمدت قرونا طويلة أمام الغزوات والتحولات السياسية، تتعرض لأضرار جسيمة نتيجة العدوان الثنائي، في وقت تحذر فيه منظمة اليونسكو من أن التراث الثقافي في المنطقة بات مهددا بصورة غير مسبوقة. وتؤكد التقارير والصور المنشورة أنّ عددا من المعالم المدرجة على قائمة التراث العالمي تعرّض لأضرار مباشرة أو غير مباشرة جراء الضربات، خصوصا في مدينتي أصفهان وطهران، إضافة إلى موقع أثري مهم في محافظة لورستان. من أبرز المواقع المتضررة قصر علي قابو وحديقة تشهل ستون، وتظهر الصور المتداولة أضرارا واضحة في الزخارف الجدارية والبلاط المزخرف، إضافة إلى تكسّر أجزاء من الألواح الخشبية المنحوتة وسقوط عناصر زخرفية كانت تزيّن الجدران والسقوف. كما طالت الأضرار المسجد الأشهر في مدينة أصفهان، وهو أحد أبرز المعالم المعمارية في العالم الإسلامي. وتشير صور نشرتها الجهات الرسمية إلى سقوط أجزاء من البلاط الفيروزي الذي يميّز قبابه ومآذنه، بعد موجات الانفجار الناتجة من الضربات.

لم تقتصر الأضرار على أصفهان، فقد تعرّض أيضا قصر جولستان في العاصمة طهران لأضرار بعد استهداف مبنى مجاور في وسط المدينة. ويُعد القصر من أبرز المعالم التاريخية يعود تاريخه إلى القرن الرابع عشر، ويتميز القصر بقاعة المرايا الشهيرة والزخارف المعمارية الدقيقة التي تجمع بين الفنون الفارسية والتأثيرات الأوروبية. وتُظهر مقاطع فيديو وصور متداولة أضرارا داخلية في القصر، من بينها تحطم أجزاء من الزجاج المزيّن وتضرّر بعض العناصر الخشبية والزخرفية، إضافة إلى انتشار الحطام في أجزاء من حدائقه التاريخية.

كما تعرضت قلعة فلك الأفلاك الواقعة في مدينة خرم آباد في غرب البلاد لأضرار جسيمة جراء ضربة جوية استهدفت مبنىً قريباً تابعاً لوزارة الثقافة في محافظة لورستان. وتعود القلعة إلى العصر الساساني، أي إلى الفترة الممتدة بين القرنين الثالث والسابع الميلاديين، وكانت تستخدم حصناً عسكرياً ومركزاً إدارياً. كما تضم متاحف محلية تعرض آثار المنطقة. ووفق وزارة الثقافة الإيرانية، أدّت الضربة إلى تضرر أجزاء من القلعة ومتحفين قريبين منها، بعدما دمرت الضربة مبنى الإدارة الثقافية في المنطقة.

يعلي ميللر نبرته في «رامبو وزمن القتلة» تجاه الشعراء الذين عجزوا عن الاتصال بالجمهور وأخفقوا في إيجاد لغةٍ شعرية

المستهدف الذاكرة الإنسانية

وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، تشير التقديرات الأولية، إلى أن ستة معالم ثقافية على الأقل تعرّضت لأضرار حتى الآن، من بينها مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي.

ويرى باحثون في التاريخ والثقافة أن فقدان هذه المعالم أو تضرّرها لا يمس إيران وحدها، بل يطال ذاكرة إنسانية أوسع، باعتبار أن كثيراً من هذه المواقع يمثل مراحل مهمة في تطور العمارة في الشرق.

بالعودة الى كتاب ميللر وأسئلته، ولأن القنبلة الذرية حينها كانت لا تزال في بدايتها، بينما سادت القوة والخراب المنظم والاستهلاك في «زمنه ذاك»، يستحضر ميللر رامبو، فيمضي بمديحه والغوص في أغواره مستخرجاً سمات إنسانية وبطولية، وشاعر تمكن من خلق لغة شعرية مضادة في عصره، يستحضره بوصفه مخلصاً من القتلة ومن لغتهم الرديئة. يكتب ميللر: «إننا أمام خيارين، إما أن نفعل مثل رامبو أي أن نطابق قدرنا بأخطر المراحل التي عرفها الإنسان، ونرفض كل ما وقفت الحضارة إلى جانبه منذ وقت طويل أو أن ندمر الحضارة بأيدينا نحن».

«خلاص العالم في الجمال»

يعلي ميللر نبرته في «رامبو وزمن القتلة» تجاه الشعراء الذين عجزوا عن الاتصال بالجمهور وأخفقوا في إيجاد لغة شعرية والتي يعتبرها ضرورة من ضرورات ألبقاء على قيد الحياة وشرطاً لعدم أفول الحضارة البشرية. وقد سبق دوستويفسكي ميللر في بحثه عن الخلاص فيقول: «خلاص العالم في الجمال».

لم ينته زمن القتلة بل على العكس يعيش العالم اليوم أوج مستوياته، وأشد حالات العنف والهمجية ليس ضد كل ما هو جميل بل ضد كل ما هو إنساني، وبذلك تصبح المعركة ضد هذه العنجهية واجباً إنسانياً يخص الجميع دون استثناء.

إيران واليوان ونظام عقوبات الدولار

تشير تقارير أوائل آذار 2026 إلى أن إيران قد تسمح بمرور محدود لناقلات النفط عبر مضيق هرمز بشرط الدفع باليوان الصيني. الخبر، الذي نقله مسؤول إيراني لـ CNN، لم تؤكده وسائل الإعلام الرسمية، لكنه يفتح نقاشاً أعمق حول نظام عقوبات الدولار الذي تستخدمه واشنطن سلاحاً في حربها الاقتصادية.

■ غاري ويلسون

الحرب الاقتصادية

لم تبدأ الحرب الأمريكية على إيران بالقنابل في شباط 2026، بل تمتد لأربعة عقود من العقوبات والحصار المالي. هذه الحرب موجهة ضد الشعوب، حيث يتحمل السكان وطأتها عبر التضخم والنقص وانهيار الخدمات. الهدف بسيط: جعل الحياة لا تحتمل ليدفع السكان حكوماتهم للاستسلام.

الأداة التي تمكن هذا الحصار عالمياً هي نظام الدولار. تمر معظم المدفوعات الدولية عبر بنوك أمريكية، مما يسمح للخزانة الأمريكية بتهديد أي بنك أجنبي بقطعه عن النظام المالي الأمريكي إن تعامل مع دول خاضعة للعقوبات. عاشت إيران تحت هذه الحرب 40 عاماً، وكوبا أكثر من 60 عاماً، وتواجه فنزويلا حصاراً متصاعداً منذ 2015. تفرض واشنطن اليوم عقوبات تطال نحو ثلث سكان العالم. وفي آذار 2026، رفعت العقوبات مؤقتاً عن النفط الروسي لتعويض نقص الإمدادات من حربها على إيران، مما يكشف أن هذه الأداة تُستخدم وفق المصالح دون مبدأ أو اتساق.

هيمنة الدولار

منذ انهيار بريتون وودز عام 1971، بقي الدولار في مركز التمويل العالمي عبر شبكة كثيفة من الأسواق المالية والبنية التحتية المصرفية. لا تنبثق هيمنته أساساً من تسعير النفط، بل من كونه عملة الاحتياط العالمية التي تصدر بها معظم الديون الدولية وتحتفظ بها البنوك المركزية، ومن خلاله تتم تسوية الجزء الأكبر من المعاملات المالية.

حالما يُبنى النظام المالي حول عملة، فإنه يعزز نفسه، مما يجعل استبداله صعباً للغاية. حتى اليورو، بعد عشرين عاماً، لم يحقق سوى تقدم محدود.

هذا يمنح واشنطن سلاحاً فريداً: يمكنها تهديد أي دولة أو بنك بالقطع عن التمويل العالمي. تمتثل البنوك العالمية للعقوبات الأمريكية ليس لأن قوانين بلدانها تطلب ذلك، بل خوفاً من فقدان وصلتها بالنظام المصرفي الأمريكي. والنتيجة أن السياسة الخارجية الأمريكية قادرة على خنق اقتصادات بأكملها من مكتب في واشنطن.

الخطر المحدق هو قدرة الولايات المتحدة على استخدام التمويل العالمي كسلاح حرب

ما يعنيه موضوع اليوان

لا يشكل الدفع باليوان في حد ذاته تحدياً لهيمنة الدولار، فسعر النفط العالمي لا يزال يُحدد في أسواقه. لكن ما يمثله هو بناء بنية تحتية للدفع تلتف حول نظام الدولار.

إذا تمكنت إيران من فرض الدفع باليوان لعبور المضيق، وأصبح ذلك ممارسة معتادة، فسيخلق ذلك وسيلة لإيران وشركائها لتسوية المدفوعات دون المرور بالبنوك الأمريكية. ويمكن استخدام هذه البنية على نطاق أوسع لتسوية معاملات أخرى وبناء علاقات مالية تجعل العقوبات أصعب تنفيذاً.

الآلية موجودة بالفعل عبر نظام الدفع الصيني CIPS، الذي يسمح بتسوية المعاملات بين البنوك الصينية والإيرانية دون أن تمر ببنك أمريكي. تتم المعاملة بالكامل داخل النظام المالي الصيني، ويمكن للبنوك الإيرانية استخدام اليوان المستلم لشراء سلع وأدوية خارج نطاق الخزانة الأمريكية.

هذا ما يقلق واشنطن: ليس لأن الدولار على وشك الانهيار، بل لأن كل توسع في بنية الدفع المستقلة عن الدولار يقلل من مدى الحرب الاقتصادية الأمريكية، ويسمح للدول الخاضعة للعقوبات بالتجارة واستيراد الأدوية دون المرور بنظام تسيطر عليه الولايات المتحدة.

الحرب منحت إيران أداة ضغط

لطالما كان موقع إيران على مضيق هرمز حقيقة استراتيجية، لكن الجديد هو أن قرار واشنطن بشن حرب عدوانية أعطى طهران سبباً عملياً لاستخدام هذه الورقة وموقعاً تفاوضياً قوياً لفرض شروطها. حاولت الطبقة الحاكمة الأمريكية استخدام القوة العسكرية لتحقيق ما عجزت عنه العقوبات، لكنها منحت إيران سلاحاً بدلاً من ذلك.

ما هو على المحك

كل مسار دفع يلتف حول الدولار هو تقليص لقدرة واشنطن على فرض الحرب الاقتصادية. وكل دولة تطور قدرتها على التجارة خارج النظام المصرفي الأمريكي هي دولة يمكنها الصمود في وجه العقوبات.

للعمال في العالم مصلحة مباشرة في ذلك. فقد أنتج نظام الدولار كأداة قسرية عقوداً من الفقر والتقشف في بلدان الجنوب العالمي. وتآكله يعني تقليصاً ملموساً للأدوات المتاحة للطبقة الحاكمة الأمريكية لمعاقبة الدول التي تخرج عن الطاعة، أو تؤمم نفطها، أو تدعم عمالها.

تتجلى العواقب اليوم في كوبا، حيث أدى الضغط الأمريكي على شحنات النفط إلى نقص الوقود وانقطاع الكهرباء وشلل الخدمات. الحرب على إيران هي حرب للحفاظ على هذا النظام. القوة العسكرية هي ذات استراتيجية العقوبات، لكن منزوعة الذريعة.

مناورة إيران باليوان لا تقلب النظام، لكن كل قناة دفع تلتف حوله تضعف الحرب الاقتصادية الأمريكية وتجعل من الصعب تجويع دولة حتى تذعن. بالنسبة لإيران وكوبا وفنزويلا وكل دولة تحت تهديد العقوبات، هذا أمر بالغ الأهمية.